التطورات السياسية
في البلدان العربية منذ عام ٢٠١١

الطبعة العربية الأولى تموز ٢٠١٦
ISBN 978-9953-599-20-5

التطورات السياسية
في البلدان العربية منذ عام ٢٠١١

أوراق ورشة عمل من تنظيم
"الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية"
و"معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية"

الجامعة الأميركية في بيروت ١٧ – ١٨ آذار ٢٠١٦

مؤلّف جماعي

طارق متري • زياد ماجد • سمير فرنجية • فؤاد فؤاد • عادل الشرجبي
أحمد الفيتوري • محمد المخلافي • أحمد كرعود • فؤاد السعيد
محمد الحاج سالم • عبد العزيز قراقي • حازم الامين • حسن كريم

شرق الكتاب

هذا الكتاب

يضمّ هذا الكتاب الأوراق البحثية – دراسات حالات التي قُدّمت ونوقشت في ورشة العمل التي نظّمتها «الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية» و«معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية» في الجامعة الاميركية في بيروت بين ١٧ و١٨ آذار/مارس ٢٠١٦. توزّعت الورشة على ثلاث جلسات عالجت تأثيرات الانقسامات المجتمعية في المنطقة ودور الجيش والقوى العسكرية ودور قوى «الإسلام السياسي» وانعكاسه على القوى «المدنية» منذ اندلاع ما عُرف بانتفاضات «الربيع العربي» في سنة ٢٠١١.

برنامج ورشة العمل

اليوم الأول: ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦

١٠:٠٠ – ١٠:٣٠ الجلسة الافتتاحية

- د. طارق متري مدير «معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية»
- د. زياد ماجد منسّق «الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية»

١٠:٣٠ – ١٢:٣٠ الجلسة الأولى: تأثيرات الانقسامات المجتمعية في المنطقة

- أ. ديمة ونوس (إدارة الجلسة)
- أ. سمير فرنجية (الإطار المفاهيمي)
- د. فؤاد فؤاد (حالة سوريا)
- د. عادل الشرجبي (حالة اليمن)

- أ. أحمد الفيتوري (حالة ليبيا)
- ١٢:٣٠: ٠٠ : ١٤ استراحة غداء

١٤ : ٠٠ – ١٦ : ٠٠ الجلسة الثانية: دور الجيش والقوى العسكرية

- أ. ناصر ياسين (إدارة الجلس)
- د. محمد المخلافي (الإطار المفاهيمي)
- أ. أحمد كرعود (حالة تونس)
- د. فؤاد السعيد (حالة مصر)

اليوم الثاني: ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦

٩ : ٣٠ – ١١ : ٣٠ الجلسة الثالثة: دور قوى «الإسلام السياسي» وانعكاسه على القوى «المدنية»

- د. سليمان الصويص (إدارة الجلسة)
- د. محمد الحاج سالم (الإطار المفاهيمي)
- د. عبد العزيز قراقي (حالة المغرب)
- أ. حازم الأمين (حالتا سوريا والعراق)
- ١١ : ٣٠ – ١٢ : ٠٠ استراحة قهوة
- ١٢ : ٠٠ – ١٢ : ٣٠ جلسة خلاصات ونقاش ختامي
- د. حسن كريّم

استهـلال

بقلم د. طارق متري*

في العقدين الماضيين، بدا العالم العربي، بظل موجة انتشار الديموقراطية في اميركا اللاتينية وافريقيا واوروبا الشرقية، متفرداً في احجامه عن اعتناق النموذج السياسي السائد في العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. وراج الحديث، في الغرب وبين العرب انفسهم، عن الاستثناء العربي او الاسلامي. فرأى فيه بعض من دعاة الاصالة عندنا، المتمسكون بالخصوصية و المغالون في تعظيمها، شكلاً من اشكال التمايز بل مقاومة لسيل العولمة الجارف والمعتبرة صفواً للهيمنة الغربية على مقدرات العالم. وحسب الآخرون الاستثناء العربي اختلافاً عميقاً بين بلادنا وبلاد العالم الاخرى، يخفي تأخراً عن اللحاق بعملية الانتقال الى الديموقراطية تتسبب به مشكلات بنوية في الاجتماع كما في الثقافة، يتصل بعضها بمقاومة التشكيلات التقليدية للحداثة وقوة الهويات الجماعية الضاغطة على استقلال الافراد وحرياتهم. وينسب البعض الآخر الى الثقافة

* طارق متري كاتب وأكاديمي ووزير لبناني سابق ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا سابقا، يشغل حالياً مدير «معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية» في الجامعة الاميركية في بيروت.

السياسية السائدة، الضاربة عميقاً في تاريخ الاسلام، حيث وحدة الامة وحمايتها من الفتنة اولى من حرية ابنائها وحقهم بالمشاركة في صنع مصائرهم، وحيث الخروج عن طاعة الحاكم موصوم بشبهة اضعاف الامة وزرع الشقاق في صفوف ابنائها، مما ضيّق المساحة بين الخضوع والعصيان، التي من شأن الديموقراطية ان توسّعها.

غير ان انفجار الثورات العربية، لخمس سنوات خلت، وضع حداً، في ظاهر الامر على الاقل، لهذا الاستثناء. لكن الاخفاقات الكثيرة في الانتقال الى الديموقراطية اعادت الى اذهان بعض فكرة الاستثناء، وكأنهم رأوا في ما وصلنا اليه خلال فترة قصيرة وكأنه آخر المطاف، فيما نحن بالحقيقة ما زلنا في اول الطريق. فمع انطلاق الثورات وبدايات التحول الجذري وغير المسبوق جاء التغيير محملا انتظارات وتوقعات تجاوزت بكثير ما سبق ان ارتقبه الدارسون والمناضلون.

لكننا اليوم امام تراجعات وخيبات قاسية. والاقرار بذلك هذا لا يعني ان الفشل قدر محتوم وان اسبابه جوهرية، اي نابعة من جوهر مزعوم لمجتمعاتنا العربية، بل يتطلب النظر بعينين اثنتين الى مجموعة من المشكلات التاريخية، لا الجوهرية، والتي تجتمع في ثلاثة: الهشاشة في في التماسك الاجتماعي واللحمة الوطنية، صعوبة التخلص من ارث الانظمة الاستبدادية وضعفات ادارة المرحلة الانتقالية.

تبيّن هذه المشكلات وعورة الطريق الى الديموقراطية. وتفتح امامنا الاسئلة الجادة عن اولويات التحول في مجتمعاتنا وكيفياته. فهناك اسباب متنوعة لعسر التحول الديموقراطي، منها الداخلي ومنها الخارجي. ويكشف بعضها عن معضلة الاقلاع عن الممارسات التي شهدتها عهود التسلط والبعض الآخر بضعف الخبرة عند السياسية الحديثة العهد اويتعلق بانحسار تأثير الطبقة الوسطى وتراجع قدرتها وتفكك مؤسسات الدولة بعد سقوط النخب الحكم الذي كان مستحوذاً عليها ومسخراً اياها لإدامة طغيانه الممسك بمداخلها ومخارجها عن طريق اجهزته الامنية.

ثم اننا نحتاج الى معرفة ادق للقوى الاجتماعية التي تحسب نفسها صاحبة مصلحة في الثورات وعمًا اذا كانت ترى في اقامة الديموقراطية هدفاً رئيسياً

لها وتعرف شروط الحياة الديموقراطية وي مقتنعة بالحاجة اليها سبيلًا لتجاوز التفكك في مجتمعنا، فليس كل انتفاضة على حاكم مستبد دليلًا على الالتزام بالديموقراطية. فممّا لاشك فيه ان اتجاهات النخبة الجديدة، على مستوى القيم والثقافة السياسية والسلوكيات، تؤثر تأثيراً كبيراً على امكانات التحول الديموقراطي، لجهة قدرتها على تقديم بدائل للأنظمة الساقطة ومتحررة فعلا من ارثها.

ولا يعني ذلك اعتماد وصفات جاهزة تروّجها المنظمات الدولية على اختلافها، وهي مستوحاة من تجارب بلدان اخرى في مناطق عرفت ظروفا تاريخية ومؤثرات ثقافية تختلف عن التي تعتمل في بلادنا. وتدعو هذه الوصفات الى الاسراع في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة ووضع دستور جديد وتمكين منظمات المجتمع المدني واصلاح الادارة ، بدل السعي اولا الى بناء وفاق وطني حول مستلزمات بناء الدولة وصنع الإرادة الوطنية الجامعة تتعالى على حسابات الصراع على السلطة. ذلك ان هذه الأولوية قد تستدعي عدم استعجال الانتخابات لانها قد تسبب المزيد من الانقسام في مجتمعات غير مندمجة ازدادت تفسخاً وشهدت قواها الحيه تشرذماً بعد سقوط الانظمة القمعية.

بطبيعة الحال يقتضي التحول الديموقراطي وعيا باهمية التمييز بين المراحل. فالمرحلة الانتقالية الاولى هي في حقيقة الامر مرحلة وضع القواعد اللازمة لادارة عملية التحول، مما يعني تغليب الحوار والسعي الى التوافق واشراك الجميع في المناقشات العامة حول الدستور، بوصفه عقداً اجتماعياً جديداً، وعدم استعجال صياغته على يد فئة محدودة، أكانت معينة ام منتخبة. وتعلمنا تجارب الدول الاخرى ان الشخصيات التي تقود المرحلة الانتقالية قادرة على انجاز المهمة على نحو افضل اذا لم يكن لها طموح في استلام السلطة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية. كما تعلمنا ان الجيش، اذا اضطرته ظروف البلد للعب دور بارز في المرحلة الانتقالية، ليس مدعوا لاحكام سيطرته على مؤسسات الدولة بل تبقى مهمته حفظ الامن وحماية العملية السياسية دون تدخل فيها.

ما زالت شعوبنا، ما خلا استثناءات قليلة، في اول الطريق الى الديموقراطية الحق. فكما يقتضي السير به وعي التدرج وعدم الإكتفاء بالانتخابات، فإنه

لا يستقيم ما لم يحاذر الوقوع في المغالبة. فاعتماد الانتخابات المتسرعة، بظل الخلط المألوف عندنا بين السلطة والدولة، يجعل الديموقراطية وسيلة لتبينت سيطرة فئة، كانت اكثرية كبيرة ام صغيرة على فئة اخرى. وبظل الانقسامات العامودية، الطائفية والمذهبية والثقافية، تصبح الانتخابات اقرب الى الفرز بين الجماعات التي تتشكل بقوة العصبيات مادون الوطنية.

ولقد علمتنا التجارب العربية في السنوات الخمس الماضية، المرير منها والاقل مرارة، ان الاحتواء خير من الاقصاء وان الضمُّ افضل من العزل وارتضاء التنوع ضرورة كي لاينقلب التنافس اللاحق، وهو من طبيعة الديموقراطية، تنابذاً بل صراعاً دامياً.

لحظةٌ تأسيسيةٌ جديدة
وسط الصراعات والمعالِم المتبدّلة

زياد ماجد*

تشهد المنطقة العربية منذ العام ٢٠١١ تحوّلات وثورات وثورات مضادة، أنهت عقودًا مما بدا جمودًا وتكلّسًا سياسيًا في ظلّ أنظمة مضى على تسلّمها الحكم أو استيلائها انقلابًا عليه عدّة عقود. كما تشهد المنطقة في مشرقها تبدّلات عنيفة قد يصحّ اعتبارها استهلالًا لحقبة جديدة أو للحظة تأسيس مرحلةٍ خامسة في تاريخها المعاصر، التالي لانهيار السلطنة العثمانية، بعد لحظات أربع كان لكلّ منها الأثر العميق في رسم معالم ما تلاها من سنوات.

اللحظة التأسيسية الأولى كانت تلك التي امتدّت بين العامين ١٩١٥ و١٩٢٠ وشهدت مراسلات ماكماهون – حسين واتفاقيّة سايكس بيكو ووعد بلفور ثم مؤتمرات فرساي وسان ريمو وسيفر وغيرها، وهي أنتجت حدودًا لكيانات

---

* أستاذ دراسات الشرق الأوسط في الجامعة الأميركية في باريس ومنسّق «الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية».

وطنية ناشئة ظلّت كثرة منها عرضة لمساءلات واعتراضات أو صارت بذاتها مادة لبناء سرديّات جديدة وبلورة هويّات ترابية متجدّدة.

اللحظة الثانية هي التي تشكّلت بين العامين ١٩٤٧ و١٩٤٩ مع قيام دولة إسرائيل وطردها مئات ألوف الفلسطينيّين، ليتتابع من بعدها مسلسل الحروب العربية الإسرائيلية في ظل ثنائية قطبية دوليًا، دفعت تمامًا، كما دفع الاستظلال بمشروعية الكفاح الفلسطيني ومعه تغيّرات أحوال اجتماعية، الى انقلابات عسكرية شملت مصر وسوريا والعراق وليبيا والسودان واليمن، ثم الى ما يشبه الانقلاب في الجزائر (ولَو في وضع مختلف أنتجه شكل الصراع مع الاستعمار الفرنسي).

اللحظة الثالثة بدأت العام ١٩٧٣، عام الحرب الأخيرة بين العرب دولًا وإسرائيل، وعام بدء الانكفاء المصري عن الصراع والانتقال في هذا البلد الأكبر من إرث الناصرية الى ما سُمّي الانفتاح. وخلّف كلّ ذلك تداعيات عدّة، منها صعود الحركة الوطنية الفلسطينية وتولّيها الصراع، المتصدّية له منذ ذلك الحين منظمّات (أو قوى غير دولتية) في الجانب العربي.

على أن هذه اللحظة شهدت أيضًا بدء الطفرة النفطية التي ستجعل دول الخليج العربي، لا سيّما السعودية، ذات نفوذ واسع في المنطقة. كما أنها شهدت توسّع تداول جيل جديد نصوصًا إسلامية حركية، أشّرت الى نموّ مناخات ثقافية سياسية جديدة في أكثر من بلد عربي وإسلامي.

اللحظة الرابعة هي تلك التي انبثقت بُعيد انتصار الثورة الإيرانية العام ١٩٧٩، وبروز الخمينية بوصفها قوة جذب وإيديولوجيا حكم قابل للتصدير. وقد تلت الثورة هذه حربٌ طاحنة بين العراق وإيران ستتناسل منها الحروب، من اجتياح الكويت وما تلاه من «عاصفة صحراء» وقواعد عسكرية أميركية في معظم الخليج و«نظام عالمي جديد»، الى الحرب الأميركية الأخيرة العام ٢٠٠٣ التي أسقطت صدام واحتلّت العراق. ترافق ذلك، مع قيام الجهاد الأفغاني في نفس عام الثورة الإيرانية، واستقطابه آلاف الجهاديّين وإنشائه شبكات دعم لهم ستستمرّ في عملها علنًا وسرًا حتى بعد الهزيمة السوفياتية في أفغانستان، وستنشأ بالاستناد إليها «القاعدة» لتولد من الأخيرة جماعات أخرى، عاد المنضوون فيها الى بلادهم بعد هجرتهم الأفغانية فقاتلوا أو قُتلوا أو

سُجنوا أو استولت عليهم أجهزة مخابرات أو تفرّقوا كلّ في اتجاه ومحلّة، ليُعيد العراق تجميع بعضهم وجذب غيرهم بعد العام ٢٠٠٤.

لحظتنا التأسيسية الخامسة، التي نعيش منذ العام ٢٠١١ والتي نحن بصددها في هذا المؤتمر، لا تقلّ خطورة عن سابقاتها، ولن تكون تداعياتها ومآلاتها أقلَّ تعديلًا للكثير من البنى السياسية والاقتصادية والثقافية القائمة، هذا إن لم نقل إنها قد بدأت في عملية التعديل والتغيير هذه. ولعلّ أكثر ما يميّز أوضاعنا اليوم، هو ما توفّره من قدرة على اكتشاف تحوّلات تجري في سياقات سياسية أو حربية عنفية، وفهم أو إعادة فهم ظواهر وديناميات كانت مهملة أو مُتجنّبةً أو غير محسوبة النتائج والآثار بدقة أو متقادمة دراستها، من المسألة الطائفية الى المسائل الجهوية والمناطقية والقبلية والقومية، وصولًا الى المسألة الطبقية وأشكال الانحيازات والاصطفافات، وانتهاءً بأدوار العسكر وأجهزة الأمن والاختلافات بينها من بلد الى آخر.

وإذا كانت تونس ومصر وليبيا تستحوذ على الكثير من الاهتمام لتعرّج مساراتها ولكونها استهلّت الثورات ثم عمليات إسقاط الأنظمة بشروط وظروف متباينة، ولكونها شهدت ثلاثة مسارات متناقضة (بين التحوّل السياسي المرن نسبيًا والانقلاب العسكري على الثورة بتغطية شعبية نسبية والحرب الأهلية والجهوية التالية لتدخّل دولي لم يتحمّل مسؤولياته كفاية)، فإن المشرق العربي ومعه اليمن تحوّل الى ساحة صراع مفتوح تتداخل فيه العوامل الداخلية بالنزاعات الإقليمية وسط مناخات دولية آخذة بالتشكّل على نحو يقطع مع توازنات وربما أحلاف سابقة.

هكذا تطوّر الوضع السوري من ثورة شعبية سلمية على حكم استبداد الى صراع على سوريا، لا يلغي مشروعية الثورة أو يخنق كامل ديناميّاتها، لكنه يقحم دولًا وميليشات وأحلافًا في حرب ضروس ويحوّل البلد الى ركام والى كارثة إنسانية هي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية. وهكذا، انهار الوضع العراقي بعد استبداد النخب الحاكمة الجديدة وتهميشها قطاعات واسعة من العراقيين لأسباب يتداخل فيها المذهبي بالسياسي، وصعدت داعش لتتمدّد منه نحو سوريا وتهدّد الأردن ولبنان المتغيّرة ديموغرافيّتهما مؤقّتًا بفعل النزوح السوري الكبير.

بذلك، يدخل المشرق ومعه المنطقة بأكملها في طور جديد لم تتّضح معالمه كلّها بعد. وتنتهي مرحلة بما حملت من معالم وثوابت وبعضِ سياسات. والأرجح أن ما سيكون مستقبلًا ترسمه توازنات القوى والأحلاف والصراعات الدائرة اليوم، والتي لا يبدو أنها ستنتهي في المدى القريب...

ندوتنا هذه دعوة للتفكير ببعض القضايا الهامة التي تفسّر ما يجري وتحلّل المتغيّرات، وتساعد على فهم أفضل لها ولما قد تؤول إليه.

الجلسة الأولى

تأثيرات الانقسامات المجتمعية في المنطقة

تأثيرات الانقسامات الاجتماعية الداخلية على سير التحوّلات في البلدان العربية الإطار المفاهيمي

سمير فرنجية*

نظرة بانورامية سريعة إلى تطور الأحداث في أكثر بلدان «الربيع العربي» منذ العام ٢٠١١ حتى الآن، تبيّن أنه كان للانقسامات المجتمعة تأثيرٌ كبير على ما آلت إليه الأمور. فهذه الانقسامات لم تتحكّم فقط في آليات الصراع الداخلي وأشكاله وحوافزه، بل كانت أيضًا المتّكأ الأساس لتدخّل القوى الإقليمية والدولية الكبرى وإدارتها الصراع وفقَ أجنداتها المختلفة، بحيث أفلت زمام هذا «الربيع» إلى حد بعيد من يد أهله. من وجهة نظر سوسيولوجية، وفي الإطار المفاهيمي، أعتقد أن أصلَ هذه الانقسامات يكمن في واقع التنوّع والتعدد في مجتمعاتٍ مركّبة بامتياز. من هنا تصبح الإشكالية الأساسية: هل علينا إدانة الاختلاف والتنوّع والتعدد، فنعمل بالتالي على إلغائه، وغالبًا ما يكون الإلغاء عنفيًا، أم علينا الإقرار بهذا الواقع واحترامه، وبالتالي العمل

* كاتب وباحث ونائب لبناني سابق وعضو مؤسس في «المؤتمر الدائم للحوار اللبناني».

على إدارته إدارة رشيدة؟ إن مداخلتي هذه ستقارب هذه الإشكالية في عالمنا المعاصر ومنطقتنا العربية، مع التركيز على التجربة اللبنانية بإخفاقاتها ونجاحاتها، ودائمًا في إطار مفاهيمي.

أولًا: إن التحدّي الذي يواجهنا اليوم في لبنان كما في العالم العربي يتلخص بالآتي: كيف نعيش معًا متساوين في حقوقنا والواجبات، متنوّعين في انتماءاتنا الدينية والإتنية والثقافية، ومتضامنين في سعينا المشترك نحو مستقبل أفضل لجميعنا؟

في أساس ما نشهده اليوم من تفشي العنف في منطقتنا وفيما يتعداها إلى الغرب، معطىً لم نكن ندرك أهميته، وهو التنوع الذي تتسم به مجتمعاتنا. وعدم الإدراك هذا جاء نتيجة سياسات الأنظمة الاستبدادية التي رأت في التنوع خطرًا يتهدد سلطتها، فعمدت بطريقة منهجية، وبدعوى الحداثة أحيانًا، إلى العمل على كسر مختلف أشكال التضامن في مجتمعاتها. فلم يعد هناك سوى ركام من أفراد، يسمى –على سبيل التفخيم– «شعبًا يمثله حزب واحد، يتجسد بدوره في قائد أوحد. والكل في لبنان يتذكر أنه أثناء الاحتلال السوري، لم يكن مستحبًا، في القاموس الشائع، أن يشير المرء إلى سوريا باسمها هذا، وإنما بعبارة «سوريا الأسد»، كما يتذكر ذاك الشعار الضخم الذي ارتفع عند تقاطع للطرق هو «الأشدّ ازدحامًا في العاصمة: «قائدنا إلى الأبد، حافظ الأسد»! ويمكن القول إن مجمل العالم العربي قد اختصر ببضعة أسماء وشعارات من هذا القبيل.

وتتشارك في ظاهرة الاختزال هذه كل الأنظمة التي بنت مشروعيتها على الإيديولوجيا، أكانت قومية أو دينية أو اجتماعية. ومثال الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية خير دليل على المدى الذي يمكن أن يبلغه هذا الاختزال القسري بدعوى التماثل المجتمعي.

ثانيًا: غير أن هذه الأنظمة الرافضة الإقرار بالتنوع في مجتمعاتها، عملت على استغلال التنوع في مجتمعات ودول أخرى لتأمين مصالحها بطريقة غير مشروعة.

فسوريا استغلت التنوع الطائفي في لبنان لإحداث نزاعات من شأنها أن تتيح لها فرض وصايتها على لبنان.

وإسرائيل التي تطلب من الجميع الاعتراف بيهودية الدولة العبرية، من دون أي اعتبار للتنوع القائم عندها، عمدت منذ زمن بعيد إلى ضرب النموذج اللبناني في العيش المشترك، باعتباره نقيضًا للنموذج الذي تسعى إلى فرضه، وذلك من خلال اعتداءات وحروب متكررة، فضلًا عن التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية، عملًا بدعوة تحالف الأقليات.

أما إيران التي تسعى لفرض نفسها ممثلًا للعالم الإسلامي في النظام الدولي الذي أبصر النور مع نهاية الحرب الباردة، فقد عملت على إنشاء «هلال شيعي» يدور في فلكها. ولقد تجسّدت هذه السياسة من العام ٢٠٠٣ حتى الآن في أربع حروب سعت إليها إيران بالتواطؤ مع النظام السوري: الحرب اللبنانية–الإسرائيلية في تموز ٢٠٠٦؛ استيلاء «حماس» على غزة العام ٢٠٠٧؛ استيلاء حزب الله على بيروت العام ٢٠٠٨؛ وحرب غزة بين إسرائيل وحماس عام ٢٠٠٩ وصولًا إلى التدخل في اليمن بدعم انقلاب الحوثي–صالح على الشرعية الدستورية.

ومع انتفاضة الشعب السوري العام ٢٠١١، وانخراط إيران في القتال إلى جانب النظام هناك، دخلت منطقتنا أتون حرب دينية تشبه إلى حدّ بعيد «حرب الثلاثين سنة» التي دمّرت المجتمعات الأوروبية من البلطيق إلى المتوسط، في مواجهات دامية ما بين الكاثوليك والبروتستانت إبّان القرن السابع عشر. ومما يعزّز هذا الانطباع، تلك المساعي الجارية لتشكيل «جبهة سنّية» شرق أوسطية في مواجهة «جبهة شيعية» تشكلت من مواقع النفوذ الإيراني أو ما يسمّى بلدان «الهلال الشيعي». إنّ هذه القسمة لا تَعِدُ شعوب المنطقة، على اختلاف أديانها وأوطانها، إلا بخرابٍ عميم،

ثالثًا: ليس رفض الإقرار بالتنوع ظاهرة محصورة بمنطقتنا.

فالحداثة الغربية المؤسَّسةُ على تمجيد استقلالية الفرد، أوجبت انقطاعًا مع الانتماءات السابقة، بوصف هذا الانقطاع تحرّرًا من عبودية الرابطة مع الآخر، ذلك أن الآخر لم يعد في هذه المجتمعات المكمل المنشود، وإنما أصبح منافسًا وخصمًا. وعليه لا يحقق الفرد ذاته الا بمواجهة الفرديات الأخرى.

والواقع أن ذاك المفهوم لاستقلالية الفرد أخذ يتغير في الغرب نفسه. «خلال العقود الثلاثة الأخيرة سرنا حثيثًا، نحن الغربيين على طريق استقلالية الفرد،

كتب الباحث الفرنسي جان كلود غيبو، تلك الاستقلالية نبنت نظريًا على مخالفة الروابط التقليدية في مجتمعنا، أكانت دينية أو اجتماعية أو عائلية. لقد أقمنا نموذجًا انتروبولوجيًا لم يعرفه أي مجتمع قبلنا؛ وهو نموذج الفرد السيد المستقل. إنه حقًا لانتصار عظيم!». وأضاف: «مع ذلك، فإن شعورًا من الحزن والإقصاء والوحدة، يلازم هذه الاستقلالية حتى اليوم. لقد أخذنا نُدرك أن فرديتنا، التي ندين لها باستقلاليتنا الراهنة، قد ارتدت ضد الأفراد ما إن أصبحت عقيدة جامدة ومبدًا منظمًا (...). إن الفرد السيد المستقل الذي اخترعناه يعاني الآن اليُتم. بعبارة أخرى، أصبحنا ندرك إذًا أن الرابطة الاجتماعية، والثقافة الإنسانية، والعلاقات بين الأفراد هي في أساس وجود أي منا. علينا إذًا أن نعمل على تجاوز هذه المواجهة القائمة داخل الفرد الحديث: إما الاستقلالية الفردية أو الوصل مع الآخرين. نحن في حاجة إلى الاثنين معًا.

الإقرار بالتنوع وما ينتج منه من «عيش مشترك» جاء في العام ٢٠١١ في وثيقة أعدتها مجموعة من القيادات الأوروبية بناء على تكليف من الأمين العام للمجلس الأوروبي وعنوانها «أوروبا العيش المشترك في القرن الـ٢١». لم تستخدم عبارة «العيش المشترك» في الأدبيات السياسية الأوروبية قبل صدور هذا التقرير، علمًا أن أوروبا تحتضن اليوم حوالى ٤٠ مليون مسلم، هذا عدا الأديان والإتنيات القادمة من الشرق الأدنى والأقصى.

لكن اتساع رقعة العنف وصولًا إلى أوروبا، دفع بتيارات سياسية في معظم بلدان أوروبا إلى رفض فكرة العيش المشترك وتبني مقولات متطرفة مثل «كراهية الأجانب» (Xénophobie) أو «رهاب الإسلام» (Islamophobie): في فرنسا مع تيار «الجبهة الوطنية» المعروفة بتطرّفها، في السويد مع يمين متطرّف يتميّز بعدوانية شديدة، في هنغاريا مع حركة تنتسب إلى النازية، في بلغاريا مع حزب يُنادي رئيسه بـ«تحويل أجساد الغجر إلى صابون»، في اليونان مع حزب «الفجر الذهبي» ذي النزعة النازية...

رابعًا: الإقرار بالتنوع يبدأ بإقراره داخل الإنسان الفرد قبل إقراره داخل المجتمع.

فهوية الإنسان هي هوية مركّبة تحتوي انتماءات متعددة (عائلية، مهنية، وطنية، طائفية، ثقافية، إنسانية...) يحدد بعضها تاريخ المجموعات القائمة

في المجتمع، وبعضها الآخر التكوين الطبيعي للبلاد (الساحل والجبل والسهل الداخلي) إضافة إلى عوامل أخرى، وهذه الهوية المركبة ليست تراكمًا عشوائيًا للانتماءات المتعددة، إنما هي تعبير عن خلاصة موّحدة للشخصية الإنسانية. ولا يتم انتقال الإنسان من دائرة الانتماء الصغرى إلى الدائرة الكبرى إلا إذا اطمأن إلى حضوره في الإطار الأوسع، واطمأن في الوقت ذاته إلى أن هذا الانتقال لن يجعله يفقد الإطار السابق.

إن اختزال الهوية بأحد مكوناتها يؤدي إلى إحداث فصل غير طبيعي بين دوائر الانتماء المختلفة للإنسان ويضعف تماسك شخصيته وتكاملها، ما يدفعه عند الأزمات إلى الهروب إلى دائرة أوسع أو أضيق من الدائرة المأزومة. والتجربة اللبنانية قدمت نماذج عن هذين الانفصام والهروب: فعندما تهتز دائرة الانتماء الوطني لدى الشخص، نراه يهرب إلى دائرة أوسع (قومية أو أممية) أو أضيق (طائفية أو عائلية أو مناطقية).

خامسًا: يحتاج الإقرار بالتنوع إلى صيغة سياسية تضمن عيشًا مشتركًا بين مكونات هذا التنوع، فتجمع بين ما هو مشترك وبين ما هو خاص بكل مجموعة، فتربط تاليًا بين المواطنة التي يعنى بها الجميع والتنوع الذي هو شأن كل جماعة من الجماعات.

في الحالة اللبنانية، هناك صيغة وضعها اتفاق الطائف (١٩٨٩)، وهو الاتفاق الذي أنهى الحرب اللبنانية. تربط هذه الصيغة شرعية السلطة بقدرتها على حماية العيش المشترك الذي يمثل أساس العقد الاجتماعي. ومفهوم الشرعية هذا جديد تمامًا على وعي اللبنانيين، إذ بموجبه لم تعد الشرعية قائمة على إرادة الطوائف المتعاقدة في لحظة تاريخية معينة، بل أصبحت مؤسسة على واقع العيش المشترك، المتحقق والمتطور على الدوام. بعبارة أخرى لم تعد الشرعية مؤسسة على حدث تاريخي (لم يحدث أصلًا)، وإنما على واقع راهن. وأصبحت بالتالي عُرضة لمساءلة مستمرة حول مدى قيامها بواجب المحافظة على العيش المشترك. علمًا أن هذا الواجب ليس عملًا يتمّ لمرة واحدة وإلى الأبد، بل هو مهمة قيد الانجاز الدائم.

وتتضمن هذه الصيغة إلغاء القيد الطائفي في المجلس النيابي وانشاء مجلس شيوخ تتمثل فيه الطوائف بصفتها تلك. بذلك يصبح الوزن الديموغرافي، أو

التحالف مع الخارج تعويضًا عن النقص العددي، غير صالح للاستخدام من أجل تعديل حصة الطائفة في الدولة. ومن هذا المنظور لا تعود الطوائف في حاجة إلى اختراع «مشاريع خاصة»، ولا يعود ثمة موضوع للصراع في ما بينها على هذا الصعيد.

ومن خلال إلغائه المعيار العددي، يضع اتفاق الطائف حدًا لمفهوم الأقليات اللبنانية، ويتيح إمكانات هائلة لتفاعلها بصورة أفضل. إذ تصبح كل طائفة جزءًا عضويًا من «أكثرية ذات طبيعة تعددية»، هي مجموع اللبنانيين، وذات هوية مركبة، وغير قابلة للاختزال في أحد مكوناتها. بذلك لا يعود اللبنانيون مجموعة كيانات، بل كيانًا واحدًا. وهذا الكيان الواحد لا يقوم على إلغاء التنوع وفرض الانصهار القسري، بل يقوم على الاعتراف بالتنوع واحترامه والمحافظة عليه.

وبكسره المنطق الأقلوي، يحرر اتفاق الطائف اللبنانيين من «عقدة الخوف من الآخر» التي تقع في أصل كل السياسات الطائفية. بذلك لا يعود الآخر خصمًا ينبغي مواجهته باستمرار، لأنه يشكل خطرًا وجوديًا دائمًا على الذات، بل يصبح عنصرًا مكمّلًا وضروريًا للذات. إن هاجس الديموغرافيا لدى المسيحيين والدروز، وعقدة الاضطهاد التاريخي لدى الشيعة، وعقدة الكبت لدى السنّة، لشعورهم بأنهم أكثرية في العالم العربي وواحدة من أقليات ههنا... كل تلك العقد المعلومة لا تعود، من هذا المنظور الجديد، المحرك الرئيسي للتاريخ اللبناني، حيث تحاول كل طائفة أن تضع يدها على الدولة، أو على قسم منها، بذريعة توفير «ضمانات» لوجودها.

ومن خلال التزامهم هذا العقد الاجتماعي القائم على العيش المشترك، ينتقل اللبنانيون من وضعية «عضو في جماعة طائفية» إلى وضعية «مواطن» في دولة العيش المشترك. هذا لا يدعوهم إلى التخلي عن انتماءاتهم الخاصة أو هوياتهم الفرعية، أكانت طائفية أو مناطقية أو ثقافية أو غير ذلك، ولا عن انفتاحهم على عوالم مختلفة، أكانت عربية أو إسلامية أو غربية، ولا عن مرجعياتهم التاريخية الخاصة. على العكس من ذلك، فإن هذه الانتماءات المتنوعة مدعوّة لإغناء عيشهم المشترك بصورة متواصلة. إنها مساهمة كل منهم في المشروع الكبير.

سادسًا: إن الإقرار بالتنوع يحتاج إلى التصدي لثقافة الفصل والإلغاء السائدة على نطاق واسع بثقافة أخرى هي ثقافة الوصل والانفتاح على الآخر.

كيف تعبر هذه الثقافة عن نفسها في الحالة اللبنانية؟

– ثقافة الوصل والانفتاح على الآخر ترى أن حقوق المواطنين يجب أن تكون متساوية في المطلق، وترى أن الطوائف في لبنان هي جماعات يجب أن تحظى جميعها بضمانات متساوية، وأن حمايتها وحماية افرادها تأتي من وجود دولة توكل إليها مهمة توفير الأمن للجميع. أما ثقافة الفصل والإلغاء فتنظر إلى المواطنين بوصفهم مجرد أعداد متراصفة داخل طوائفها، وتنظر إلى الطوائف على أنها أقليات مهددة باستمرار في وجودها وحضورها الحّر، وبالتالي فإن على كل واحدة منها السعي إلى تأمين حمايتها بمعزل عن الآخرين وغالبًا في مواجهتهم.

– ثقافة الوصل والانفتاح على الآخر تقوم على التعددية والانفتاح الثقافي والتفاعل، وهي قد طوّرت أسلوب حياة في لبنان لم يكن من السهل تحقيقه في أي مكان آخر، مقدمة بذلك مساهمة أصيلة في إغناء الحضارة العالمية، في سعيها الدؤوب إلى بيئة إنسانية أفضل. وهو أسلوب حياة يؤمن للإنسان فرصة التواصل والتفاعل مع الآخر، بحيث تغتني شخصيته من تلقيها جديد الآخر، وتغني هي بدورها شخصية الآخر، وذلك من دون إلغاء الخصوصيات والفوارق التي تصبح في هذه الحال مصدر غنى للجميع. أما ثقافة الفصل والإلغاء فتقوم على قسمة العالم إلى فسطاطين: خير وشر، إيمان وكفر، وهي تدفع الإنسان إلى الخشية من العيش مع الآخر المختلف وإلى الاصطفاف، بلا شروط، خلف القوى الأشد تطرفًا في بيئته، تارةً باسم المبادئ الكبرى، وتارةً باسم الإخلاص لانتماءات قومية أو طائفية أو حزبية ضيقة. هذه الثقافة في لبنان تستغل عاملي الكبت والخوف لدفع الطوائف إلى التماس «حمايات خارجية»، في محاولة لتعديل موازين القوى الداخلية، بدعم من الخارج ووفقًا لشروطه. هذا ما حصل في الأمس، وهذا ما هو حاصل اليوم.

إن أصحاب الذاكرة من اللبنانيين يفهمون جيدًا معنى تلك التجربة الإنسانية المميزة. وهي تجربة لم تفتقر إلى شهادات معتبرة، لبنانية وعربية وأجنبية:

– ثقافة الوصل والانفتاح على الآخر تقوم على تنقية الذاكرة وطي صفحة الماضي على قاعدة الإقرار بالمسؤولية الجماعية والفردية عن خطايا الحرب، واعتبار جميع الضحايا شهداء الوطن، لئلا يبقى اللبنانيون – بمن فيهم الضحايا – فريقين: فريقٌ خائن وفريقٌ بطل. وهو جهد حاول بذله معظم اللبنانيين في السنوات الخمس عشرة الماضية لتجاوز الحرب وتنقية الذاكرة. أما ثقافة الفصل والإلغاء فتتأسس على «ذاكرة انتقائية» تستحضر جرائم وتضرب صفحًا عن أخرى، بغية منع إعادة الوصل.

– ثقافة الوصل والانفتاح على الآخر تنظر إلى الدين كرابطة تجمع اللبنانيين، من خلال إيمانهم بأن الدين لله والوطن للجميع. أما ثقافة الفصل والإلغاء فتدّعي احتكار المقدّس والحقيقة، وتمنح نفسها الحق، باسم هذا المقدّس، في تعيين الخير والشر، وفي تكفير خصومها وتخوينهم.

– ثقافة الوصل والانفتاح على الآخر تنظر إلى الإنسان كقيمة قائمة بذاتها بمعزل عن انتماءاته المتعددة، وتدعو إلى احترام الآخر في تمايزه واختلافه، من دون السعي إلى الغائه أو استتباعه، ومن دون فرض انصهار يلغي خصوصيته أو توحد يختزل شخصيته ببعد واحد من أبعادها. أما ثقافة الفصل والإلغاء فتختزله بالجماعة، وتنكر عليه حريته وحقه في أن يختار طريقه خارج ما هو مرسوم له من قبل الجماعة التي ينتمي اليها.

كلفت ثقافة الفصل والإلغاء اللبنانيين ثمنًا باهظًا: ١٤٤٢٤٠ قتيلًا، ١٧٤١٥ مفقودًا، و١٩٧٥٠٦ جرحى. هذا إلى تدمير مدنهم وقراهم، وهجرة مئات الألوف من أبنائهم، وتدني مداخيلهم، وانخفاض نوعية عيشهم! لقد دفعوا الثمن من لحمهم الحيّ، من قدرتهم على الأمل وأهليتهم للخلاص، ومن احترامهم لأنفسهم!

الطبوغرافيا الاجتماعية

قراءة في الانقسامات المجتمعية في سورية وأثرها على الصراع الحالي

فؤاد م. فؤاد*

مقدمة

مع دخول المسألة السورية عامها السادس، لا يملك المرء، مهما بلغ من دقة التحليل وسعة التخيّل، إلا أن يتفاجأ حين يتأمل بالأرقام والمعطيات بكمّ الخراب والدم والتبدلات التي مرت تحت جسر الأحداث التي عصفت – فعلًا لا مجازًا – بهذا البلد. ففي أسوأ السيناريوات وأكثرها قتامة وتشاؤمًا، لم يكن لأحد أن يتوقع المآلات التي انتهت إليها ثورة شعب قامت من أجل حقوق أقر بها العالم أجمع واستحقتها بلاد كثيرة قبل سوريا، وبالتأكيد ستظل تطلبها شعوب أخرى بعد سوريا.

---

* طبيب وباحث سوري واستاذ مساعد في كلية العلوم الصحية في الجامعة الأمريكية في بيروت.

الكارثة السورية هي الكارثة الإنسانية الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية – بتعبير مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان ديمستورا[١]، حيث كثير من الأحياء في مدن عريقة قد دمرت، وبلدات وقرى صغيرة مسحت عن الوجود، وحيث نصف مليون قتيل وخمسة ملايين لاجئ وسبعة ملايين نازح من دياره ورقم غير معروف من المعتقلين والمفقودين والمغيبين قسرًا، كل هذا جعل سورية تبدو أقرب ما يكون إلى أنقاض منها إلى دولة ومجتمع.

آلاف النشطاء الشباب الذين خرجوا منذ خمس سنوات هاتفين لحرية وكرامة، صاروا إما تحت التراب، أو في السجون، أو محبطين مشردين في بلاد الأرض الواسعة.

بلد صار مفتوحًا على احتلالات متشابكة ومتراكبة من دول وأشباه دول وتنظيمات ومغامرين وطامحين ومرتزقة من كل فج بعيد وقريب في هذه الأرض، كلٌّ يدعي وصلًا وكلٌّ يبتغي حصة.

لكن ما الذي حدث؟

هل الأمر متعلق بالجيوسياسة؟ بالموقع التاريخي والجغرافي الذي كانته بلاد الشام وورثته الدولةُ الأكبر فيها؟ وبالتالي سرعان ما تحولت المطالب شديدة الشرعية إلى فرصة للقوى الإقليمية والعالمية لإعادة ترتيب المنطقة كما جرى تمامًا قبل قرن من الزمن؟

هل السبب هو طبيعة النظام الذي حكم سورية منذ خمسين سنة حيث توارث الحزب أولًا والعائلة تاليًا بلدًا صار مملكة، دونها الاستيلاء أو الحرق؟

هل طبيعة تكوين المجتمع السوري بأصله – المتعدد والمتنوع إثنيًا وطائفيًا وثقافيًا – الذي أُنشئتْ دولتُه من فوق، غصبًا عن رأي مكوناته ومن دون مراعاة لما تريده وترغبه وتتوافق عليه؟

ليس من إجابة واضحة، واليقين ليس من إجابة واحدة، وربما ليس من إجابة أبدًا.

تحاجج هذه الورقة بأن الانقسامات الاجتماعية في سوريا تتألف من طبقات متعددة متداخلة، بعضها عمودي وبعضها أفقي والبعض متراكب مابين

(١) UN News Center. http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=49806#.VvcTuouzLdk (access 2 March 2016)

الطبقات أو مغلّف لها. وفي حين يمكن النظر إليها بشكل منفصل لأغراض البحث، إلا أنه غني عن القول أنها تتبادل التأثير وتتفاعل في ما بينها بحيث لايمكن فصلها أبدًا. ولا تلغي هذه الرؤية والتصور لانقسامات المجتمع السوري، ما ورد ذكره كثيرًا في الأدبيات اليسارية من وجود انقسام طبقي، أو انقسام ريفي/مديني. لكن اللافت للانتباه أن هذين الانقسامين هما ما ركز حزب البعث (وخلفه الأجهزة الأمنية) خطابه الإيديولوجي والإعلامي والثقافي عليهما، مغفلاً في الوقت ذاته، وعن عمد، كل الانقسامات الأخرى، جاعلًا منها مادة للاستعمال، حين الحاجة، أكثر من مواجهتها وتحويلها إلى غنى اجتماعي وثقافي.

١. الانقسام الجغرافي/الطبوغرافي والتاريخ

في الكلمة[٢] التي ألقاها الدبلوماسي والباحث نيكولاوس فان دام في حلب في تشرين الأول/أكتوبر العام ٢٠٠٧ بمناسبة مرور ٤٠٠ عام على افتتاح أول قنصلية هولندية في بلاد الشام، يذكر الحادثة الآتية: «في العام ١٩٦٤ كانت أول زيارة لي إلى سورية. كنتُ طالبًا أقصد مدينة حلب وأريافها، وكنت وصلت إلى اسطنبول في قطار الشرق السريع، ومنها بالباص إلى مدينة اسكندرون في مقاطعة هاتاي التي يسميها السوريون اللواء، في اسكندرون ووسط مايسمى «الاتراك من أصول عربية»، كنت أرى وأتعرف للمرة الأولى إلى بلاد الشام. هذه المساحة الشاسعة من الأراضي التي تسمى «سورية الكبرى» وتمتد إلى مدن في لبنان وفلسطين والأردن، كنت في اسكندرون قد بدأت أرى أولى ملامحها. ولم يتغير هذا الانطباع حينما كان عليّ أن أعبر الحدود السياسية للدولتين في منطقة باب الهوى كانت بلاد الشام ما زالت مستمرة كما بدأت قبل الحدود. جولاتي اللاحقة العديدة حينما أصبحت دبلوماسيًا وفي زياراتي الشخصية العديدة، كنت قد تيقنت من أن بلاد الشام هي بلاد الشام: لهجات متقاربة وثقافة طعام واحدة وطبيعة متشابهة. لكن الأمر تغير حقيقة، حينما عبرتُ في أوائل السبعينيات نهر الفرات شرقًا بالسيارة من حلب إلى

(٢ www.nikolaosvandam.com/pdf/speech/ 20071028nvdamspeech01us.pdf

الموصل كانت بلاد الرافدين أو الـMesopotamia قد بدأت تلوح أمام ناظري. ظهر هذا الانطباع فجأة فيما السيارة تعبر الرقة باتجاه الشرق، حيث كانت أراضي ما بين النهرين وثقافتها قد بدأت، أيضًا، قبل أن تبدأ حدود الدولة العراقية. تمامًا كالانطباع الذي راودني في اسكندرون، حين بدأت سورية الكبرى قبل حدود الدولة السورية.

في رأيي والكلام ما زال لفان دام أن الجمهورية العربية السورية تغطي مساحة هي أصغر من بلاد الشام، حيث لا تضم لبنان وفلسطين والأردن وجزءًا من الأراضي الواقعة تحت السيطرة التركية. ولكنها أيضًا تشمل مساحة خارج بلاد الشام، وهي المناطق الشمالية الشرقية من البلاد، تبدأ من مكان ما شرق الفرات وتمتد لتشمل ما يسمى بالجزيرة السورية».

اعتذرَ، وقتها، فان دام للجمهور وكان منهم مسؤولون رسميون وسأل أن لا يساء فهمه، وأن ما يقوله لايعني تبريرًا أبدًا لمزيد من تقسيم البلاد، وأنها مجرد ملاحظات وانطباعات شخصية.

انتهى هنا الاقتباس من فان دام.

ربما لا نأتي بجديد عند الحديث عن دور الجغرافيا والتاريخ في صياغة حاضر الدول وقضاياها ومشكلاتها وملامح مستقبلها وأيضًا مآلاتها. ولا تشذ سورية الدولة الحديثة التي نشأت مرتبكة بين خطوط خرائط تغيرت كثيرًا وتقلبتْ بين يدي مارك سايكس وفرانسوا-جورج بيكو بين عامي ١٩١٦ و١٩٢٠ لتحرف الخط المستقيم للخارطة السورية، الذي كان يمتد في الخرائط المبكرة من الاردن إلى إيران ويضم الموصل إلى سورية، وتبعد بجرة قلم –حرفيًا– هذه المنطقة الغنية بالنفط والمكتشفة حديثًا، لصالح الانكليز.

ومن اللافت للانتباه أن سورية العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر لم تكن ولاياتها الثلاث؛ حلب ودمشق وبيروت، أو متصرفيتاها؛ دير الزور والقدس قد قامت على أساس إثني أو ديني، وهذا ما جعل منطقة كشمال سورية الكبرى مثلًا (شمال سورية الحالية وجنوب تركيا) تضم خليطًا واسعًا من الأعراق من تركمان وأكراد وسريان وأرمن وشركس وعرب كما أن طبقة الأعيان في المدن كانت تضم عائلات يمتزج فيها الدم التركي والكردي والعربي كالقوتلي والشيشكلي والقاوقجي وهنانو. وهذا الامتزاج لم يمنع من ظهور ميل عروبي ووطني سوري لاحق في مرحلة الانتداب الفرنسي.

لم تكن إذن، سورية التاريخية ولا سورية سايكس بيكو، دولة مركزية كمصر، حيث ليس من نهر النيل الذي يتوسط البلاد وتنبني الحضارات قربه وعلى امتداده وتقوم بسببه سلطة مركزية. فجغرافية سورية/بلاد الشام فرضت تنوعًا جغرافيًا كبيرًا؛ جبال وصحارى وسهول، جعلتها مساحة مفتوحة لمجتمعات مستقلة خلقت تنوعًا أقواميًا ودينيًا كبيرًا. كما أن الموقع الجغرافي جعل منها ممرًا تجاريًا أساسيًا من ممرات تجارة العالم القديم والوسيط، ما جرّ تنوعًا آخرَ أقواميًا ودينيًا. وهكذا تراكمت طبقات الجغرافيا والتاريخ والموارد الطبيعية لتخلق طبقات اجتماعية يختلط فيها المذهبي والإثني والطبقي.

٢. الانقسام الإثني والديني المذهبي

ما بدا استقرارًا لخارطة المملكة السورية في العام ١٩٢٠. التي عاشت أشهرًا قليلة قبل أن تصبح الدولة السورية تحت الانتداب سرعان ما تعرضت لمزيد من التغيرات الجغرافية استمرت طوال فترة الانتداب. فالتقسيم الذي ارتكز في بداية المطاف على وجود الولايتين الكبيرتين في الفترة العثمانية دمشق وحلب، توسع على أساس مذهبي تحت الحكم الفرنسي، فتشكلت دولة العلويين على الساحل، ودولة الدروز في الجنوب، ودولة الجزيرة في الشمال الشرقي الذي ضم اغلبية عشائرية، لكن اللافت أن الفرنسيين لم يفكروا بإنشاء دولة كردية، في الوقت الذي ضُمت فيه أقضية طرابلس وبعلبك وصيدا وصور إلى متصرفية جبل لبنان لتتشكل دولة لبنان الكبير بزعامة مارونية، وهو ما يوحي أن الانقسامات التي شاءتها فرنسا كانت على أساس مذهبي أكثر منها إثنيًا. وبينما دخلت القوات التركية بالاتفاق مع الفرنسيين إلى سنجق اسكنرون وأعلنت محافظة هاتاي التركية في ٢ ايلول ١٩٣٨. طالب أرمن كسب، المدينة الصغيرة ذات الأغلبية الارمنية والذين صارت مدينتهم جزءًا من المحافظة التركية بضغط من الكاردينال اغاجانيان والممثل البابوي في سورية ولبنان بإعادتهم إلى سورية، وتم لهم ما أرادوه[٣]. بلغت مساحة لواء اسكندرون المقتطع نصف

٣) تاريخ التواجد الأرمني في بلدة كسب الحدودية
http://khabararmani.com/?p=796-

مساحة لبنان وحرمت حلب من منفذها الطبيعي على البحر، بعد أن كانت قد حرمت من امتدادها في الشمال والشرق.

ومع أن معظم السوريين خلال فترة الانتداب كانوا من المسلمين السنة (حوالى ٦٩٪ ١٩٤٥) إلا أن الأقليات الدينية والمذهبية الأخرى كانت تشكل رقمًا لا يستهان به (١٦٪ مسلمون غير سنة من علويين واسماعيليين ودروز و١٤٪ للطوائف المسيحية المتنوعة). أما التوزع الديني بحسب المدن، فقد عكست حلب (المدينة الأكثر تعدادًا من حيث السكان في ذلك الوقت) التنوع الأكبر، فقد تمثلت فيها كل الطوائف تقريبًا. ففي مقابل انخفاض نسبة السنة فيها عن المعدل الوطني (٦١٪ من مجموع السكان) ارتفع التواجد المسيحي وعلى رأسه الأرمن الكاثوليك والأرثوذكس (حيث بلغت نسبتهم ما يعادل ٢٠٪ من مجموع السكان بحسب فيليب خوري[٤]. أما الأكراد، فكانت الأغلبية الساحقة من أكراد المدن مسلمين سنة، وكانت منصهرة في المجتمع العربي لغويًا وثقافيًا، غير أن ٨.٥٪ من مجموع السكان سنة ١٩٤٥ كانوا يتكلمون الكردية، وكانوا أساسًا قبائل كردية شبه بدوية تقطن منطقتي الفرات والجزيرة العليا. وفي السنة نفسها كانت الكردية هي اللغة الأم لـ٣٪ من سكان سورية[٥].

لقد ساهمت الاختلافات الاجتماعية–الاقتصادية–الثقافية في إشعال نزاعات عديدة وتعزيز الولاءات المحلية، فقد توزعت الأقليات المتراصة في مناطق جغرافية محددة: الدروز في جنوب شرق دمشق، والعلوييون في جبال الساحل، في حين استوطنت أعداد كبيرة من المسيحيين والأكراد في مناطق قليلة السكان أصلًا تسكنها قبائل بدوية عربية كمنطقة الجزيرة الواقعة في أقصى الشمال الشرقي. على الرغم من ذلك، فإن طبوغرافيا التقسيم جعلت من التعاون ضرورة ومن التبادل الحر للبضائع والأفكار أمرًا لا بد منه. وهي وإن كانت تتصارع أحيانًا وتتوافق في أحايين، لكنها كانت دائمًا مفتوحة على احتمالات تغير وتبدل قد يستمران إلى أمد غير منظور.

٤) خوري، فيليب. سورية والانتداب الفرنسي – سياسية القومية العربية ١٩٢٠ – ١٩٤٥. دار البحوث العربية، بيروت ١٩٩٧

٥) المصدر السابق.

٣. الانقسام الجهوي

يضاف إلى طبقتي الانقسام الإثني والديني، الانقسام الجهوي. فالتنافس التاريخي الطويل بين عاصمة الشمال ومعبر طريق الحرير من الهند إلى أوروبا: حلب، وبين العاصمة الأموية العريقة والمحطة الأساسية في طريق الحج: دمشق، لم يتوقف أبدًا خلال التاريخ المعروف للمدينتين، حتى إن حلب العثمانية، انضمت إلى الدولة العربية الوليدة بزعامة فيصل، فقط بعدما خذلتها اتفاقية سايكس بيكو واقتطعت منها أولًا الموصل، ثم لاحقًا مرفأها البحري اسكندرون[٦]. لكن المنطقة التي عانت طويلًا من التهميش هي المنطقة الشمالية الشرقية والتي عرفت سابقًا بإقليم آقور ولاحقًا باسم الجزيرة الفراتية وتضم دير الزور والحسكة والرقة وحتى ريف حلب الشرقي. لقد عانت هذه المنطقة – والتي كانت ومازالت بالفعل خزان سورية الاستراتيجي من المصادر الأولية والزراعة – تهميشًا اجتماعيًا وثقافيًا وتنمويًا كبيرًا، وما لنزوح الهائل الذي حدث في أواخر العقد الأول من الألفية الميلادية الثالثة بسبب الجفاف وشح المياه سوى تتويج لنزوحات متتالية بدأت منذ اربعين عامًا بسبب الفقر وانعدام فرص العمل وغياب المشاريع الثقافية. ويعتبر تقرير الفقر في سورية[٧] بين عامي ١٩٩٦ – ٢٠٠٤ الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن «المناطق الشمالية الشرقية سواء كانت ريفية أو حضرية، شهدت أعلى معدلات الفقر في سورية سواء من حيث انتشاره أو شدته أو عمقه» وأن «الفقر المدقع يزداد في الإقليم الشمالي الشرقي أربع مرات عن معدله في الإقليم الساحلي». ويواكب الفقر الاقتصادي فقر ثقافي، حيث أن أول جامعة افتتحت في المنطقة كانت في العام ٢٠٠٦ متأخرة بنصف قرن عن جامعة حلب (١٩٥٨)، وخمسة وثلاثين عامًا عن جامعة اللاذقية (١٩٧١).

ووفق المكتب المركزي للإحصاء في سورية فقد بلغ عدد العاملين في القطاع الإداري (أي موظفي الدولة) العام ٢٠١٠ في محافظة الحسكة ١٣٤٣٤ موظفًا

---

٦) زين، زين نور الدين. الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سورية ولبنان. دار النهار، بيروت ١٩٧٧.

٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الفقر في سورية ١٩٩٦ – ٢٠٠٤. هبة الليثي (المحققة الرئيسية)، خالد أبو إسماعيل – حزيران ٢٠٠٥.

في حين كان في محافظة طرطوس الساحلية حوالى الـ٣٠ ألفًا، علمًا أن عدد سكان الحسكة والبالغ ١,٥ مليون نسمة هو ضعف عدد سكان طرطوس (٧٥٨ ألفًا)[٨].

ومن اللافت للانتباه أن هذه المنطقة المهمشة من المناطق الشمالية الشرقية هي نفسها التي يحتلها تنظيم الدولة الإسلامية حاليًا.

دير الزور مثال كبير على الإهمال التنموي والاجتماعي، فحتى بداية الثمانينيات من القرن الماضي، كان البث التلفزيوني من العاصمة دمشق لا يصل إلى سكان دير الزور، الذين كانوا بحكم الفراغ وقوة الإرسال يتابعون التلفزيون العراقي، وكان إياس خضر وفؤاد سالم أقرب إلى مزاجهم الفني من فهد بلان وصباح فخري، وكانت العباية العراقية هي التي يرتديها نساء دير الزور وصباياها لا «المانطو» الحلبي أو «الإيشارب» الشامي. وكان الشاي يشرب بالاستكانة، لا بالفنجان.

ولم يتغير الأمر عند اكتشاف أن ثروة سورية المستقبلية هي تحت أقدامهم وفي باطن أراضيهم. فعندما تدفقت شركات النفط للتنقيب، كانت مكاتبها الرئيسية في دمشق، وكان متعهدو الطعام والطبابة وأعمال البنى التحتية، يأتون من الساحل ومن المتنفذين الكبار في العاصمة. أما شبابها وموظفوها فكانوا يملأون المقاهي و«الجراديق»[٩] الممتدة على طول نهرها العظيم.

٤. العسكري/المدني

على شبكة معقدة من التنوع الجغرافي/الاقتصادي والاجتماعي/الإثني المذهبي كانت هناك طبقة إضافية تتشكل بعد الاستقلال مؤلفة من القوى المتصارعة على السلطة وخصوصًا بين كتلتين كبيرتين وهم المدنيون والعسكر. فقد افتتح الانقلاب الأول الذي حدث مبكرًا بعيد الاستقلال في العام ١٩٤٩ عصر السياسيين العسكريين، ومنذ ذلك الوقت أصبحت السيطرة على القوات

٨) العايد، عبد الناصر. شمال شرق سوريا: من التهميش إلى التطرف.. ماذا بعد؟. مبادرة الإصلاح العربي آذار/مارس ٢٠١٦.

٩) الجرداق بلهجة سكان الفرات هو المقهى أو المطعم على النهر.

المسلحة الوسيلة الرئيسية للسيطرة على الدولة، ثم الوسيلة الوحيدة بعد العام ١٩٦٣، وربما إلى الآن.

فمنذ أن تشكلت اللجنة العسكرية سرًا في العام ١٩٥٩ من مزيد هنيدي (المقدم الدرزي) ومحمد عمران (المقدم العلوي) وبشير صادق وعبد الغني عياش (سنيّان من دمشق وحماه) والتي سرعان ما أعيد تشكيلها في العام ١٩٦٠ بعد فصل هنيدي وصادق وعياش، حيث قام محمد عمران بادخال صلاح جديد وحافظ الأسد وأحمد المير وعبد الكريم الجندي (علويان واسماعيليان) ليشكلوا جميعهم النواة الصلبة لهذه اللجنة التي بقيت مجهولة على كثير من القادة البعثيين حتى العام ١٩٦٤، كان «أفرادها يعلمون أنهم يخوضون في السياسة لا في أمور العسكر»، وأنهم يفكرون في السلطة والاستيلاء عليها لا في الحرب والمعارك والانتصار فيها[١٠].

ففي العام ١٩٦٣ ترفّع النقيب حافظ الأسد بعد الانقلاب البعثي إلى رتبة مقدم ثم في ١٩٦٤ إلى رتبة لواء وهو في سن الرابعة والثلاثين قافزًا درجات واسعة في السلم العسكري من دون أي سند من انجازات عسكرية أو خبرات قتالية تبرر هذه القفزات الهائلة. وعندما اندلعت حرب ١٩٦٧ كان قد مضى عام على تقلده منصب وزير الدفاع، وفي حين كانت خبراته ومقدراته الذهنية تصب في مصلحة التكتيكات السياسية والمؤامراتية داخل المجموعة الحاكمة وقتئذ، كان عليه أن يقود جيشًا مكرسًا بالأصل والأساس ليكون أداة سياسية داخلية، ودفعه ليواجه دولة ذات امكانات عسكرية وتقنية عالية.

وعلى الرغم من هزيمة حرب الأيام الستة وخسارة سورية جزءًا واسعًا واستراتيجيًا من أراضيها وانفتاح طريق دمشق لدخول القوات الإسرائيلية لولا ضغط القوى العظمى وقتها لوقف القتال، إلا أن هذه التكتيكات السياسية، والتي زادها الاستفادة من خسارة الحرب وقدرة الأسد الأب على تحويل اللوم إلى خصومه، كانت هي من أوصلته إلى رأس السلطة في العام ١٩٧٠والتي استمر متحكمًا فيها مباشرة أو لاحقًا عبر وريثه إلى العام ٢٠١١.

---

١٠) بطاطو، حنا. «فلاحو سورية: أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم». ترجمة عبدالله فاضل ورائد النقشبندي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت ٢٠١٤.

لقد لجأت اللجنة العسكرية في بسط سيطرة العسكرعلى الحياة السياسية المدنية في سورية إلى تكتيكين اثنين: أولًا الدفع بحزب البعث ليكون الواجهة السياسية الوحيدة باستبعاد كل القوى السياسية والمجتمعية الأخرى، وإن تطلب الأمر قتالها بالمعنى العسكري للكلمة، كما حدث في حماه في العام ١٩٦٤، وحماية هذه الواجهة البعثية بقانون طوارئ بقي ساري المفعول مدة تقارب النصف قرن. وثانيًا عبر استبعاد المدنيين داخل حزب البعث إما بنفي رموزهم واغتيالهم أو تحويل عناصرهم الشابة المتحمسة إلى واجهة صورية غير مسموح لها باتخاذ قرار أو تقرير مصير.

لم يتغير الأمر كثيرًا بعد العام ١٩٧٠، «فالبلاغة الديمقراطية التي تشبه بلاغة السياسين الامريكيين التي تتغنى بسلطة الشعب»[١١] بحسب تعبير حنا بطاطو. ليست أكثر من صورة رومانسية للشعب، حيث إن قوته إلى جانب قوة الله هما القوتان اللتان لا تقهران بحسب تعبير بلاغي في أحد خطابات الأسد الأب. لكن هذه القوة التي لا تقهر لا فاعلية لها حين يتعلق الأمر بالسياسة. فالناس ليسوا سوى «كائنات اقتصادية» تتطلع للحصول «على بيت أو سيارة أو قطعة أرض» ويجب أن لا تعنيها السياسة بشيء. وتمت حماية هذه الفكرة دستوريًا بإلغاء السياسة عبر وضع حزب البعث قائدًا ليس فقط للدولة وإنما للمجتمع.

لقد صار من نافل القول الحديث عن سلطة حافظ الأسد القائمة عبر التحكم بمستويات السلطة المختلفة وعلى رأسها الجيش والاستخبارات، التي أعاد تشكيلها بالكامل لتصبح بمثابة قوى حماية للنظام ورادعة للانقلابات في البداية ولاحقًا رادعة لأي احتمال من تحرك شعبي أو حتى أيّ تململ شعبي. هذه السلطات العسكرية والنخبوية منها التي أنشئت خصيصًا لحماية الأسد نفسه كالحرس الجمهوري وكذلك الأجهزة الأمنية، صممت لتكون أجهزة متوازية لا تلتقي إلا عبر شخص الأسد نفسه.

وعلى مسافة أدنى بكثير من سلطة الجيش والأجهزة المخابراتية، تأتي سلطة حزب البعث وقياداته المدنية التي أيضًا أعيد تشكيلها بحسب ولائها ومع ذلك فإن الرئيس نفسه هو أيضًا على قمة هذه السلطة. ويشكل الفرق الواسع بين

١١) المصدر السابق.

سلطة العسكريين والأمنيين من جهة وسلطة الحزبيين – المدنيين من جهة ثانية، فراغًا عازلًا يلعب دور حماية إضافية لقمة الهرم. ثم تأتي السلطة التنفيذية من وزراء ومحافظين ومدراء عامين ومجالس بلديات لتكون في مرتبة أدنى بقدر معتبر من السلطة الحزبية مفصولة بعازل فراغي حمائي إضافي. أما البروباغندا الإعلامية المركزة فقد سلطت أضواءها على شخص الأسد فقط جاعلة منه البطل الأوحد على الخشبة، البطل المفدى بالروح والدم، والذي هو إلى الأبد لا يحده زمان، وهو المبتدأ أيضًا كمعلم أول وعامل أول وموجه أول، الذي تشكل أقواله إلهامًا في المناهج المدرسية والصفحات الأولى للصحف كانت كيد الساحر التي تقوم بالإلهاء فيما يكون الفعل الحقيقي في مكان آخر.

لقد شكلت هذه الطبقة الأمنية/الحزبية/البيروقراطية/الدعائية المرتبطة بالكامل بشخص الأسد، طلاء سميكًا على المجتمع، حجبت كثافته غير المسبوقة الفوارق الاجتماعية والدينية والإثنية حتى بدا للمشاهد الخارجي أنه لم يعد ثمة من فوارق ولم يكن هناك أصلًا فوارق وأن الشعب السوري بدأ واحدًا واستمر واحدًا وسيمضي إلى أبعد مستقبل له كتلة واحدة متراصة «خلف قيادته الحكيمة».

ملاحظات حول تأثير بنية النظام والنزاعات الإقليمية على الصراع في سورية

على الرغم من أن هذه الورقة لن تتطرق إلى الثورة السورية التي انطلقت في آذار ٢٠١١، ولا إلى تأثير بنية الدولة والنظام على سيرورة أحداث هذه الثورة، وكذلك لن تناقش تأثير النزاعات الإقليمية والدولية (الحديثة والتاريخية) على تحولات الأحداث ومآلات الصراع، إلا أنه من النافع القول أنه منذ بدء الحراك الشعبي، بدا وكأن كل هذه الانقسامات الاجتماعية المذكورة في الفقرات السابقة، أصبحت من الماضي البعيد. فما جرى في درعا سرعان ما وجد صداه في اللاذقية وحمص وحماه ودير الزور وعامودا والقامشلي وكفرنبل وبانياس. وبدا الحراك الشبابي الذي انتظم حول مثقفين وجامعيين وطبقة وسطى قادت مظاهرات واعتصامات حتى في قلب العاصمة دمشق، بدا هذا الحراك واعيًا

وبشكل مبكر للخطاب الرسمي الذي عزا الأمر في الأيام الأولى للتظاهرات إلى العامل الأجنبي في استهداف دور سورية المقاوم والممانع، ثم لاحقًا إلى المندسين الذين يتنكرون بزي رجال الأمن ويستهدفون المدنيين، ثم وبعد أسابيع قليلة، إلى «الجماعات التكفيرية» السنية حيث سرعان ما ظهرت اللافتات الإعلانية في المدن الرئيسية وساحاتها تظهر يدًا مرفوعة الإصبع تقول: لا للطائفية. فالكامن الاجتماعي القديم يعرفه النظام جيدًا ولذا استخدمه مبكرًا، فمن استمالة البرجوازية الدمشقية ورجال الدين، إلى استرضاء جمهور الأكراد عبر اعتبار عيد النيروز عيدًا وطنيًا (قامت بثينة شعبان مستشارة الرئيس السوري في ٢١ آذار ٢٠١١ أي بعد ستة أيام فقط من الاحتجاج الأول، بتهنئة الأكراد بعيدهم)، ثم إلى استصدار قانون بمنح الجنسية لأكراد الحسكة وإلغاء المرسوم ٤٩ المتعلق ببيع العقارات وشرائها في المناطق الحدودية، إلى التركيز على «الفتنة الطائفية» التي ظهرت في أول خطاب لبشار الأسد في ٣٠ آذار ٢٠١١ في وصمه الحركة الاحتجاجية. في كل الأحوال كان هذا الكامن موجودًا فعلًا، وقد ساهم كشف غطاء الاستبداد في ظهوره على شكل من الاستقطاب أولًا والكراهية لاحقًا.

أما عن ارتباط الصراع في سورية بالنزاعات الإقليمية والدولية، فليس هذا أيضًا بالأمر الجديد، لكنه في أي حال، وحتى مطلع العام ٢٠١١، كانت سورية في حالة تجاذب إقليمي ودولي أقل. فالعزلة الدولية التي فرضت اعتبارًا من ٢٠٠٤ باعتبارها «دولة مارقة»، ثم بفرض قانون محاسبة سورية وفاقمها اغتيال الحريري لاحقًا، تراجعت تدريجيًا ثم تحسنت بوصول أوباما إلى الحكم، وقبله زيارة ساركوزي إلى دمشق وعقده الاجتماع الرباعي بين قادة فرنسا وقطر وتركيا وسورية. وفي حين استمر شهر العسل التركي والقطري مع النظام في سورية، فإن هذا لم يكن أبدًا على حساب التحالف الاستراتيجي مع إيران. أما الروس فلم يكن لهم في تلك الآونة أهمية كبرى، خصوصًا وأن فاعليتهم الدولية لم تكن بذي شأن.

وحتى في الأسابيع الأولى للثورة، لم يتغير الموقف الدولي. فقد تتالت الزيارات والنصائح من الحليفين الإقليميين تركيا وقطر[١٢]، وطغت دعوات

١٢) كانت الزيارة الأخيرة لأمير قطر حمد بن خليفة إلى سورية في نيسان ٢٠١١ حيث التقى الرئيس بشار الأسد في حلب.

وقف العنف والقمع والبدء بالعملية الإصلاحية من جميع الأطراف، على أي موقف حازم من النظام السوري. لكن مع تصاعد الحركة الاحتجاجية واختيار الحل الأمني، بدأت المواقف الدولية تتفاعل، وبدأ الانقسام يدب بين القوى الكبرى واللاعبين الإقليميين. أمام هذه الوقائع تصاعدت اللهجة الدبلوماسية التركية الناقدة لسلوك النظام، وانحازت إيران كما هو متوقع سياسيًا ولوجستيًا معه. وكان لوقوف نوري المالكي في العراق أثره الكبير في تعميق الطابع الطائفي لهذا التحالف، وعلى المقلب الآخر أعطى التقارب التركي السعودي القطري الصورة التي سادت لاحقًا: التحالف السني في وجه الطوق الشيعي.

مآل الصراعات الحالية في سورية واتجاهاتها في المستقبل المنظور

في التاسع من آذار ٢٠١٦ خرجت الفورين بوليسي[١٣] بعنوان مثير من توقيع جيمس ستافريديس Stavridis الجنرال المتقاعد في البحرية الأمريكية وقوات الناتو والذي يشغل اليوم منصب عميد مدرسة فلتشر للقانون والدبلوماسية في جامعة تفتس Tufts العريقة، يقول العنوان: لقد حان الوقت للتفكير جديًا بتقسيم سورية. ومع إقرار الجنرال بصعوبة هذه المسألة وتعقيدها، إلا أنه يذكّر بالتقسيم الذي حصل لتركة رجل أوروبا المريض –الأمبراطورية العثمانية– في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وما رافقه من نشوء دول جديدة سرعان ما تم الاعتراف بها. والتقسيم الذي يقترحه يقوم على ثلاث مناطق: دمشق والمنطقة الساحلية التي تضم العلويين ويقودها بشار الأسد أو من يخلفه من القادة المتفق عليهم. ومنطقة مركزية –تحتلها داعش الآن– ويأمل مع الوقت أن يحكمها سنة معتدلون، ومنطقة ثالثة كردية في الشمال وهي التي يعتبرها الأكثر إشكالًا، ليس بسبب رفض داخلي، وإنما بسبب تخوف تركي. وشكل

(١٣) James Stavridis. It's time to seriously consider partitioning Syria. Foreign Policy. March 9, 2016. http://foreignpolicy.com/2016/03/09/its-time-to-seriously-consider-partitioning-syria/

التقسيم – بزعمه – يمكن أن يتراوح من تقسيم فعلي على شاكلة يوغوسلافيا بعد جوزيف بروز تيتو، إلى نظام فيدرالي شديد كما حدث في البوسنة بعد اتفاقية دايتون.

يبدو المشهد غائمًا جدًا هذه الأيام، وشبح تقسيم سورية - وإن بتسميات مختلفة فيدرالية أو كونفيدرالية، أم تقسيم أمر واقع de facto من دون أن يصاحبه تحديد مساحات وأراض، يبدو هذا كله ماثلًا للعيان وربما أقرب إلى التصديق.

فمنذ تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن لعب دور مؤثر، وزيادة النفوذ الإيراني وتدخل القوات الروسية في أيلول ٢٠١٥، يبدو أن سورية تتجه نحو ثلاث مناطق تشبه التي ذكرها ستفريديس Stavridis في مقاله: المنطقة الأولى هي ما اصطلح بعض المقالات على تسميتها بالمنطقة الخضراء، وهي التي يرسمها خط عمودي يمتد من شمال حلب إلى جنوب درعا حيث تقع المنطقة إلى الغرب من الطريق الدولية التي تقطع البلاد شاقوليًا. ويبدو أن تركيز الضربات الروسية في معظمها على مناطق ادلب وحلب وريف حمص وشمال اللاذقية وريف دمشق (التي تقع ضمن هذه المنطقة) كان الغاية منها رسم ما لحدود يمكن التفاوض عليها لاحقًا. وستضم المنطقة – في حال تشكلها – مختلف تكوينات المجتمع السوري وإن بنسب مختلفة، وبهذا التنوع يمكن لهذه الفكرة/المنطقة أن تسوق للمخيال الغربي بوصفها الدولة العلمانية التي تضم كل الأقليات ويمكن أن تحظى بالدعم المستقبلي.

أما المنطقة الثانية فهي التي تقع في وسط البلاد ومركزها ولها امتداد شرقًا إلى العراق حيث تتواصل مع المنطقة السنية العربية هناك. وهذه المنطقة التي تحتل معظمها داعش يمكن لها أن تبرر بأنها منطقة حرب لسنوات عديدة قادمة، يتم فيها تصفية حسابات قوى اقليمية أو ذريعة لتواجد قوى دولية – وهي بذلك تبدو نقطة تقاطع واتفاق اكثر منها موقع خلاف. فالروس الذين دخلوا سورية كانت محاربة داعش حجتهم الدولية، حتى وإن بدا أن الوقائع لاتدعم هذه الحجة، ولكن من يهتم؟. كذلك الأمريكيون الذين نصبوا قاعدتهم الجوية في منطقة الرميلان أقصى الشمال الشرقي السوري والتي تبسط القوات الكردية السيطرة عليها، كانت حجتهم (أي الأمريكيين) أن القاعدة ستستعمل لتزويد

القوات الصديقة بالمعدات والأسلحة اللازمة لمحاربة تنظيم الدولة. ولم تتردد بعض الدول الأوربية كفرنسا وانكلترا وهولندا بإرسال طائراتهم وكذلك فعلت كندا وأستراليا. ومن الواضح الآن بعد مرور اكثر من سنة ونصف على الضربات الجوية لأمريكا والتحالف، وستة أشهر على دخول الطائرات الروسية والقوات الروسية إلى سورية أن المكاسب التي حدثت ضد داعش قليلة، وتركت معظمها في المناطق التي أراد فيها الروس رسم تلك الحدود لما يرونه من سورية «المفيدة».

أما المنطقة الثالثة والتي يبدو أنها المنطقة الأكثر اطمئنانًا لمستقبلها بعد توافق روسي أمريكي وأوربي عليها، فهي المنطقة التي أعلنت العام ٢٠١٣ كمنطقة إدارة ذاتية، ويطلق عليها حاليًا اسم روج آفا، وتقع شمال البلاد وتتألف من ٣ كانتونات؛ شرقي نهر الفرات بالقرب من جرابلس وحتى غرب دجلة على المثلث التركي العراقي السوري وتضم كوباني (أو عين العرب). أما الجزء الثالث المنفصل فهو منطقة عفرين في شمال غرب سورية. وتشير التقديرات أن القوى الكردية المسيطرة بصدد إعلان نظام فيدرالي في هذه المنطقة، وستضم ممثلين عن التركمان والعرب والأكراد. لكن وجود مثل هذه المنطقة سيقف في وجهه عقبات أهمها على الإطلاق الرفض التركي القاطع.

على سبيل الخاتمة

على الرغم من السؤال المتكرر عن مصير الثورة السورية والتعرجات التي سارت فيها، والانقسامات التي أصابتها، والتشرد الكبير الذي طال أبناءها، والخيبة التي رافقت منتظريها، والمآلات التي يمكن أن تفضي إليها، إلا أن ما لا شك فيه أنها ثورة جذرية حتى بأبسط تعريفاتها السياسية والاجتماعية. لقد تعرضت سورية لتغيرات عميقة ربما ستطال أيضًا المنطقة بكاملها، وهي تغيرات لاعودة فيها إلى ما سبق حدوثها.

أكثر من ذلك، فإن المسألة السورية طرحت على العالم أسئلةً، بدا وكأن المجتمع الدولي قد اطمأن إلى الإجابة عنها من زمن، أو أنه يملك الوصفة الناجعة لمعالجتها والتعامل معها. وعلى الرغم من أن بعض هذه الأسئلة ليس

جديدًا تمامًا، لكن حجم المأساة السورية قد لعب دور العدسة المكبرة في تسليط الضوء عليها. فقضية العدالة والمساواة بين البشر في الحق بالعيش الكريم، لا يزالان موضع أخذ ورد حين يصل الأمر إلى ما سوى الرجل الأبيض. فعلى الرغم من المآسي الكبرى غير المسبوقة من قتل ممنهج وتدمير واسع وتهديم مشافٍ فوق رؤوس مرضاها والعاملين فيها بشكل متعمد، واستعمال أسلحة عشوائية التدمير (كالبراميل المتفجرة)، واستهداف الطيران مدنيين على مرأى من العالم، بكل الوسائل المرئية الممكنة وأشدها إيصالًا، لكن المجتمع الدولي لم يرَ في ذلك كله سوى اقتتال طائفي بين سنة وشيعة، أو «أن الصراعات في الشرق الأوسط لها جذور تاريخية منذ آلآف السنين»[١٤] أو أنها مشكلة أقليات، أو أن اهتمام الإدارة الأمريكية منصب الآن على الصين والهند وليس الشرق الأوسط،– شيء من قبيل أن شعوب هذه المنطقة غير منظورين، وأن الأولوية–مرة أخرى–هي للمصالح الكبرى. إن ما اعتقد المجتمع الدولي أنه في سبيل تحقيقه بعد حربين، تكشف المسألة السورية عن وهمه.

المسألة الثانية التي تطرحها التراجيديا السورية هي عن فاعلية المنظمات الإنسانية العالمية وأهمية دور الشرعة الدولية في التخفيف من معاناة البشر والوصول إلى حقوقهم. فليس فشل الأمم المتحدة بلعب دور سياسي حقيقي في حل النزاع ولا في التسلط الكولونيالي من سيطرة الخمسة الكبار (حتى ولو لم يعد بعضهم كبارا فاعلين) على قرارتها، بجديد. وعلى الرغم من أن عصبة الأمم قد حُلّتْ بعد الحرب العالمية الثانية لانكشاف عدم فاعليتها، إلا أن غياب فاعلية الأمم المتحدة التي أنشئت لمنع الحروب وإدارة النزاع العالمي بطريقة سلمية، لم يطرأ أي تغير على وجودها، على الرغم من مئات الحروب

١٤) في خطاب حالة الاتحاد الأخير الذي ألقاه الرئيس باراك أوباما في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، يرى أن الصراعات في الشرق الأسط متجذرة منذ آلاف السنين وأن التغييرات قد تستغرق أجيالًا. وقد لاقت هذه النظرة الميثية إلى الصراعات السياسية في المنطقة انتقادًا واسعًا.

https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2016/01/13/obama-ridiculed-for-saying-conflicts-in-the-middle-east-date-back-millennia-some-dont-date-back-a-decade/

والمجازر والكوارث الإنسانية خلال الأعوام الخمسين الماضية، فقط لأن مسرح هذه الأحداث كان الجزء الهامشي من العالم، لا مركزه القوي. ويتفرع عن ذلك ماتثيره المسألة السورية وتطرحه عن فاعلية نظام المساعدات الدولية في الأزمات الكبرى وعجز هذا النظام عن تحقيق أبسط حماية لملايين من البشر ضحايا هذه النزاعات.

أما على صعيد المجتمعات، فعودة فكرة الإسلاموفوبيا للظهور كلما تعلق الأمر بالمنطقة، وصعود يمين أوروبي متطرف ومحافظين جدد، وإحياء ظواهر عنصرية كلما لاحت رغبة أولية في التحرر من أنظمة فاسدة وأبدت تصميمًا على تقرير مصيرها، كل ذلك يشكل تكريسًا مريرًا لخطاب ما زال يقول بثنائية الغرب والإسلام أو صراع الحضارات أو الأبيض والملون. وعلى الرغم من كل الإنجازات البشرية الكونية، فالعالم ما زال منقسمًا، في الخطاب الإسلاموفوبي إلى مسلمين هم على أتم الاستعداد للتطرف، وغير مسلمين هم أول ضحايا هذا التطرف. والأمثلة صارت أكثر من أن تحصى، وصارت الحاجة إلى فهمها مطلوبة أكثر من السابق.

هناك أيضًا التغيير الديمغرافي، والقضية القانونية للاجئين، أو، أكثر من ذلك، ماذا يعني أن تكون لاجئًا؟ وماهو هذا النظام الذي يقسم العالم إلى مواطنين ولاجئين.

لقد سلطت قضية اللاجئين الضوء على فكرة مركزية أوروبا من ناحية، وعلى انقسامها على نفسها من ناحية ثانية. فأوروبا وجدت في اللاجئين أزمتها ومعاناتها وليست أزمة اللاجئين أنفسهم ومعاناتهم. وأن القضية بنظرهم هي كيف يمكن لأوروبا أن تكون موحدة مرة أخرى في توزيع اللاجئين وليس في إنهاء سبب اللجوء، وأن مليون لاجئ «يحملون ثقافة ودين مختلفين» بتعبير وزير الخارجية التشيكي «يمكن أن يغيروا وجه اوربا بشكل كبير». في حين ترى الوزيرة الألمانية أن اللاجئين مصادر اقتصادية هامة، والمسألة فقط تتعلق بكيفية تأقلمهم في المجتمعات الأوروبية. شيء يذكّر من دون قصد بما قاله الأسد الأب في العام ١٩٧١ عن رأيه بالسوريين: «الناس لهم مطالب اقتصادية في الدرجة الأولى يتطلعون للحصول عليها، من بيت أو قطعة أرض أو سيارة» – كائنات اقتصادية فقط.

في كل حال، وعلى سبيل الخاتمة – لايكفي التحليل – على أهميته وضرورته – معرفة سبب أو أسباب ما جرى، كي يمنح السوريين الفرصة والقدرة على المساهمة في رسم مصائرهم ومصائر أولادهم من بعدهم. إن بعدًا آخر لابد أن يتوفر من أجل التدخل في المآلات التي تبدو في غالب الأحيان ماشية حتمًا باتجاه إعادة رسم خرائط وبنى ديمغرافية وتكوينات اجتماعية. ربما يكون هذا البعد هو الإرادة، ربما هو الماضي القريب الذي صنع على الرغم من كل اخفاقاته وتعثراته، أرضًا مشتركة عاش بين ظهرانيها أناس حلموا بكرامة وعيش لائق وازدهار كما يحلم كل البشر في كل مكان. هذا المكان الذي اسمه سورية – ربما بقي فيه وله بشرٌ مازالوا يحلمون بأن يكون كما لا بد أن يكون.

الثورة في مجتمع اللادولة
تأثير الانقسامات الاجتماعية على الثورة اليمنية

عادل مجاهد الشرجبي*

مقدمة

خمس سنوات منذ اندلعت ثورة ١١ فبراير ٢٠١١ في اليمن، وأربع سنوات منذ خلع الرئيس علي عبد الله صالح، ولا يزال الجدل مستمرًا حول ما الذي حدث؟ هل هو ثورة أم حركة اجتماعية؟

الثورة عملية تغيير سياسي من خارج النظام، عبر هبّة شعبية غير منظمة للجماهير والقوى المدنية، باستخدام وسائل وأدوات مدنية سلمية، وتحدث تحولًا جذريًا في النظام بمؤسساته وتشريعاته وأشخاصه، وهي غالبًا فعل غير طبقي، على الأقل من حيث الاستهداف، فهو لا يستهدف قوى بعينها، وهي توافق عليها كل القوى الاجتماعية، أما إذا انقلب بعض الأشخاص على البعض الآخر داخل النظام، لاسيما في المؤسسة العسكرية، وأعيد توزيع

* أستاذ في علم الاجتماع في جامعة صنعاء منذ ٢٠١١.

القوة بين أشخاص النظام، ولم يتم تغيير تشريعات النظام ومؤسساته تغييرًا جذريًا، فهو انقلاب، وقد كانت الثورات التقليدية تتم عبر القوة المسلحة، أما الثورات المعاصرة فتقودها قوى مدنية، لذلك تتخذ طابعًا سلميًا ومدنيًا.

عمل الرئيس صالح وفقًا لمقولة «فرق تسد» «divide and rule»، وبناء الأمة عبر مقاربة إلحاقية «assimilation approach»، تقوم على إضعاف الجماعات التقليدية والهويات الأولية. فعمل على إضعاف المجتمع المدني والقوى السياسية والتنظيمات الحديثة، في مقابل ذلك عمل على دعم الجماعات غير السياسية، فدعم الجماعات القبلية التي تنشط في المجال الأهلي، والجماعات الدينية التقليدية التي تعمل في مجال الأخلاق، إلا أنه عمل على تغيير البنى التقليدية، فدفع الجماعات القبلية إلى صراع أدنى من المستوى الوطني «infra-national conflict»، ودفع الجماعات الدينية إلى صراع أعلى من المستوى الوطني «supra-national conflict»، مع ذلك فإن هذه الخطوة أدت إلى تسييس الجماعات القبلية والدينية، صحيح أنه كان تسييسًا محافظًا، بمعنى أنها تدافع عن بقاء النظام، لكن ذلك أدى إلى نشأة حركات أخرى مطالبة بالتغيير، ومناهضة لها، فالسبب الأول في تنامي الهوية الزيدية في محافظة صعدة أولًا ثم في المحافظات الشمالية عمومًا، هو دعم النظام للسلفية بقيادة مقبل الوادعي، فنشأت الزيدية الجديدة كهوية مقاومة، ما عزز الهويات تحت الوطنية، القبلية والعشائرية والمناطقية، والهويات فوق الوطنية الدينية.

تبنى الرئيس السابق علي عبد الله صالح خلال فترة حكمه التي امتدت لأكثر من ثلاث وثلاثين سنة (١٧ يوليو ١٩٧٨ – ٢١ فبراير ٢٠١٢) استراتيجية للهندسة الاجتماعية «social engineering» تقوم على إضعاف الدولة والمجتمع، لضمان استدامة بقائه في السلطة، وفي مرحلة لاحقة توريثها، وكبح كل إمكانات الثورة العنيفة أو السلمية على نظامه، من خلال عمليات ممنهجة ومدروسة لتهشيش الدولة «state fragilization» وتفتيت المجتمع، فعلى مستوى هندسة المجتمع، ومن أجل ضمان هيمنته الاجتماعية، عمل النظام على إعاقة تشكل الانقسامات الأفقية، وخلخلة الانقسامات الرأسية وإعادة تشكيلها، والقضاء على استقلالية الأفراد والجماعات، وبناء

مجتمع عبودية طوعية «voluntary slavish» حسب تعبير المفكر الفرنسي دي لابواسيه «Étienne de La Boétie»، من خلال بناء مجتمع عنقودي «clustery society»، يمثل النظام ساقه أو عموده «rachis» الرئيس، وترتبط فيه كل السويقات «peduncles» الفرعية، فعمل على تحويل البنى القبلية إلى بنى مشيخية، بما يضمن تحويل الصراعات الوطنية إلى صراعات محلية بين القبائل بعضها مع البعض الآخر، وتحويل البنى المذهبية إلى بنى طائفية، لتحويل الصراع من المستوى الوطني إلى المستويات فوق الوطنية، وعلى مستوى بناء الدولة بنى دولة باتريمونيالية تسلّطية ذات نظام أوليجاركي، ونظام إداري مركزي يركز السلطة بيد المسؤول الأول، حيث يحتكر الرئيس سلطات التعيين في المناصب العليا المدنية والعسكرية والأمنية، وكرس هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية.

أدت هذه الهندسة الاجتماعية إلى تشكل مجتمع استبدادي، فبات المواطن خاضعًا لاستبداد الدولة والقبيلة والطائفة بل والحزب ومنظمات المجتمع المدني إلى حد ما، ما أدى إلى تكريس بنى محافظة، وإضعاف الفاعلين الاجتماعيين ووكلاء التغيير «agents of change»، الأمر الذي يغدو السؤال الأساس والمشروع هو: كيف نشبت الثورة في مجتمع تقليدي انقسامي محافظ ومفكك؟، وما هي القوى الاجتماعية التي شكلت الكتلة الحرجة للثورة؟، وما الذي دفع بالبنى التقليدية والنخب القبلية إلى المشاركة في الثورة؟، وما مدى رغبتها في استكمال الثورة؟، وما هي المعوقات التي أعاقت استكمال المرحلة الثانية من الثورة، المتمثلة في بناء الدولة المدنية الحديثة؟، وما هي المآلات المتوقعة للثورة؟. هذه التساؤلات هي ما تسعى الورقة البحثية للإجابة عنها، وتقديم تحليلات سوسيولوجية حولها.

بنية الدولة

تم بناء جهاز إداري وجهاز خدمة مدنية «باتريمونيالي» «patrimonial»، هو أقرب إلى النظام العائلي، يرتبط كبار موظفيه بالرئيس بعلاقة شخصية مباشرة وغير مباشرة، تتوحد مصالحهم مع مصالحه، يدينون له بالولاء الشخصي، فهو الذي يعينهم بدون منافسة تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص، ويحصلون

على امتيازات مالية وعينية خارج القانون[١]، إلى درجة بات معها نظام الموالاة clientelistic system يشمل كل مستويات البيروقراطية الحكومية[٢]، وتحولت السلطة في ظل هذا النظام إلى شأن خاص، الدولة الباتريمونيالية: السلطة الباتريمونيالية patrimonial، هي استمرار للنظام العائلي، حيث تقوم علاقة الرئيس بكبار الموظفين والمواطنين بشكل عام على العلاقات الشخصية والولاء الشخصي[٣].

يتسم الجهاز الإداري للدولة بالتضخم، بسبب استخدامه الترضيات السياسية والقبلية، فيتم شراء ولاء بعض أفراد القبائل ومراضاة القبائل عن طريق التوظيف في الجهاز الإداري للدولة، ويتم شراء ولاء بعض شيوخ القبائل عن طريق منحهم مرتبات تحت اسم مرافقين شخصيين، وهؤلاء الموظفون الوهميون إما أن يضموا إلى كشوفات مرتبات الجهاز الإداري للدولة، لاسيما في قطاع التربية والتعليم[٤]، أو إلى كشوف مرتبات أجهزة ومؤسسات الدولة الأخرى. لذلك ارتفع عدد الموظفين في الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط من ١٩١ ألفًا العام ١٩٩٠ إلى ٣٤٨ ألف موظف العام ١٩٩٥، ثم إلى ٤٠٤٥٢٢ موظف العام ١٩٩٨، وإلى ٤٢٨ ألف موظف في ديسمبر[٥] ٢٠٠٠، وفي ديسمبر ٢٠٠٩ بلغ إجمالي عدد الموظفين ٥٥٩٠٩٢ موظفًا وموظفة[٦]. وفي حديث رئيس الجمهورية مع عسكريين في محافظة عدن في يناير ٢٠١١ قال إن الدولة تدفع مرتبات مليون ونصف مليون موظف، قدرت وكالة التنمية الأمريكية عدد الموظفين الوهمين العام ٢٠٠٨ بحوالى ٣٠٠٠٠ موظف، من

١) للوقوف على سمات النظام الباتريمونيالي، انظر ماكس فيبر، ص ٢٩٧ – ٢٩٩.

٢) Glosemmeyer, Iris., Dancing on Snake Heads in Yemen, Canadian Defense & Foreign Affairs Institute CDFAI, (May 2009. P. 2)

٣) Reinhard Bendix, Max Weber: An Intellectual Portrait, garden City, Doubleday, 1962, P. 360.

٤) انظر مؤسسة الجزيرة العربية للتنمية الفكرية والثقافية، ص ١٥٠.

٥) انظر، وزارة التخطيط والتنمية، استراتيجية التخفيف من الفقر (٢٠٠٣ – ٢٠٠٥)، صنعاء، د. ت، ص ٢٧.

٦) بيانات حصل عليها الباحث خلال ترؤسه فريق إدماج النوع الاجتماعي في الخطة الخمسية الرابعة.

إجمالي الموظفين في الجهاز الإداري للدولة البالغ عددهم آنذاك حوالى ٤٧٣٠٠٠ موظف، وقدرت الجنود الوهميين بما يقرب من ثلث جنود القوات المسلحة[٧]، ويتركز معظم الموظفين المدنيين الوهميين في قطاع التعليم، حيث تقدر نسبة الموظفين الوهميين في قطاع التربية والتعليم بحوالى ٤٠٪ من إجمالي الموظفين في هذا القطاع[٨]، ويتوزع الباقون على مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية على المستويين المركزي والمحلي.

أوكلت سلطة الدولة في الأرياف للنخب التقليدية وشيوخ القبائل، ولم تتغلغل أجهزة الدولة في كثير من المناطق الريفية، فما زال كثير من المناطق، لاسيما الريفية، لا توجد فيها محاكم أو نيابات، وتعاني المحاكم والنيابات القائمة من «نقص حاد في عدد القضاة وأعضاء النيابة، يصل بين ٢٠٪ – ٤٠٪»[٩]، وقد ترتب على تنظيم علاقة الدولة بالمجتمع عبر وساطة النخب القبلية أن «عجزت الدولة عن مد نفوذها إلى المناطق القبلية، فيما تمكنت القبائل من مد نفوذها إلى الحكومة»[١٠].

البنى الاجتماعية التقليدية

دفع الجماعات القبلية إلى صراع أدنى من المستوى الوطني «infra-national conflict»، والجماعات الدينية إلى مستوى أعلى من المستوى الوطني «supra-national conflict»، ما أدى إلى تحويل القبيلة إلى مشيخة، والجماعات المذهبية (وجماعات الإسلام السياسي) إلى جماعات طائفية، فتم

٧) See, USAID Yemen, Yemen Corruption Assessment, September 2006, p. 4., in US embassy website, viewed on 4 February 2010, http://yemen.usembassy.gov/root/pdfs/reports/yemen-corruption-assessment.pdf

٨) Ibid, pp. 42 – 43.

٩) مشروع استراتيجية تحديث القضاء، ٢٢.

١٠) انظر، بول درش، اقتراع يومي شعبي: الدولة والأمة في اليمن، في عبده حمود الشريف (محرر)، التحولات السياسية في اليمن: بحوث ودراسات غربية ١٩٩٠ – ١٩٩٤، ترجمة حمود الصلاحي وآخرين، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، صنعاء، ١٩٩٥، ص ١٣٥.

تفتيت الاتحادات القبلية الكبيرة كحاشد وبكيل، إلى مشيخات أصغر، ولم تعد هذه الاتحادات القبلية هي المكون السياسي والاجتماعي الأساس للبنية القبلية اليمنية، ولم تعد الوحدة الأساسية في التعامل السياسي والاجتماعي، بل باتت القبائل الفرعية هي المكونات الأساس ووحدات التعامل السياسي والاجتماعي، ولم يعد «شيوخ المشائخ»، كالشيخ صادق الأحمر والشيخ الشايف، هم الفاعلين الرئيسيين، بل لم يعد «شيوخ الضمان» هم الفاعلين، وإنما مشائخ القبائل الصغيرة هم الفاعلون، لاسيما الشيوخ الجدد، أو ما يسميهم البعض بمشائخ صالح(١١).

عمل النظام على تحويل القبيلة إلى مشيخة، فلم تعد القبيلة كما كانت في السبعينات والثمانينات، بنية مساواتية، يمثل الشيخ فيها واحدًا بين متساوين، بل باتت بنية تراتبية يمثل فيها الشيخ واحدًا فوق متساوين، ولم يعد الشيخ ممثلًا لقبيلته أمام الدولة أو النظام، بل بات ممثلًا للنظام في قبيلته، ولم تعد القبيلة مقابلة للدولة، بل باتت متمفصلة معها، وبشكل عام لم تعد القبيلة مستقلة عن الدولة، وإحدى قوى التغيير، بل باتت قوة محافظة.

ولكن بدأ التلاعب بالهوية الوطنية منذ تسييس الدين والقبيلة لعلي صالح، في مطلع ثمانينات القرن العشرين، فدعم السلفيين، وفي الوقت ذاته دعم الشباب المؤمن. ويبدو أنه كان هناك علاقة بين علي صالح والحوثيين خفية خلال السنوات الماضية كلها.

فدعم تشكيل التجمع اليمني للإصلاح، الذي أراد له أن يكون مقابلًا للأحزاب المدنية، وأراد له أن يشارك في مسار سياسي خاص، غير المسار السياسي الرئيس، فينشط في مجال الأخلاق السياسية. وبعد أن حقق أهدافه في إقصاء الحزب الاشتراكي اليمني بشكل خاص والأحزاب المدنية عمومًا، تبين له بعد انتخابات ١٩٩٧ البرلمانية وانتخابات ٢٠٠٣، أن التجمع اليمني للإصلاح بات قوة سياسية، وأنه يرغب في الوصول إلى السلطة، فبدأ في تدميره عبر تفكيك التحالف بين القبائل والأخوان المسلمين والسلفيين، واستعادة شيوخ القبائل إلى المؤتمر الشعبي العام، إلا أن الأخوان المسلمين كانوا قد تحولوا إلى جماعة إسلام سياسي، وبات الرئيس السابق علي عبد الله

١١) على غرار شيوخ بريمر في العراق.

صالح يشعر أنهم يشكلون واحدة من أهم القوى التي تهدد نظامه، فسعى إلى تفتيت الجماعة الدينية، وإلى بعث النزاع المذهبي، فدعم تشكيل جماعة الشباب المؤمن حسب عزان.

لم تعد الخارطة المذهبية كما كانت مكونة بشكل أساسي من الشافعية والزيدية، بل أصابها كثير من التغير، بفعل سعي النظام إلى تفتيت المجتمع وتأجيج النزاعات المذهبية والطائفية، ودخلت عوامل جديدة، متمثلة بالإثني عشرية والسلفية الوهابية، بفعل الانقسامات والصراعات الإقليمية، وتحولت الجماعات المذهبية إلى جماعات طائفية، الأمر الذي يتطلب تحليلات أكثر عمقًا، تراعي هذه التحولات.

القوى والتنظيمات الاجتماعية الحديثة

تبنى النظام استراتيجية تقوم على إضعاف التنظيمات الحديثة، وفي مقدمها الأحزاب السياسية، حيث تم اختيار نظام انتخابي صديق للتنظيمات التقليدية، والتنافس الفردي بين النخب، عوض التنافس بين برامج سياسية، سعى النظام إلى بناء ديمقراطية شكلية[١٢] veneer democracy، تقوم على تعددية حزبية ضعيفة وشكلية، وإعاقة التعددية السياسية، «فلم يسمح النظام بوجود معارضة حقيقية»[١٣]، إلى درجة أن بات النظام السياسي يقوم واقعيًا على حكم الحزب الواحد[١٤]، النظام السياسي الهجين Hybrid Regime هو نظام «تتعايش في ظله بعض عناصر الديمقراطية الليبرالية مثل الدستور الليبرالي، تعددية حزبية، انتخابات حرة ونزيهة ودورية، مع بعض العناصر غير الليبرالية، حيث توظف موارد الدولة وأجهزتها لتعظيم سيطرة النخبة

(١٢) International Crises Group, Yemen: Defusing the Saada Time Bomb, Middle East Report. No 86, May 27, 2009, p. 6

(١٣) Ginny Hill, Yemen: «Fear of Failure», Chatham House, Middle East Program, Briefing Paper, November 2008, p. 5.

(١٤) Stephen Day, Barriers To Federal Democracy in Iraq: Lessons from Yemen, Middle East Policy, VOL. XIII, NO. 3, Fall 2006, p. 134

الحاكمة[١٥]. وصفت سارة فليبس النظام السياسي في اليمن بأنه يمثل تسلطية تعددية pluralized authoritarianism[١٦]. فعلى مدى ٢٦ عامًا من التعددية الحزبية في اليمن، لم يكن هناك تعددية سياسية حقيقية، لاسيما في ظل تمفصل الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) مع الدولة، وسيطرة النخب التقليدية على مواقع صناعة القرار في عدد من الأحزاب، ناهيك عن تفريخ أحزاب سياسية لا تتمتع بتأييد جماهيري حقيقي، ففي انتخابات ٢٠٠٣ البرلمانية حصل المؤتمر الشعبي العام على ٢٢٩ مقعدًا، وحصلت خمسة أحزاب أخرى على ٥٨ مقعدًا، وحصل المرشحون المستقلون على ١٤ مقعدًا، فيما لم تحصل الأحزاب الخمسة عشر الأخرى التي شاركت في الانتخابات على أي مقعد، بل إنها لم تحصل سوى على حوالى ٤٠ ألف صوت من حوالى ٦ ملايين صوت (٠,٦٪)، أي أقل بكثير من ١ في المائة من مجموع الأصوات.

تنظم الانتخابات التشريعية اليمنية على أساس نظام الفائز الأول في دوائر فردية[١٧]، وهو نظام يكرس البنى التقليدية ويعزز القوة السياسية للنخب التقليدية، ويضعف الأحزاب السياسية، ما يؤدي إلى زيادة الاحتقان السياسي، وتعاظم الاغتراب الاجتماعي[١٨]، فأهمية انخراط الأفراد في التنظيمات المدنية الحديثة لا تكمن فقط في ما تحققه لهم من أهداف سياسية وثقافية، بل أيضًا في ما تحققه من أهداف سيكولوجية، تقضي على اغتراب الأفراد، وتعزز انتماءهم وربطهم بالأمة والنظام السياسي، وبالتالي سيادة التوافق حول الأهداف السياسية، والاستقرار السياسي.

تشربت النخب الحزبية ثقافة الغنيمة، فخلال السنوات الماضية لم تقم الحياة السياسية على تنافس حقيقي بين الأحزاب، بل على تسويات سياسية بين

---

١٥) See, Larry Diamond, «Thinking About Hybrid Regimes», Journal of Democracy, vol. 13, No. 2, (April 2002), pp. 22 – 35.

١٦) Phillips, 2007: 4

١٧) See, Stephen Day, Barriers to Federal Democracy in Iraq; Lessons from Yemen, Middle East Policy Journal, Vol. X111, No (3), 2006, pp. 121 – 139.

١٨) Stephen Day, Barriers to Federal Democracy in Iraq; Lessons from Yemen, Middle East Policy Journal, Vol. X111, No (3), 2006, p 123.

النخب الحزبية، وتقاسم السلطة والدولة، ولم تقم على أساس مصالح الجماهير، ولعل ذلك هو أحد أهم أسباب ثورة فبراير ٢٠١١، فقد شكلت ثورة فبراير ثورة على النظام وعلى الأحزاب السياسية، التي بات الشباب ينظرون إليها باعتبارها واحدة من عوامل إضعاف الديمقراطية.

أضعف النظام البرجوازية الوطنية التي تشكلت في النصف الأول من القرن العشرين، واستبدلها ببرجوازية محدثة النعمة «parvenu bourgeoisie»، أو برجوازية محمية حسب أمارتيا سن، وهي برجوازية ترتبط مصالحها بالنظام، «من خلال الاعتماد على شبكات الموالاة في الفوز بالتعاقدات مع الدولة، وفي نجاح الأعمال business»[١٩]، وهو ما أدى إلى غلبة الطابع المحافظ على هذه البرجوازية، التي ترى أن سقوط النظام سوف يتزامن معه سقوطها.

اتبع النظام سياسة مماثلة مع الطبقة المتوسطة، فتشكلت خلال العقود الثلاثة الماضية فئة من المثقفين المرتبطين بالنظام «mandarin intellectuals»، وأساتذة جامعات، وبيروقراطيين.

حيث منح كثير من أساتذة الجامعات مناصب عليا في جهاز الخدمة المدنية، وكلاء وزارات ورؤساء مصالح وهيئات، وبالتالي باتوا «mandarin professors»، وباتوا يشكلون فئة محافظة[٢٠]. سواء في أدوارهم الأكاديمية أو في جهاز الخدمة المدنية.

انعكاسات البنى الاجتماعية على النظام السياسي

تدمير البنى التقليدية من دون الإحلال مكانها بنى وعلاقات مدنية حديثة، يؤدي إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع ذري أو مجتمع حشود «mass society»، مجتمع ضعيف قابل للاستبداد[٢١]، مجتمع يعاني الاغتراب الاجتماعي «social alienation»، مكون من جماعات اجتماعية صغيرة منعزلة

١٩) Phillips, p. 14.

٢٠) Gil Eyal, Iván Szelényi, and Eleanor Townsley, Making Capitalism Without Capitalists: Class Formation and Elite Struggles in Post-communist Central Europe, Verso, London, first published, 1998, p 73

٢١) انظر، آلن تورين، ٢٠٠٠: ١٧٦.

لا ترتبطها قيم مشتركة، ولا تجمعها روابط اجتماعية قوية، وأفراد مغتربون بعضهم عن البعض الآخر، ففي حال وجود دولة قوية ونخبة حاكمة متماسكة يتشكل نظام استبداد سياسي، حيث لا تستطيع أي رابطة الحد من سلطة الدولة[٢٢]، وفي حال كانت الدولة ضعيفة فإن الحشود تغدو خاضعة لاستبداد اجتماعي من قبل النخب المتنفذة، وربما تغدو هذه الحشود قابلة للتعبئة من قبل الحركات المتطرفة[٢٣]، فالحشد كما وصفه جوستاف ليبون «قطيع لا يستطيع الاستغناء عن سيد»[٢٤]، ومستعد دائماً للخضوع للسلطة القوية والتمرد على السلطة الضعيفة»[٢٥]. أما في ظل المجتمع العنقودي فيتحول الاستبداد إلى عبودية طوعية «contented slavish» حسب مصطلحات دي لا بواسيه[٢٦]، ويغدو المواطن خاضعًا لاستبداد سياسي واستبداد اجتماعي. حيث تحول شيوخ القبائل والنخب التقليدية من ممثلين لأتباعهم أمام النظام، إلى ممثلين للنظام في أوساط أتباعهم، ومجرد وسطاء قوة للنظام[٢٧]، ما يؤدي إلى تضييق المجال الوسيط بين الدولة والمجتمع، وتحوله إلى ممر لتدخل الدولة (أو النظام) في شؤون المجتمع، فيصبح المواطنون الأفراد خاضعين لاستبداد سياسي من قبل النظام، واستبداد اجتماعي تمارسه النخب التقليدية.

خضعت كل التنظيمات التقليدية والحديثة لما أطلق عليه عالم الاجتماع الآلماني روبرت مايكلز «Robert Michels» القانون الحديدي للأوليجاركية، فقد بات المواطن مقموعًا من الأحزاب، القبيلة، الطوائف والجماعات الدينية،

---

٢٢) انظر برتران بادي وبيار بيرنباوم، سوسيولوجيا الدولة، ترجمة جوزيف عبد الله وجورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة العربية الأولى، د. ت.، ص ١٥.

٢٣) See, Sheri Berman, Civil Society and the Collapse of the Weimar Republic, World Politics, 49:3, p. 404. available on line on: http://muse.jhu.edu.ezp1.harvard.edu/journals/world_politics/v049/49.3berman.html

٢٤) جوستاف ليبون، ص. ١٢٧.

٢٥) جوستاف ليبون، ص. ٧٧.

٢٦) انظر، دي لا بواسيه، مقال في العبودية المختارة.

٢٧) للوقوف على أوضاع مشابهة لهذه الأوضاع في بعض المجتمعات الأفريقية، انظر، جان فرانسوا بايار، «سياسة ملء البطون: سوسيولوجية الدولة في أفريقيًا، ترجمة حليم طوسون، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٢، ص ٢٦٦.

وحتى منظمات المجتمع المدني، فهي تنظيمات نخبوية، والنخب هي التي تصنع القرار. فقد استطاعت النخب تحويل الثورة من ثورة شعبية تريد إسقاط النظام، إلى مجرد نزاع بين النخب.

بات المجتمع اليمني مجتمعًا أحاديًا غير تعددي، صحيح هناك تعددية حزبية، لكن لا توجد تعددية سياسية، وهناك تعددية قبلية شكلية، لكن جل الشيوخ مرتبطين بعلي عبد الله صالح، ولا توجد تعددية في النخب، فشيوخ القبائل هم المسيطرين على القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالشيخ هو ضابط وهو صاحب مشروعات تجارية، وهو المسؤول في جهاز الخدمة المدنية، بل وهو من يحتل موقع صناعة القرار في كثير من الأحزاب السياسية. ففضلًا عن الأحزاب التي شكلها شيوخ القبائل، كحزب التضامن الوطني، وحزب العدالة والبناء، فإن الحزب الحاكم في ظل نظام صالح، كان شيوخ القبائل يشكلون معظم هيئاته القيادية، والأمر نفسه ينطبق على التجمع اليمني للإصلاح.

بات المجتمع اليمني على المستوى المحلي مجتمعًا جمعيًا، لا يتمتع فيه الأفراد بحرية حقيقية واستقلالية، فبحكم غياب أجهزة الدولة عن المناطق الريفية، وتعامل الدولة مع المواطنين عبر النخب التقليدية، أدى إلى ارتباط الأفراد بشبكات موالاة، وعلى المستوى الوطني، تم كبح التنافسية، فالنظام الانتخابي لا يؤدي إلى تنافس حقيقي بين الأحزاب، ولا يوجد تنافس بين النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية بحكم أنها كلها مكونة من شيوخ القبائل. صحيح هناك تنافس بين الشيوخ الأفراد، لكن لا يوجد تنافس بين جماعات اجتماعية.

ترتبت على غياب الفردية والمجتمع العنقودي سهولة الاحتواء «co-option». فعلى الرغم من أن الشباب رفعوا شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، تحول الشباب الموالون للتجمع اليمني للإصلاح والموالون لشيوخ القبائل، للدفاع عن نصف النظام، واعتبروا الجنرال علي محسن الأحمر وآل الأحمر (شيوخ حاشد) أبطالًا وثوريين، وبمجرد اتفاق علي عبد الله صالح مع عبد الملك الحوثي تحول الحوثيون من قوة ثورية إلى قوة للثورة المضادة، بل وقبول شباب وقواعد بعض الأحزاب بالتسوية السياسية بين الثورة والنظام.

تعاظم انتشار العنف السياسي، لاسيما في ظل تمفصل جماعات الإسلام السياسي مع التنظيمات القبلية. فقد استطاعت البنى القبلية صبغ جماعات الإسلام السياسي بصبغتها، فجماعات الإسلام السياسي في كل المناطق القبلية في اليمن وفي كل دول العالم تقوم على التشدد، في باكستان وأفغانستان وفي العراق وفي سوريا، يستوي في ذلك الحركات السنية والشيعية.

مسار الثورة

استطاع النظام من خلال بنائه الدولة وبناء نظام سياسي تسلطي، ومن خلال هندسته للمجتمع، تحويل المجتمع اليمني إلى مجتمع محافظ، مجتمع لا تجمعه هوية وطنية واحدة، يعلي فيه الأفراد هوياتهم القبلية وكافة أشكال الهويات قبل الوطنية على الهوية الوطنية، ما ترتب عليه إضعاف شعور الأفراد وشعور الجماعات بالمصلحة العامة، وتقوية الشعور بالمصالح الفردية والجمعية، وكبح التطلع نحو التغيير الاجتماعي، ناهيك عن الثورة، وعوضًا عن ذلك يذهب الأفراد والجماعات القبلية إلى البحث عن حلول لمشاكلهم الفردية، بعيدًا عن البحث عن مشروع جامع[٢٨]، وعلى الرغم من ذلك، ما من شك في أن أي دولة مهما كانت قوتها وتسلطها، لا تستطيع أن تكبح الثورة إلى ما لا نهاية، بل إن التسلط هو أحد محفزات الثورة، لاسيما إذا توفرت شروط معينة، فالدولة التسلطية على الرغم من امتلاكها قوة الغول هي دولة هشة، تحمل في أحشائها عوامل انهيارها، فهي تمتلك السيادة وتفتقر إلى الشرعية اللازمة لاستمرارها. فمهما كانت القوة التي تمتلكها الدولة والنخبة الحاكمة، إن لم تكن متزامنة مع قبول المحكومين، تظل قوة التمرد قائمة بشكل دائم. و«ما من شك في أن الدكتاتوريات تحطم نفسها بعجزها عن إرضاء الشعوب التي تحكمها»[٢٩].

٢٨) انظر، سناء أبو شقرا، إرساء الديمقراطية في المنطقة العربية: مقاربة مقارنة بين المبادرات الدولية والإقليمية (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية)، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص٦٣.

٢٩) هارولد لاسكي، الدولة نظريًا وعمليًا، الجزء الثاني، سلسلة اخترنا لك، الكتاب رقم (٦٢)، دار المعارف، القاهرة، د. ت.، ص١١٨.

في ظل هذه البنى الاجتماعية المحافظة، لم يكن ممكنًا إحداث تغيير اجتماعي عبر حركات اجتماعية تتبنى أدوات تطورية «evolutionary change»، والأسلوب الوحيد للتغيير هو التغيير الثوري «revolutionary change»، وكان الطلاب والصحافيون المستقلون هم طليعة الثورة، ورفعوا شعار الشعب يريد إسقاط النظام، عبر حركة اجتماعية تمارس نشاطًا سياسيًا سلميًا، يؤدي إلى تبخر سلطة النظام، خلافًا لأساليب الثورات الكلاسيكية، التي تقوم على تمرد جزء من النخبة الحاكمة، أو جماعة شبه عسكرية متمردة، تنفذ انقلابًا عسكريًا أو ثورة تطيح سلطة النظام(٣٠).

شكل الشباب والطلاب والمثقفون المستقلون كتلة حرجة لثورة شعبية سلمية ضد النظام. اندلعت شراراتها الأولى في ١١ فبراير ٢٠١١، وقد مكن الطابع السلمي للثورة ومواجهة النظام لها بالقمع والعنف المسلح لاسيما في جمعة الكرامة (١٨ مارس ٢٠١١) الكتلة الحرجة من تعبئة الجماهير للثورة، وزاد من شعبية الثورة(٣١)، ما أصاب النخب داخل النظام وخارجه بالصدمة والرعب، وبدأ النظام في التفكك لأسباب سيكولوجية، وليس لأسباب تتعلق بموازين القوة، ودفع كثيرًا من النخب لإعلان انضمامها للثورة. ففي ١٥ فبراير دعا عبد الملك الحوثي أنصاره للخروج إلى الشارع للمطالبة بإسقاط النظام، وفي ١٩ فبراير أعلن حزب رابطة أبناء اليمن انضمامه للثورة، وفي ٢٠ فبراير دعت أحزاب اللقاء المشترك جماهيرها للالتحام بالشباب المطالبين بإسقاط النظام، وفي أواخر فبراير بدأ الحراك الجنوبي في تبني شعار «الشعب يريد إسقاط النظام، وأعلن بعض قادة الحراك عن تضامن الحراك مع ثورة الشباب المطالبة بإسقاط

٣٠) حول هذين الأسلوبين من أساليب التغيير الثوري، انظر، أنطوني غيدنز، بعيدًا عن اليسار واليمين: مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الكتاب رقم (٢٨٦)، ٢٠٠٢، ص١٤٦.

٣١) يصدق ذلك على كل الثورات والحركات الاجتماعية، فعنف الشرطة هو الذي زاد من شعبية الحركة الطلابية خارج الجامعات في أوروبا العام ١٩٦٨، وعلى العكس من ذلك لم تستطع حركة الطلاب السود في أمريكا كسب أي تأييد شعبي خارج الجامعات بسبب ميلها للعنف. انظر، حنة أرندت، «في العنف»، ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقي، بيروت، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٢، ص١٨ – ١٩.

النظام، ودعوا أتباعهم للالتحام بثورة الحرية والتغيير، وفي ٢١ مارس أعلن قطاع مهم من الجيش عن انشقاقه عن النظام، ودعم وحماية الثورة والثوار، وفي اليوم ذاته أعلن عدد من كبار شيوخ القبائل عن انضمامهم للثورة[٣٢].

غير أن هذه النخب استطاعت تحويل الثورة إلى مجرد صراع مسلح على السلطة، ما أدى إلى انقسام المجتمع وتراجع شعبية الثورة، وهي عملية تكاد تكون مشتركة بين كل الثورات، حيث يفاجأ بها الثوريون المحترفون من قادة الأحزاب والقوى السياسية، كما يفاجأ بها النظام الحاكم، أو من تسميهم حنة أرندت الثوريين المحترفين، الذين لا يستطيعون «إحداث ثورة، وكل ما كانوا يستطيعونه هو أن يكونوا موجودين، أو أن يهرعوا عائدين إلى الوطن، في اللحظة الصحيحة، أي لحظة السقوط»[٣٣]. إن دور الثوريين المحترفين لا يكمن في العادة في إحداث ثورة، بل في القفز إلى السلطة بعد اندلاعها[٣٤]، لأن أسماءهم هي الأسماء الوحيدة المعروفة أمام الجمهور[٣٥]. لقد بات قادة أحزاب اللقاء المشترك والجنرال علي محسن الأحمر هم المتحدثين باسم الثورة، وهم الفاعلين الرئيسيين في الحوار مع النظام ومع الوسطاء الإقليميين والدوليين.

بعد التوقيع على مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وتسليم السلطة شكليًا للرئيس عبد ربه منصور هادي في فبراير ٢٠١٢ بات اليمن يعيش مرحلة لا دولة، حيث ظل جل المسؤولين على ولائهم لعلي عبد الله صالح، لاسيما أن النظام كان يقوم على تركيز السلطة «power concentration» بيد المسؤول الأول، لذلك لم يستطع الرئيس هادي أن يمارس مهامه كرئيس للدولة، واعتمد في قوته على الخارج، سواء على المملكة العربية السعودية التي تمتلك تأثيرًا على كثير من النخب اليمنية، أو على الأمم المتحدة، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو بقاء معظم وحدات الجيش على ولائها للرئيس السابق علي عبد الله صالح، وقبولها بأن تكون مجرد ميليشيا عسكرية تابعة لجماعة الحوثي. لقد اكتشف الثوار أن ليس هناك سلطة دولة للاستيلاء عليها[٣٦]، فالسلطة كانت

٣٢) انظر، المرجع السابق، ص ١٦٥–١٦٧.
٣٣) حنة أرندت، ص. ص ٣٨١–٣٨٢.
٣٤) حنة أرندت، ص ٣٨٢.
٣٥) المرجع السابق، نفس الصفحة.
٣٦) انظر، حنة أرندت، ص ٣٧٧.

سلطة شخصية، تقاسمها علي عبد الله صالح وعلي محسن الأحمر، ما اضطر قسم كبير من الثوار للانضمام إلى مراكز القوة المتنافسة، فانضم الإصلاحيون إلى علي محسن الأحمر، وانضم الحوثيون إلى علي عبد الله صالح، ولم يظل على الخط الثوري سوى القوى المدنية.

تعزز غياب الدولة مع اجتياح ميليشات أنصار الله بالتعاون مع أنصار الرئيس السابق علي عبد الله صالح العاصمة صنعاء في ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ واستيلائها على القصر الجمهوري ودار الرئاسة في ١٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٥ ومحاصرة منزل الرئيس هادي واستقالة الرئيس هادي وحكومة خالد بحاح في ٢١ يناير كانون الثاني، وتشكيل ما سمي باللجان الشعبية واللجان الثورية، وباتت اللجان الثورية تفرض أوامرها على مؤسسات الدولة في العاصمة صنعاء، وتسير الشؤون اليومية لمؤسسات الدولة.

الانقلاب والثورة المضادة

كانت القوى التقليدية التي انضمت إلى الثورة لا تريد ثورة كاملة، ومتخوفة من حدوث تغييرات راديكالية، سواء القوى القبلية أو الإسلام السياسي، والجماعات المذهبية والطائفية، ولعل أكثر ما كان يخيفها هو التحول إلى النظام الفيدرالي، والإصلاح الديمقراطي، ولعل إصلاح النظام السياسي وبناء نظام ديمقراطي حقيقي كان مزعجًا لجماعة الحوثي بشكل خاص، فهذه الجماعة بسبب طابعها المذهبي سوف تظل محصورة في إطار الأقلية الزيدية، ولن تستطيع الوصول إلى السلطة عبر الديمقراطية، لأن جمهورهم محدود ومغلق، وهو جمهور غير سياسي، على الرغم من أنهم كانوا قد كسبوا جمهورًا سياسيًا قبل اجتياح العاصمة، ولعل ما أزعج صالح هو مخرجات الحوار الوطني، التي اشترطت أن يتم التحول من نظام الانتخاب الفردي إلى النظام النسبي، ووضعت شروطًا للترشح لمنصب رئيس الجمهورية، منها أن يكون المرشح قد أمضى عشر سنوات بعد تركه الخدمة العسكرية، وهو يريد لنجله أحمد الترشح لمنصب رئيس الجمهورية.

استطاع صالح إقناع الحوثيين بأن الثورة سوف تقفز بالتجمع اليمني للإصلاح إلى السلطة، ساعده على ذلك تصرفات التجمع اليمني

للإصلاح بعد التوقيع على مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي، الذي كان هو الآخر لا يريد تغييرًا شاملًا للنظام، بقدر ما كان يرغب في إحداث تغيير في توزيع السلطة السياسية، وتنكر لقوى الثورة، وسارع إلى إعلان «ثورة المؤسسات» وإلى اللهث وراء المناصب، وشن حملة كبيرة ضد محافظ تعز، وحصل على نصيب الأسد في تعيين المحافظين، ما أدى إلى مساهمته بشكل غير مباشر أو مقصود في تفكيك الكتلة التاريخية للثورة، الذي سعى إليه علي صالح، ونظرت القوى السياسية الحديثة لاسيما من اليسار الاشتراكي واليسار القومي إلى المواجهات المسلحة التي حدثت قبل اجتياح العاصمة صنعاء باعتبارها مواجهات بين القوى التقليدية المعارضة للثورة، وليست مواجهات وطنية، ولم يتغير الوضع إلا بعد اجتياح العاصمة صنعاء.

استطاع حرف مسار الثورة من ثورة شعبية تهدف إلى بناء دولة مدنية حديثة، إلى مجرد صراع بين النخب، وهذا ما رغبت فيه القوى التقليدية التي التحقت بالثورة منذ ٢١ مارس ٢٠١١.

عمل صالح على تجزئة الصراع، وهزيمة الرؤوس الكبيرة، ممثلة بآل الأحمر (شيوخ قبيلة حاشد)، والجنرال علي محسن الأحمر، الأمر الذي ترتب عليه عدم انخراط كثير من الشيوخ في المعركة، والألوية التابعة لعلي محسن لم تعد موجودة، بل تبعثرت.

سرع اختتام مؤتمر الحوار الوطني من خطوات صالح وحلفائه باتجاه الحرب، للتهرب من تطبيق مخرجات الحوار، وانقلاب الحوثيين على السلطة، وبدأ الانقلاب بمحاصرة منزل الرئيس هادي ووضعه تحت الإقامة الجبرية يوم ١٩ يناير ٢٠١٥. وفي ٦ فبراير أعلنوا إعلانهم الدستوري. ويوم ٢١ فبراير ٢٠١٥ هرب هادي إلى عدن. حاولت القوى المناهضة للانقلاب مواجهة الانقلاب بأساليب المقاومة المدنية اللاعنفية، إلا أن الحوثيين واجهوا المظاهرات بقمع شديد، ولم يعد أمام الناس سوى تنظيم أنفسهم في جماعات مسلحة، يوم ٢١ مارس ٢٠١٥ أعلنت اللجنة الثورية التعبئة العامة.

استقالة الرئيس هادي أربكت جماعة أنصار الله وأربكت الرئيس السابق علي عبد الله صالح، كما أربكت كل القوى السياسية الأخرى. فلم يكن

الانقلابيون يتوقعون استقالة الرئيس هادي، وكانوا يعتقدون أنه سوف يقبل بالاستمرار مجرد واجهة شكلية، لتنفيذ مشاريعهم من خلاله، بل لا يرغبون في إقصائه (رغم قدرتهم على ذلك) لا حرصًا عليه، بل لأن الوقت لم يحن بعد. فخروج الرئيس هادي من السلطة سوف يعجل بتفكيك تحالفهم مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وسيتحول التحالف إلى تنافس على السلطة وربما إلى نزاع مسلح بينهما، وهم لا يرغبون في الدخول في نزاع معه قبل استكمال سيطرتهم على كل المحافظات اليمنية، والمحافظات الجنوبية ومحافظة مأرب بشكل خاص، وهو ما أشار إليه زعيم حركة أنصار الله (عبد الملك الحوثي) في خطابه يوم ٢١ يناير، الذي ينص على الدخول الفوري في معالجة الوضع الأمني وسرعة معالجة الوضع في مأرب. فالحوثيون يدركون صعوبة الاستيلاء على مأرب دون مساعدة الدولة، ويمثل السيطرة على الجنوب هدف آخر من أهداف الحوثي، فعلى الرغم من مطالبة حركة أنصار الله بإنصاف الجنوبيين من خلال تمثيل عادل للحراك الجنوبي، إلا أن ذلك لا يعني أنهم لا يسعون إلى اجتياح الجنوب، لاسيما أن ممارسات الحركة تأتي متعارضة مع خطابها، فهي تتحدث عن الشراكة وتعمل على فرض رؤاها على كل القوى الأخرى، وتتحدث عن بناء الدولة وتمكينها من السيطرة وتؤسس ميليشيات (أو لجان شعبية) تختطف وظائف الدولة، وتتحدث عن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وتفرض اتفاقًا يتعارض معه.

لم يدرك الانقلابيون أن العنف يمكن أن يهدم الدولة لكنه لا يمكن أن يبنيها، لقد باتوا في حيرة من أمرهم، لا يعرفون ماذا يفعلون، فلا توجد مؤسسة شرعية أو عقد اجتماعي شرعي يمكن الاستناد إليه في استعادة الأوضاع السابقة.

استقالة الرئيس هادي أجبرت الحوثيين على تولي سلطة لم يكونوا يرغبون في توليها، في ظل الظروف التي كانت قائمة، بسبب خوفهم من تفجر نزاع بينهم وبين حليفهم علي عبد الله صالح، وعدم رغبتهم في تسلم سلطة دولة ممزقة، بحيث يحسب عليهم الفشل كما حسب على الرئيس هادي نفسه، فضلًا عن أن خزينة الدولة كانت شبه مفلسة، وأن المجتمع الدولي ودول الإقليم لن تعترف بسلطتهم وربما فرضت عليهم عقوبات، وبالتالي

فإن الدولة ستكون محاصرة من البداية، وإيران لا يمكن أن تعوض فقدان المساعدات الخليجية عمومًا والسعودية بشكل خاص، لاسيما في ظل انخفاض أسعار البترول، وستزداد الأوضاع سوءًا في ظل فرض قبائل مأرب سيطرتها على منشآت النفط ما يحرمهم من مصدر مهم، وتعز هي المصدر الأساس للضرائب، أما المناطق الشمالية التي يسيطرون عليها فهي لا تدفع الضرائب، وسيكونون بحاجة إلى تمويل الدولة وتمويل الحركة.

قوى الثورة

هذا الشكل من أشكال بناء الدولة وهندسة المجتمع، في الوقت الذي يضمن الاستقرار ويحصنه ضد التغيير الاجتماعي، إلا أنه في الوقت ذاته يمثل أحد الأخطار على النظام، فهو يحصن النظام ضد التغيرات البطئية أو التطورية «evolutionary change»، فهو يشكل واحدًا من أهم العوامل التي تساعد في نجاح التغيير الثوري «revolutionary change»، حيث يقوم على التعبئة الجمعية لا التعبئة الفردية، فهو يسهل عملية شق النظام، التي تشكل أحد أهم ديناميات الثورة في الدول التسلطية.

على الرغم من إضعاف سلطة كبار الشيوخ، وتقوية سلطة الشيوخ الأصغر، وبناء مجتمع عنقودي يرتبط فيه كل حائزي السلطة القبلية بالرئيس صالح، إلا أن في موازاة الباتريمونيالية السياسية ظلت العلاقات الباتريمونيالية الاجتماعية فاعلة، فبقي الشيخ الأحمر والجنرال علي محسن الأحمر قادرين على تعبئة كثير من شيوخ القبائل للثورة خلال عام ٢٠١١، سواء أولئك الذين يحتلون مواقع رسمية في الدولة والنظام، أو الذين لا يحتلون مواقع رسمية، فأعلن كثير من شيوخ القبائل انشقاقهم عن النظام.

وهي قوى مدنية مستقلة غير مرتبطة بالبنى القبلية ولا بالتنظيمات الحزبية، حيث انطلقت الثورة من مدينة تعز في ١١ فبراير ٢٠١١، فتعز ومحافظة تعز بشكل عام، هي التي تمثل بيئة للقوى المدنية، وشكل الطلاب والشباب طليعة أو كتلة حرجة.

الحجة التي يتحجج بها أنصار الثورة، هي اختلال موازين القوة بين الرئيس السابق والثوار وأنصارهم، غير أنها حجة واهية، فكان يمكن للثورة

أن تكون مثل ثورات أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩، حيث سوف ينهار النظام من الداخل، وحتى في حال لجأ النظام إلى العنف فإن مصيره سيكون مصير ديكتاتور رومانيا نيكولاي تشاوتشيسكو.

خلاصة

يستحيل أن يتمكن أي مكون من مكونات النظام السابق الثلاثة (العائلي، المشيخي، والعسكري) من العودة إلى السلطة، أو إعادة إنتاج نسخة معدلة من النظام السابق، حتى لو استعادت مكونات النظام السابق الثلاثة تحالفها، كما يستحيل على المدى القريب والمتوسط تحقيق انفصال الجنوب الذي تطالب به بعض فصائل الحراك الجنوبي، ويستحيل تحقيق انفصال الشمال الذي يطالب به من يسمون أنفسهم بالحراك الشمالي، كما يستحيل أن تعيد النخب التقليدية الجنوبية إعادة النظم السلاطنية والمشيخية والإماراتية التي كانت سائدة في ظل اتحاد الجنوب العربي، أو التي كانت سائدة قبله، ويستحيل إعادة نظام الخلافة الذي تطالب به بعض الجماعات السلفية، كما يستحيل أعادة بناء نظام إمامي كذلك الذي كان سائدًا قبل قيام الثورة في الشمال، أو كما كان سائدًا في أي منطقة أخرى من العالم الإسلامي. وحتى لو استطاعت أي جماعة من هذه الجماعات أن تحقق حلمها، سواء على مستوى اليمن كاملًا أو على جزء منه، فإن ذلك سوف لن يؤدي إلى استقرارها، بل سوف تتولد فوضى جديدة، ولنا مثال في ما حدث العام ١٩٩٤، فقد تمكن تحالف النظام السابق من السيطرة على السلطة، إلا أنه سرعان ما دب الخلاف بين مكوناته، بسبب سعي المكون العائلي إلى تملك الدولة، ثم تفكك هذا التحالف في نهاية القرن ومطلع القرن الحادي والعشرين.

إن السعي إلى الوصول إلى السلطة حق مشروع لكل القوى الاجتماعية والسياسية، بل وحتى الدينية في ظل شروط معينة، غير أن هذه الجماعات لا تسعى إلى السيطرة على الحكومة، وفقًا لمبدأ التنافس، ولفترة محددة، بقدر ما تسعى إلى إعادة تملك الدولة، وهو ما سوف يؤدي إلى استدامة النزاع والحرب الأهلية في اليمن، فمحاولة علي عبد الله صالح تملك الدولة هي السبب في كل ما شهدته اليمن خلال العقدين الماضيين من نزاعات

وحروب، وفي مقدمها حرب صيف ١٩٩٤ وحروب صعدة الستة السابقة، وهو سبب الانقسامات التي تشهدها اليمن حاليًا، الحراك الجنوبي، جماعات القاعدة، أنصار الله.

إن العودة إلى الماضي مستحيل، فحركة التاريخ دائمًا إلى الأمام، ولا يرجع التاريخ القهقرى، وبالتالي فإن إشاعة الفوضى الأمنية، لا يمكن أن تمكن أي جماعة من الجماعات التي تخطط لها أو تمولها أو تنفذها من تملك الدولة، بنفس شروط الماضي، لذلك، على كل القوى الاجتماعية والجماعات السياسية أن تسلم بمنطق التاريخ، والتخلي عن أضغاث أحلام العودة إلى الماضي عبر الفوضى، والتعاون مع غيرها من الجماعات السياسية والاجتماعية من أجل بناء المستقبل، والتوافق على بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة، تكفل المساواة بين جميع مواطنيها، ثم تتنافس كل القوى الاجتماعية والجماعات السياسية على الحكومة، لفترات محددة، وفقًا لمبدأ التنافس القائم على التعددية وتكافؤ الفرص، لذلك فإن مؤتمر الحوار الوطني يمثل آخر فرصة لليمنيين للتوافق على بناء الدولة، فعلى الجميع التوافق على مبادئ بناء الدولة، والمشاركة في تطبيق مخرجاته.

ليبيا في مهب الربيع العربي

أحمد الفيتوري*

ولد الربيع العربي في موجته الأولى من رحم أنظمة عربية عسكرية انقلابية شاخت، في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا. ففي هذه الدول جميعًا وصل الحكام عبر انقلاب عسكري انقض على نظام ملك الشرعية من خلال أنه نظام الاستقلال أو أنه نظام ملكي وراثي كما في مصر، وجاء هذا الربيع كما ليس ينتظر وفاجأ الجميع حتى من شاركوا في صنعه، وانتقل إلى مآل لم يخطر على البال ولا توقعهُ أحد في موجته الأولى المُطّردة، ومن ثم أعيد تعيير هذا الاستثنائي ضمن سياقات مُعتادة ومعهودة، ونفض الكثيرون اليد منه مُعتبرينه سراب الصحارى العربية، وكما أربك التوقعات أحال التصورات المُسبقة للمتاحف، وكشف عن أن ليس لدينا غير معلومات قديمة عفَ عنها الزمن عن بلدان الثورات، فمسبارنا تصورات مسبقة ومصادرة عن المطلوب، لقد قذف بنا لسنوات خمس في أتون مُتغيرات تبدو منقطعة الصلة، وتُبين فقرنا المعلوماتي والمعرفي، وضآلة ما يمكننا تحصيله خلال البحث فما توفر هو في الكثير منه من مصادر صحفية ومن جهات تهتم بجمع وحصد ما يظهر على السطح وترصدُ ما هو انطباعي.

---

* كاتب صحافي وباحث ليبي ورئيس تحرير جريدة «ميادين» الأسبوعية.

ليبيا قبل الربيع العربي

ان التركيبة الجيوسياسية لليبيا قد تكون بدأت بين العامين ١٧١١ و١٨٣٠ خلال قيام الدولة القره مانلية[١] حيثُ إن الخارطة السياسية التي نعرف حتى اللحظة هي الخارطة ذاتُها، وإن عادت الإمبراطورية العثمانية العام ١٨٣٠م عقب انهيار الأسرة القره مانلية لحكم البلاد، وجاء الاستعمار الإيطالي في أكتوبر ١٩١١م، فإن المملكة الليبية المتحدة التي أُعلن استقلالها في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١م بأول قرار للأمم المتحدة يمنحُ دولة استقلالا[٢] قد كانت التركيبة الجيوسياسية ذاتها وبالحدود التي أسست للدولة القره مانلية.

وخلال الفترة العثمانية التي عُرفت فيها ليبيا بإيالة طرابلس الغرب تأسست أول زاوية سنوسية في مدينة البيضاء بالجبل الأخضر بشرق البلاد، و«السنوسية

١) الأسرة القرمانلية: هي أسرة حكمت ليبيا لمدة قرن وربع تقريبًا. حيث في سنة (١٧١١م) قاد أحمد القرمانلي ثورة شعبية أطاحت الوالي. وكان أحمد هذا ضابطًا في الجيش التركي وقرر تخليص البلاد من الحكام الفاسدين ووضع حد للفوضى. ولما كان الشعب الليبي قد ضاق ذرعًا بالحكم الصارم المستبد، فقد رحب بأحمد القرمانلي الذي تعهد بحكم أفضل، وقد وافق السلطان على تعيينه باشا على ليبيا ومنحه قدرًا كبيرًا من الحكم الذاتي. ولكن القرمانليين كانوا يعتبرون حتى الشؤون الخارجية من اختصاصهم، كانت ليبيا تمتلك أسطولًا قويا مكنها من أن تتمتع بشخصية دولية، وأصبحت تنعم بنوع من الاستقلال. (انهيار الاسرة القره مانلية-عمر بن إسماعيل، دار الفرجاني، طرابلس الغرب، الطبعة الأولى ١٩٦٦م.).

٢) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٢٨٩ في ١٩٤٩/١١/٢١م الذي يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الأول من يناير ١٩٥٢م، وكُونت لجنة لتعمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة ولتبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق استقلال كامل التراب الليبي ونقل السلطة إلى حكومة ليبية مستقلة. وفي شهر أكتوبر ١٩٥٠م تكونت جمعية تأسيسية من ستين عضوًا يمثل كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة (عشرون عضوًا)، وفي ٢٥ نوفمبر من السنة نفسها اجتمعت الجمعية التأسيسية لتقرر شكل الدولة، وعلى الرغم من اعتراض ممثلي ولاية طرابلس على النظام الاتحادي فقد تم الاتفاق، وكلفت الجمعية التأسيسية لجنة لصياغة الدستور، فقامت تلك اللجنة بدراسة النظم الاتحادية المختلفة في العالم وقدمت تقريرها إلى الجمعية التأسيسية في سبتمبر ١٩٥١م وكانت قد تكونت حكومات إقليمية مؤقتة بليبيا، وفي ٢٩ مارس ١٩٥١م أعلنت الجمعية

حركة إصلاحية ذات طابع إسلامي وجدت في ليبيا والسودان، وبدأت في مكة العام ١٨٣٧م ثم في ليبيا العام ١٨٤٣م بمدينة البيضاء، وتميزت هذه الحركة عن غيرها من الحركات الإصلاحية الإسلامية، خصوصًا في ما يتعلق بوسائلها وأهدافها ودعوتها إلى الاجتهاد ومُحاربة التقليد والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة والابتعاد عن أسلوب العنف واستعمال القوة، ومُؤسسها هو الشيخ محمد بن علي السنوسي ١٧٨٧ – ١٨٥٩م،[٣] ومن أقواله المأثورة: «إن الأشياء الثمينة توجد في غرس شجرة وفي أوراقها». لذلك ازدهرت الزراعة والتجارة في الواحات الليبية حيث مراكز الدعوة السنوسية، وقد تمكنت هذه الحركة التي خاضت مقاومة مسلحة ضد الاستعمار الإيطالي بين العامين ١٩١١ و١٩٤٣م من انشاء دولة، وفي شرق ليبيا حيث نشأت عملت على خلق مجتمع متوالف من قوى تنتمي للحركة، واستعانت في مرحلتها الأولى بجيش قوامه العبيد الذين حررتهم من الاسترقاق من قبائل المنطقة أو ممن تبقى منهم بُعيد إلغاء المُتاجرة بالعبيد في البلاد، وأُنشئت زواياها من قادة من بلدان إسلامية عدة، وتحالفت مع قبائل صغيرة وفاعلة، وكانت الإرهاصات الأولى لتكوين المُجتمع المدني الحديث الذي ولد في المدن على أيدي السلطات الإيطالية، ما جعل من مدينتي طرابلس في الغرب وبنغازي في الشرق حاضرة البلاد الجاذبة للأيدي العاملة ولموظفي الدولة.

التأسيسية عن تشكيل حكومة اتحادية لليبيا مؤقتة في طرابلس برئاسة السيد محمود المنتصر، وفي يوم ١٩٥١/١٠/١٢م، نقلت إلى الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية السلطة كاملة ما عدا ما يتعلق بأمور الدفاع والشؤون الخارجية والمالية، فالسلطات المالية نقلت إلى حكومة ليبيا الاتحادية في ١٩٥١/١٢/١٥م، وأعقب ذلك في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١م إعلان دستور ليبيا الاتحادي واختيار ادريس السنوسي ملكًا للمملكة الليبية المتحدة بنظام فيدرالي يضم ثلاث ولايات (طرابلس، برقة، فزان). أنظر: الصراع من أجل الاستقلال، مفتاح السيد الشريف، دار الفرات للنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الاولى ٢٠١١م.

٣) الحركة السنوسية: أنظر الكتابين: السنوسية، مفتاح السيد الشريف، دار الاستقلال ومكتبة وهبة-القاهرة، الطبعة الاولى ٢٠٠٨م، السنوسية دين ودولة، محمد فؤاد شكري، مراجعة يوسف المجريسى، مركز الدراسات الليبية-أكسفورد، تاريخ النشر، ٦٥١ ط ١ ١٩٤٨/ط ٢، ٢٠٠٠م.

المملكة الليبية التي نشأت في المدن، وإن كانت دولة فقيرة، فإنها كانت دولة مُوحدة تُديرها نخبة من الليبيين ممن تعلموا أثناء فترة الإيطاليين أو خارج البلاد، وخلال العامين ١٩٥١م و١٩٦٩م حكم الملك ادريس السنوسي بلدًا لم يعرف أيما اضطراب سياسي ولا انقسامات اجتماعية فادحة، ولم تعانِ البلاد ذلك لأنه لم يظهر تباين حاد بين المدن والأرياف، بل كانت المدن مُستقطبة خاصة مع التغير الاقتصادي الهام بظهور النفط وتصديره العام ١٩٦١م.

لقد جعل النفط من ليبيا دولة ريعية بامتياز، وحولت هذه الثروة البلاد بين ساعة وضحاها إلى بلد استهلاكي من الطراز الأول، وانتشر التعليم الذي كانت مناهجهُ مصرية وأيضًا الكثير من مُدرسيه ساعة كان المدَ القومي وزعامة ناصر العربية، بهذا أنتج النظام الملكي في مدارسه جيلًا مُفارقًا لأطروحاته الوطنية التي كانت تضيق على جيل صاعد يافع في نظام ملك هرم مُثقل بقاعدتين عسكريتين للإمبريالية الإنجلو أمريكية. هذا كان السند للمد القومي في بلادٍ في الجغرافيا هي بين الجزائر ثورة المليون شهيد ومصر يوليو الانقلاب الثورة، وفي التاريخ خاضت مقاومة مسلحة ضد الاستعمار أيقونتها شيخ الشهداء عمر المختار.

ومن هذا جاء يسعى انقلاب سبتمبر ١٩٦٩م العسكري وبه صارت ديكتاتورية معمر القذافي من عمره وزملائه لم يتعد الثامنة والعشرين سنة، وكما مُنعت الأحزاب السياسية في ليبيا في العهد العثماني الثاني وفي عهد موسوليني الفاشي وفي العهد الملكي أعلن القذافي مواصلة ذلك في أول خطاب له. وحكم البلاد بأطروحة ديماغوجية هي خلطة من الإسلام ما استعارهُ من السنوسية والقومية الناصرية أو كما جاء بـ«نظريته العالمية الثالثة»: الدين والقومية محركا التاريخ[٤]. واستحواذ «الملازم أول معمر القذافي» على السلطة كان لابد له من الاستحواذ على الثروة وقبل السلاح، وكان من مقولاته الأبرز (السلطة والثروة والسلاح في يد الشعب). وفي تقديري أنه بهذا الاستحواذ السافر والغشيم قد غرس بذور الانقسامات والتشققات في

٤) الكتاب الأخضر، الفصل الأول (الديمقراطية)، معمر القذافي، الطبعة الأولى ١٩٧٦، طرابلس الغرب.

المجتمع الليبي، ولأجل هذا عاش كشخصية ماضوية تستدعي من التاريخ ركائز حُكمه، ورأى نفسهُ (نبي الصحراء) فلبس مسوح الدين الإسلامي وتمذهب بالقبيلة العروبة، ولأسباب أمنية عمل (القذافي) على تقويض أي قوى تُمثل خطرًا عليه سواءً كان ذلك الجيش –الذي واجه نفس المشكل مع (الملك محمد ادريس السنوسي) أو كان حزبًا مدنيًا حيث أعلن في أول خطاب له عقب انقلابه أي في ١٦ سبتمبر ١٩٦٩م أن: من تحزب خان، وعلى المستوى الاجتماعي ناهض في البدء بشكلٍ حاد القبيلة والجهوية والطرق الصوفية، خاصة وأن انقلابهُ قام على ملك هو سليل حركة إصلاحية دينية، بل وقوض حتى النوادي الرياضية، وفي مرحلة لاحقة بعد انتشار التيارات الإسلامية، اثر دعم الرئيس المصري السادات والثورة الإيرانية، حاول استمالة الشارع بالاهتمام بالطرق الصوفية وبالقبيلة في شكل كاريكاتوري كأن خصصت عيادات طبية للقبيلة الفلانية في حي من أحياء المدينة ونادي وما شابه، وبدأ حربًا كلاميةً ضد المُدن وخاصة «طرابلس» مقر اقامته وأعلى من شأن «البدونة» و«التصحر»، إنهُ في استماتةٍ من أجل السيطرة على السلطة بحث عن كل ما يُفرق كي يسُود.

الانقسامات الجهوية والقبليّة وتأثيرها على الصراع في ليبيا

أولًا: الانقسامات القبلية!

ان الشائع عن ليبيا أنها مجتمع قبلي وأن للقبيلة دورًا سياسيًا، رغم أننا لا نجد أية براهين تُقدم في الخصوص ولا أيما تحديد يتعلقُ بدراسة ما يُسمى بالقبيلة هذه، ان النظم السياسية في ليبيا منذ بُروز الحركة السنوسية كان من ضرورة سيطرتها ومن طبيعة هويتها الاستحواذية على السلطة العمل على تقويض أي كيان يُهدد وجودها، وعليه استهدفت تغيير الركائز التي تعتمدها في الذود عن نفسها وإطلاق نفوذها الترابي، ومثلًا الحركة السنوسية كونت قوام جيشها من العبيد الذين يُحررون ومن قادة من أبناء مدارسها كـ«عمر

المختار» بل ومن شخصيات غير ليبية مثلما هو زعيم الحركة الجزائري، وكانت القبيلة آنذاك تابع ويمدها بالمقاتلين فحسب.

ومن الشائع – كما أشرنا – طرحُ القبيلة الليبية دون تحديد ما هي، بل وكثيرًا ما تُعد مناطق ومدن كـ«مصراته»، أو «بني وليد»، كقبيلة التي يُشار بها أيضا لشعوب كـ«الطوارق»[٥] و«التبو»[٦]، أما شرق ليبيا فيتم اعتباره مكونًا قبليًا ويُكتفى بالإشارة لقبيلتين أو ثلاث هي من المكون القديم للمنطقة، وتُستبعد الكتلة الرئيسة لسكان المنطقة المكون كخليط من سكان ليبيا بل وحتى من العرب والأجانب ممن استوطنوا البلاد من قديم كـ«الكريت»[٧] الأقلية اليونانية المسلمة، ومدينة بنغازي تُعد في العُرف الليبي كما ليبيا مُصغرة لأن مُؤسسيها وأغلبية سكانها في العصر الحديث من الغرب ومن أطياف المُكون الاجتماعي في كل ليبيا. أما الجنوب فهو مكون من الواحات في الأساس ويسمى سكانهُ بـ«الأهالي وبـ«الفزازنة»، وهم مزارعون خاصة النخيل وعليه تقوم صناعات شعبية تقليدية، وبذا مكون الجنوب خلائط من فئات اجتماعية مختلفة ومتآزرة وعلاقته بالدولة يشوبها الإهمال والضعف.

٥) الطوارق: هم الشعب الذي يستوطن الصحراء الكبرى، في جنوب الجزائر، وأزواد شمال مالي، وشمال النيجر، وجنوب غرب ليبيا، وشمال بوركينا فاسو. والطوارق مسلمون سنيون مالكيون، ويتحدثون اللغة الطارقية بلهجاتها الثلاث تماجق وتماشق وتماهق.

٦) التبو: مجموعة عرقية تقطن أساسًا في شمال وغرب تشاد وحول جبال تيبستي، وفي جنوب ليبيا في واحاتها الجنوبية الشرقية والغربية وأقصى غرب السودان كدلك أقصى شمال النيجر. وقد رجح العلماء مؤخرًا مرجعية أصولهم إلى العرق سامي خارج القارة الأفريقية وتتكون مجموعة التبو من ٣٨ قبيلة. وقد ذكرهم هيرودوت وغيره من الرحالة لكن قلة من كتبوا عن تاريخهم وما كتب قليل جدًا.

٧) القريتليه أو الكريتليه أو كريت ليبيا هم ليبيون أصولهم من جزيرة كريت التابعة لليونان حاليًا والتي كانت تتبع الدولة العثمانية حتى العام ١٨٩٨، وفي العام ١٨٧٩ هجر المسلمون الكريت بعد الحرب اليونانية التركية إلى ليبيا، وأقاموا بها وهم يتكلمون لغة خاصة بهم اللغة اليونانية بجانب العربية اللغة الرسمية في ليبيا، غالبيتهم من العرق اليوناني المسلم مع وجود من لديهم عرق تركي وكلهم يسمون بالكريتليه يعيش معظمهم في سوسه وأيضًا شحات والبيضاء وبنغازي وأيضًا طرابلس الغرب.

وهذا الشائع حول الدور القبلي السياسي عبارة عن أطروحات متداولة لم تخضع للبحث العلمي ولا حتى للتمحيص، ويُعلل وجوب «حجاب القبيلة» هذا، الباحث المختص «المولدي الأحمر» بأن «كل من يشتغل بالإرث الأنثروبولوجي للمراكز والمؤسسات التعليمية الغربية لابد له من أن يجد القبيلة إذا ما توجه إلى أفريقيا أو المنطقة العربية أو شرق آسيا، فإن لم يجدها كما وصفها المُنظرون الأوائل، يُصبح لزامًا – وفق «هابيتوس» المهنة أن يبحث عن شبحها في ثنايا التحولات الضخمة التي عصفت بالمجتمعات المدروسة.»[٨] ويوكد أيضًا «أن المثال الليبي أكثر إثارة ربما، لأن الأفق الأكاديمي للمُهتمين به ظل مُنغمسًا بعمق في الإرث الأنثروبولوجي المغاربي وأطر تفكيره الكلاسيكية»[٩].

واثناء الثورة الليبية (١٧ فبراير ٢٠١١م) التي تحولت من تظاهرات سلمية إلى مُجابهات عسكرية في الفترة بين: مارس/أغسطس ٢٠١١م، حدث تماهٍ وانصهار بين كل المكونات المجتمعية الليبية في مُواجهة كتائب القذافي، وتسلحت قوى شعبية في هذه المواجهة من أبناء المناطق خاصة في مدينة مصراته ومدينة الزنتان غرب البلاد، أما في شرق البلاد فالميليشيات تأسست من جماعات إسلامية في الغالب، ومنها من أنشأها أخوان ليبيا[١٠] كـ«كتيبة

٨) نحو استعادة المشاهدة من دون حجاب القبيلة، المُولدي الأحمر، مجلة عمران، العدد ١٥، مج ٤، ص ١٢٤.

٩) المصدر نفسه.

١٠) الأخوان المسلمون: ليبيا تعتبر إضافة للسودان وفلسطين من أوائل البلدان التي بدأ بها نشر فكر جماعة الأخوان المسلمين. ففي نهاية الأربعينيات من القرن العشرين لجأ ثلاثة أشخاص منتمين للأخوان المسلمين المصريين متهمين بمحاولة اغتيال محمود فهمي النقراشي وزير داخلية مصر آنذاك إلى ليبيا طالبين اللجوء عند الأمير إدريس أمير برقة فآواهم ورفض تسليمهم للحكومة المصرية التي كانت تلاحق الأخوان المسلمين في مصر آنذاك ما أدى لتوتر العلاقات واغلاق الحكومة المصرية الحدود بينها وبين برقة. وقد سعى هؤلاء لاحقًا إلى نشر فكر الأخوان في ليبيا، أول مراقبي الأخوان كان عطية جبر وبعده كان ادريس ماضي وهو أول مراقب ربط الجماعة بالتنظيم العالمي للأخوان المسلمين، عبد الله أحمد عز الدين، عبد المجيد ابوروين، سليمان عبد القادر وبشير الكبتي (الذي انتخب من الجماعة في نوفمبر ٢٠١١ كأول مراقب للأخوان ينتخب في مؤتمر علني داخل ليبيا).

١٧ فبراير»، ولم يظهر في مُكون هذه الميليشيات المُسلحة أي منشأ قبلي، وإن اعتبر البعض ميليشيات الزنتان مثلًا قبلية فإننا نجدها –وان نشأت في مدينة الزنتان– قد ضمت العديد من أبناء الجبل الغربي كـ«الرجبان» وحتى من أبناء مدن الساحل، ونجد فيا بعد هذه الميليشيات الموسومة بميليشيا «الزنتان» تقوم بالانحياز للتيار المدني وتحرس رموزه وقيادته وتدخل في مواجهة مع ما عُرف بقوى «فجر ليبيا» ما هو تحالف بين تُجار مصراته والتيار الإسلامي خاصة «أخوان ليبيا» وما تبقى من «الجماعة الليبية المُقاتلة»[١١]، وحتى الساعة لم نجد أي بُعد قبلي للصراع المسلح في ليبيا وإن ادعى بعض المشايخ أو زعماء الحرب أنه يُمثل قبيلة ما، لكن في الحقيقة هم ثلة صغيرة لها نفوذ في مناطق خاصة الحدودية وتقوم بالتهريب، والحرب بينهم على الحدود الترابية لعمليات التهريب وتتخذ كقناع مُسمى قبيلة ما، وهذا ما أربك المشهد السياسي بالتداخل الحاصل على الأرض من حروب صغيرة لمآرب عدة.

ثانيًا: الانقسامات الجهوية

قد يكون الحجر الأساس في المسألة الليبية المنسي الجغرافيا، ويمكن أن تكون ليبيا أرض الخفاء التي يُظهرُها التاريخ، ليبيا دولة الجغرافيا –المثل الشعبي الليبي يقول «الدولة أرض والعرب طيور»[١٢]– والجغرافيا فصيحة بأن البلاد قارة مترامية الأطراف وجُزر معزولة بالياب: «الوسط الفاصل، أو الشقة العازلة إذا شئت، لا يتحتم أن يكون هو الماء، فالصحراء القاحلة تصلح بديلًا من ذلك، والواقع ان كل واحة لهي جزيرة، لكن الماء في

١١) الجماعة الليبية المقاتلة تنظيم مسلح يحمل فكر السلفية الجهادية. أنشأهُ مجموعة من الشباب الليبيين الذين عادوا إلى ليبيا بعد أن شاركوا في الحرب الأفغانية السوفياتية. قام بعمليات مسلحة في مواقع مدنية وأمنية بليبيا «درنة» في تسعينيات القرن العشرين بهدف (إسقاط نظام العقيد معمر القذافي)، إلا أن القوات المسلحة الليبية وأجهزة الأمن قضت عليهم، واعتقلت مجموعة كبيرة منهم، وفي العام ٢٠٠٩ قام زعماء الجماعة بمراجعة أفكارهم وقدموا اعتذارًا للدولة، الأمر الذي أدى إلى إطلاق سراحهم.

١٢) مثل شعبي ليبي يعني أن الدولة على الأرض الثابتة فيا الناس يتغيرون بالهجرة وغيرها، والمثل مُستقي من حياة البدو الرحل كما نرى.

داخلها عوضًا عن كونه حولها. كذلك يمكن أن تكون الجزيرة مفصولة بالماء من جانب وبالصحراء من جانب آخر، وهذه طبيعة جزيرتين اثنتين يحوطهما ماء البحر الأبيض المتوسط وحجارة ورمال الصحراء الليبية والصحراء الكبرى. وليست الاكثر بُعدًا إلى الشرق من هاتين الجزيرتين – جبل برقة الأخضر – إلا نُسخة طبق الأصل، لكنها أقصر، من جارتها الشمالية جزيرة كريت. أما تلك الأكثر بُعدًا إلى الغرب من الاثنتين – والمعروفة في اللغة العربية باسم المغرب، أي غرب العالم العربي – فهي نسخة طبق الأصل، لكنها أطول، من جارتها الشرقية صقلية. ان الاتصال أو العزل نسبي. فلبلوغ أي منها تينك الجزيرتين من جهة الشمال، يجب أن تركب البحر؛ ولوصول إحداهما من الجنوب يتوجب عليك أن تصطنع الجمل ركوبة لك. لكن الصحراء، مثلها مثل البحر، تغدو سبيلًا لأيما إنسان يحسن استعمال الوسيلة المحلية المناسبة للاتصال، فعلى مساق التاريخ تم غزو كل من الجزيرتين بنجاح، كما تسنى احتلالهما عن كلا الطريقين.»[١٣] أو كما جاء في سفر المؤرخ أرنولد توينبي.

هذا العامل المنسي في الطين هو التمثال الليبي المكون من جزر ثلاث: طرابلس، برقة، فزان، طرابلس الرأس باعتبارها الكثافة السكنية وبرقة القلب فهي بسكانها من كل البلاد فاعتبرت مدينة بنغازي ليبيا المصغرة، وفزان البدن فمنها في القديم تجارة القوافل وكانت واحة «مرزق» ترانزيت الدنيا بين أفريقيا والعالم وهي حقول نفط ليبيا حاليًا، ومن خلال هذا المُعطى تكون معزل تمرس الليبيون لجعله أداة وصل لكنهُ شكل عائقا كأنما مثل «انتقام الجغرافيا»، وفي سياق ذلك يُشير المفكر والصحافي الأمريكي «روبرت د. كابلان» إلى مسألة جغرافيا ليبيا بعد الربيع – وإن بشكلٍ مُقتضب – على أنهُ «كلما ازدادت معرفة المرء بتاريخ وجغرافية أي دولة بعينها في الشرق الأوسط تناقص اندهاشه من مسار الاحداث. وقد يكون من قبيل المُصادفة جزئيًا فقط أن بدأت الاضطرابات في تونس. تُظهر خريطة العصور الكلاسيكية القديمة تركُزًا للمستوطنات في الموقع الذي تحتله تونس اليوم، جنبًا إلى جنب مع الفراغ النسبي الذي يُميز ما صار اليوم الجزائر وليبيا. ولكنها تمثل لسانًا ناتئًا في

١٣) الوحدة العربية آتية من النيل إلى النيجر، أرنولد توينبي، ص ٦٤.

البحر المتوسط قريبًا من صقلية، كانت تونس هي المركز الديموغرافي لشمال أفريقيا ليس فقط في ظل القرطاجيين والرومان، ولكن تحت حكم الوندال، والبيزنطيين والعرب خلال العصور الوسطى، والأتراك، وفي حين كانت الجزائر الواقعة إلى الغرب منها وليبيا جارتها من الشرق مجرد تعبيرات جغرافية غامضة، كانت تونس تمثل عنقودًا من الحضارة القديمة العهد، أما بالنسبة إلى ليبيا فقد كانت منطقتها الغربية المتمثلة في إقليم طرابلس موجهة نحو تونس عبر التاريخ، بينما كانت منطقتها الشرقية المتمثلة في إقليم برقة –أي بنغازي– موجهة دائما نحو مصر»[١٤]. إننا نرى هذا اختزالًا فليس للجغرافيا هكذا حتمية كما أنها متغيرة تاريخًا لكن هذا يوضح أن لمسألة الجغرافيا دورًا مكثفًا للمتغيرات الاجتماعية في الربيع العربي ما انطلق من الجنوب التونسي ما هو في الجغرافيا والديموغرافيا امتداد لإقليم طرابلس الغرب، ولعل هذا يوضح التمازج الذي تم غب الثورة الليبية بين التونسيين في الجنوب التونسي وبين الليبيين النازحين من الحرب وحتى الساعة.

توكد وقائع الثورة الليبية دور العامل الجهوي في تقسيم البلاد اثناء حدوث الثورة، فقد تمكن شرق ليبيا من التحرر من قبضة القذافي أولًا، ثم عانت مصراته من حرب امتدت لأشهر مع كتائب القذافي الأمنية وكذا جبل نفوسة حيث مدينة الزنتان، فيما كانت طرابلس/العاصمة وبقية الغرب الليبي تحت سيطرة «القذافي»، أما جنوب ليبيا فظهر كما منطقة الحياد الإيجابي مع الثورة قلبا لكنه تحت نفوذ كتائب القذافي فعلًا، من المعلوم أن إقليم فزان بقي تحت النفوذ الفرنسي ولم يضم لدولة الاستقلال المعلن في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ –المملكة الليبية المتحدة إلا في العام ١٩٥٦م. وهذا التقسيم الذي بزغ من أتون الحرب الأهلية أنشأه واقع أن الديكتاتور جعل من «طرابلس الغرب» حصنهُ المنيع، وأهمل بقية البلاد حيث منتوج ذلك هوان قبضتهُ ودافع التمرد السريع عليه خارج العاصمة، ومن هذا وعلى الأرض تكونت قوى نافذة عسكريًا وسياسيًا جهوية، فحين انهار النظام ولم يكن ثمة جيش ولا قوى أمن مركزي فإن السلطة السياسية التي انبثقت على رأس الثورة كانت رمزية، وأيقونة للوحدة الوطنية كما العلم والنشيد الوطني ما اتفقا

١٤) انتقام الجغرافيا، روبرت كابلان-ت: ايهاب عبد الرحيم، ص١٦.

بشأنها من اللحظة الاستثنائية الأولى لإعلان المجلس الوطني الانتقالي[١٥] برئاسة المستشار مصطفى عبد الجليل.

وهذه القوى الجهوية على الأرض ملأت الفراغ، في شرق ليبيا حيث كانت بنغازي عاصمة الثورة المعترف بها دوليًا استقلت الدولة عن دولة القذافي، وبدعم دولي وقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ لم تُلح مسألة الجيش والشرطة فالبلاد مؤمنة من كافة الفئات الاجتماعية «الشعب الليبي» ومحمية من تحالف دولي، والميليشيات التي أنشئت جلها ميليشيات لـ«الأخوان الليبيين» وغيرها من الجماعات الإسلامية كـ«الجماعة الليبية المقاتلة» و«أنصار الشريعة» لكن دون أي اعلان عن هويتها واستراتيجيتها، وتم فصل مدينة «درنة» عن جسم البلاد، درنة التي لا يتجاوز سكانها مئة ألف، المدينة الأندلسية الحضرية المنفتحة تقع في الجبل الأخضر ٣٠٠ كم عن بنغازي أعلنت باكرًا وتلفزيونيًا «إمارة إسلامية»، وحينها أشار القذافي إليها كـ«قاعدة» لـ«القاعدة» التنظيم الذي طلع بغتة في ليبيا. أما في غرب ليبيا فقد تحالف «أخوان ليبيا» مع «تجار مصراته» المدينة المعروفة بالتجارة وأنها مملكة الرأسمالية الليبية وتكون على الأرض/مصراته ما يشبه الدولة بمطارها وموانئها وقوتها العسكرية والاقتصادية، وبدعم دولي مسكوت عنه تمثل في انشاء قنصليات للدول الغربية و«تركيا»، وفي زيارات للزعماء كما فعل الزعيم التركي «اردوغان» فيما بعد، حيث أشار في زيارته تلك إلى الوشائج التي تربط سكان مصراته بتركيا التي جزء كبير من سكانها من أصول تركية كما قال. أما في جبل نفوسة «ميليشيات الزنتان» التي تشكلت وشكلت نتوءًا في جسم الثورة فقد كانت شوكة في خاصرة العاصمة وقت الحرب مع كتائب القذافي وفيما بعد مع من ورث العاصمة، إننا إزاء أوضاعٍ سيطرت فيها الميليشيات على مفاصل البلاد الرئيسة، وبمقتضى هذا الحال حصل انقسام جهوي ترتب عنه بروز قوى لتحالف أخوان ليبيا والجماعة المقاتلة وتجار مصراته في غرب البلاد ما

١٥) المجلس الوطني الانتقالي: تشكل يوم الأحد ٢٧ فبراير العام ٢٠١١م، وبناءً على التوافق بين مجالس بلدية تأسست لحظتها في مناطق مُحررة في شرق البلاد من حكم السلطات الرسمية، ومجموعة من النخبة الليبية في مدينة بنغازي كُنت أحدها، تم اختيار وزير العدل المنشق عن نظام القذافي مصطفى عبد الجليل رئيسًا للمجلس الوطني الانتقالي.

سُمي فيما بعد «فجر ليبيا»، فيما في شرق ليبيا طلع فجأة ما سمي جيش ليبيا بقيادة «اللواء المتقاعد خليفة حفتر»[١٦] من مُقومات قوته تم بناؤها في مدينة بنغازي على أساس «كتيبة الصاعقة» التي كان يرأسها «عبد الفتاح يونس»[١٧] وقاعدة مطار «بنينة» العسكري القوة المنسية أو ما لم يتم الانتباه لها المُتبقية من الجيش الليبي في شرق ليبيا، والتي هي الحجر الأساس للجيش الذي يقوده «حفتر» من كون و«ميليشيات الزنتان» في الجبل الغربي تحالفًا خاض حربًا ضد «فجر ليبيا» في يونيو ٢٠١٤م، وحمى هذا الجيش البرلمان المُنتخب والمُعترف به دوليًا ما اتخذ من مدينة طبرق التي تقع في اقصي شرق البلاد عند الحدود المصرية مقرًا له. ورغم حالة التشظي هذه وظهور برلمان وحكومتين إحداهما في طرابلس والأخرى في طبرق فإن هذه البلاد القارة الصحراوية هو دولة ليبيا، وبقيت جزره المُبعثرة مُوحدة بشريان النفط فالمُرتبات كانت تخرج من طرابلس لكل الليبيين، كما الاتصالات والمواصلات كانت مُنسابة في كل البلاد، فرغم غياب الدولة الواحدة على الأرض لكن ظلها ظل مُخيمًا على الأوضاع ومُوفرًا الكفاف.

١٦) خليفة بلقاسم حفتر مواليد ١٩٤٣ في إجدابيا، عسكري ليبي، انشق عن نظام العقيد السابق معمر القذافي في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وعاد إلى ليبيا مع انطلاق ثورة ١٧ فبراير سنة ٢٠١١ وشارك في العمل العسكري والسياسي لإسقاط القذافي، وتولى لمدة وجيزة قيادة جيش التحرير الذي أسسه الثوار. وعينه سنة ٢٠١٥ مجلس النواب الليبي المنحل المنعقد في طبرق قائدا عاما للجيش في ليبيا، ووافق على ترقيته إلى رتبة فريق.

١٧) عبد الفتاح يونس (١٩٤٤–٢٨ يوليو ٢٠١١) رئيس أركان جيش التحرير الوطني الليبي خلال ثورة ١٧ فبراير ووزير داخلية ليبي سابق وأحد قادة حركة الضباط الوحدويين الأحرار عام ١٩٦٩. أصبح قائد القوات الخاصة الليبية. ولاحقًا في عام ٢٠٠٩ حصل عبد الفتاح على منصب وزير الداخلية في ليبيا، لكنه أعلن رسميًا استقالته من هذا المنصب وجميع مناصبه في الدولة في ٢١ فبراير ٢٠١١ ردًا على قمع القذافي لثورة ١٧ فبراير، ومنذ ذلك الوقت أصبح ذا دور هام في قيادة معارك الثوار وعُين قائدًا ورئيس أركان لجيش التحرير الوطني الليبي، وقد اغتيل في ٢٨ يوليو ٢٠١١م من قبل إسلاميين متطرفين.

ثالثًا: الإرهاب

ان البُنية الاجتماعية التقليدية مُحافظة، مُصمتة، مُغلقة ومُتحفزة اتجاه أي غريب ولا تقبل المساس ببناها الفوقية من عادات وتقاليد ما يُشكل كيانها، ولأنها قديمة فهي راسخة ومحاربة شرسة تواجه بعنف وقوة كل ما يهدد كيانها، عليه فإن الجماعات الإيديولوجية الإسلامية المتطرفة لا تجد حاضنة في هكذا مجتمعات.

ان سماد الجماعات الإسلامية العشوائيات التي تنشأ وتتشعب جنب المدن ويضاعف السماد حالة الازمات والانقسامات، وهذا ما حصل في ليبيا مع تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في التسعينات نتيجة لسياسة القذافي القمعية التي تفاقمت حينها وتدهور الأوضاع الاقتصادية خاصة مع انهيار مشروع الدولة الاشتراكي الفوضوي وتدني أسعار النفط، ومع انهيار الاتحاد السوفييتي وعودة الأفغان العرب ظهرت في ليبيا «الجماعة الليبية المقاتلة» التي خاضت «حرب عصابات» في الجبل الأخضر – حصن حركة الجهاد ضد الايطاليين –، وفي مدينة بنغازي ما مثلت أرض المعارضة للدولة في العهدين الملكي والعسكري، ومن ثم درنة كمدينة صغيرة في حضن الجبل تكوينها الاجتماعي الحديث ووضعها الاقتصادي المتردي شكل خلفية لإمكانية جعلها «قاعدة للقاعدة». ومن هنا ترعرع «الإسلام المتطرف» الذي عمل نظام القذافي على مطاردته واستخدامه في نفس الوقت ومبكرًا لتسويق نفسه في الغرب كحامي له من الإرهاب والهجرة، وقد توج ذلك في النهاية بتسليم ما سمي بالمشروع النووي للقذافي[١٨].

هذه هي الأرضية وسمادُها الأول لتسرُب الإرهاب إلى ليبيا وضرب إسفينه فيها خلال المرحلة الأولى للثورة، وقد رصدت ذلك بعين نافذة وألمحية الصحافية الفرنسية المبتدئة حينها ماري لي لوبرانو:

١٨) سعت ليبيا لامتلاك سلاح نووي في ثمانينيات القرن الماضي، غير أن الرئيس الليبي معمر القذافي اضطر إلى التخلي عن برنامج بلاده النووي في عام ٢٠٠٣. ودار الجدل حول الأسباب التي دفعت ليبيا إلى التخلي عن برنامجها النووي حيث أرجع البعض القرار إلى خوف القذافي مما لحق بالعراق من دمار بعد الغزو الأمريكي فيما رأى خبراء آخرون أن ذلك يرجع إلى العقوبات الاقتصادية على ليبيا، وكذلك الجهود الدبلوماسية التي بذلت.

– السلام هكذا قال مُبتسمًا عندما مرَ بجانبنا، ظللت فاغرة فمي أمام هذا الجار السريالي، وأرسلت نظرة تساؤل إلى «بشير»، الذي أشار بحركة من رأسه: «لًا. بدا بوضوح أن الرجل ليس جنديًا، لكنهُ يُجيد استخدام القاذف والمدفع، لاحظ أنني أنظرُ إليه متعجبة، فذهب ضاحكا، ثم رجع نحوي ومد لي قنينة مائه. قلت في نفسي، وأنا أمتص القنينة: رائع «طالباني» يحبني جدًا. سألت –بمجرد ابتعاده عنا– أحد المقاتلين: من أين جاء هذا الشخص، قال متذمرًا: من «أفغانستان»، قلت أهو أفغاني؟، أجاب: لا، ربما يكون ليبي، لكنه، بالتأكيد، ليس من الجيش، ليبي قادم من أفغانستان...، بدأت أدرك أننا لا نختار مع من نقاتل في الحرب، وأنه يمكن أن من يريد أن يأتي إلى ساحة المعركة أن يأتي»[١٩].

بنية الدولة وضعفها ومساهمتُها في الانقسامات الداخلية

نشأت الدولة الليبية مُعاقة!

صنفت الحالة الليبية تحت بند البنيات القديمة والمتخلفة التي تم تحضيرها عاجلًا لتفسير كل ما يخص ليبيا، وعليه فبنية الدولة في ليبيا ضعيفة دون تحديد لماهية الدولة في الشمال الافريقي ولا توضيح لهذا الضعف الموصومة به هذه الدولة. ولا يعني هذا أننا نرفض هذا الاستنتاج أو ذاك لكن نحتاج إلى التعليل والتحليل في أي حال فكما أشرنا أعلاه إلى أهمية الجغرافيا ومساهمتها في الانقسامات الحادثة في ليبيا فإننا رأينا أن الجيوسياسية الليبية يمكن ارجاعها إلى القرن الثامن عشر ثم حين كانت ليبيا «ايالة طرابلس» التابعة للرجل المريض «الإمبراطورية العثمانية» وأثناء الاستعمار الإيطالي الفاشي للبلاد وهنا مربط البلاد الليبية ومن ثم الدولة التي أعلن استقلالها في العام ١٩٥١م، فهي كدولة مُستقلة دولة ناشئة ولكنها كبلاد ورثت عوائق ساهمت في إعاقة بنيان الدولة وجعلت منها دولة مُعاقة.

---

١٩) تاكسي نحو بنغازي، ماري لي لوبرانو، ترجمة خالد محمد جهيمة، دار الفرجاني – طرابلس الغرب، الطبعة الأولى ٢٠١٣م.

ففي العهد العثماني الثاني (١٨٣٠ – ١٩١١م) وضع لبنة منع العمل السياسي وغير الحكومي حيث تم القبض على أول تنظيم سياسي ومحاكمته والتنكيل بأفراده[٢٠]، وتم مُحاصرة الصحافة الناشئة[٢١]، وفي العهد الإيطالي الفاشي ١٩١١ – ١٩٤٣م كرس ذلك بتطرف وعنجهية، فترة الإدارة العسكرية البريطانية ١٩٤٣ – ١٩٥١م يمكن اعتبارها استثناء في الخصوص، وواصل النظام الملكي هذا المنع من منطلق الوحدة الوطنية، فيما اعتبر القذافي الحزبية خيانة وأمم على ذلك منظمات المجتمع الأهلي والصحافة ووأد مُمكنات المجتمع المدني حتى لحظة سقوطه. بهذا ولدت الدولة الحديثة في ليبيا مُعاقة وساهم انفجار النفط كثروة عارمة في توكيد ذلك فكل معائب هذه الدولة غطاؤها النفط بل وجعلها من تضاريس البلاد الراسخة.

دولة النفط لا جيش لها!

«كل دولة اليوم في العالم تقريبًا لديها قوة عسكرية لحمايتها ضد العدوان أو الغزو الخارجي، الدول تقاس بمدى قوتها العسكرية، وتنفق نسبة عالية

٢٠) أسس أول تنظيم معارض في ليبيا أبان الحكم العثماني حيث أسس السيد/إبراهيم سراج الدين (١٨٦٠م – ١٨٩٢م). وبدأت فكرة تنظيم (جمعيّة أهليّة) تتبلور حينما فاتح سراج الدين السيد/أحمد التائب (رئيس بلدية طرابلس) بالموضوع، فرحب الأخير بالفكرة، بل، شجعها ودعمها بكلّ قوة. ولما وجد سراج الدين ترحيبًا بفكرته من قبل العديد من الأشخاص، وفي مقدمتهم السيد/أحمد التائب والشيخ/حمزة ظافر، بدأ في اتخاذ خطوات عمليّة في التنظيم والإعداد فالتف حوله رهط من الشباب الليبي واقبلوا على سماع أحاديثه وندواته ومناقشة آرائه. وردت قصة أول تنظيم معارض في ليبيا وتفاصيل نشأته والظروف التي مر بها في كتاب: «بدايات اليقظة العربيّة والنّضال الشعبي في ليبيا ١٨٨٤م – ١٩١١م» للمؤرخ والمفكر والكاتب الفلسطيني المرحوم الدكتور/أحمد صدقي الدجاني.

٢١) نشأت الصحافة الليبية في العهد العثماني الثاني وصدرت أول صحيفة في ١٨٦٦م، وعقب ذلك أصدرت صحف خاصة عدة منها «بوقشة» الصحيفة الساخرة كما جاء في كتاب «كفاح صحفي» للأستاذ على المصراتي الصادر بطرابلس الغرب في طبعته الاولى في ١٩٦٨م وعلى نفقة الكاتب. وخلال العهد الاستعماري الإيطالي – حكم موسوليني أوقفت الصحف الخاصة ونكل بالصحافيين وانشئت صحف للحزب الفاشي ووزارة الاستعمار الإيطالية مثل «مجلة ليبيا المصورة» في ثلاثينات القرن الماضي.

من دخلها الوطني لشراء المعدات العسكرية»[٢٢]، لكن الدولة الناشئة المُعاقة رأت غير ذلك حين استقلالها كانت الانقلابات العسكرية قد قلبت المِجَنَّ للحكام وللسلطات في الدولة المستقلة حديثًا فيما عرف حينها بـ«العالم الثالث» وخاصة العربي منه، وفي يوليو **١٩٥٢** حدث الانقلاب العسكري في مصر الدولة الشقيقة الكبرى والجارة. لذا لم تُعر المملكة الليبية جيشها الصغير اهتمامًا حتى باغتها في سبتمبر **١٩٦٩** بالانقلاب والاستحواذ على سلطة البلاد، القذافي –أيضًا– رئيس مجلس الانقلاب اهتم في البدء بشراء السلاح وتحديثه حد التخمة لكنه منذ ساعة انقلابه عمل على اضمحلال جيش البلاد كي لا يُعيد الكرة وينقلب عليه، واذا كانت المملكة التي عانت من مشكل الوراثة قد أسست قوى أمنية لحمايتها: «القوى المتحركة» في مواجهة الجيش الصغير المهمل، فإن «الديكتاتور الليبي» عدَ العدة بـ«كتائب أمنية أفقية» عُدة موازيةً للجيش المُضمحل قادتُها يتبعون مباشرة «القذافي»، ومن ذا فإن الأمن في البلاد اختص منذ النشأة بحماية رأس السلطة وكرس مهمته في الخصوص، ومنه لم تتأسس مؤسسة أمنية اعتبارية لها كيانها، وغطاء هذا أن البلاد لم تعرف انتشارًا للجريمة لأسباب اجتماعية واقتصادية، وحدودها تحرسها صحراء مترامية وصعبة المراس.

الوطن الذي يحرسهُ الله!

انتشرت اثناء الثورة في الأوساط الشعبية قولة «أن الحارس ربي!»، ففي خضم الثورة لم تتفاقم الأوضاع الأمنية ولم تنتشر الجريمة ولا عمت الفوضى لكن هذا أيضًا وفر الطريق لظهور «جُستابو الثورة» (*) التي عللت ضرورتها بتحصين الثورة من «الازلام» المصطلح الذي عني به أتباع القذافي جملة، واتخذت مجموعة إسلامية من معسكر «٧ أبريل» في «عاصمة الثورة – بنغازي مُعتقلًا الذي هو ذات المعسكر الذي انشأه (القذافي) كمُعتقل لمعارضيه، وعليه انتشرت المُعتقلات والسجون من كل فصيل مسلح في البلاد، وبعدها تم استهداف رجال القضاء والشرطة.

بالاغتيال فلقد أراد «جستابو الثورة» خاصة من المتطرفين الإسلاميين

٢٢) لماذا تخلفت ليبيا (هكذا حكم العسكر)، مالك عبيد أبو شهيوة، ص٤٦.

اجتثات الأمن والعدالة بقتل رجالها: أولًا بسبب ما واجهتهُ «الجماعات الإسلامية» من عسف من قبل «رجال القذافي»، ثانيًا من أجل حرث الأرض وتمهيدها لـ«الدولة الإسلامية» الساعين لإنشائها في البلاد، وقد حدث وأن تم تصفية أشخاص في الأيام الأولى للثورة بتهم لم يتم التحقق منها، ومن قبل ميليشيات استولت على معسكرات للجيش وبقيت مسيطرة عليها مثل ما عرف بـ«كتيبة راف الله السحاتي»[٢٣].

٢٣) كتيبة راف الله السحاتي أو ميليشيا راف الله السحاتي هي ميليشيا مسلحة في ليبيا تأسست بعد ثورة ١٧ فبراير. بدأت تلك المجموعة كجماعة منظمة في «كتيبة شهداء ١٧ فبراير»، قبل أن يتم توسيع نطاقها لتصبح مجموعة قائمة بذاتها. وأطلق اسمها تيمنًا على أحد الذين قتلوا أثناء التصدي لقوات القذافي التي دخلت مشارف بنغازي في مارس ٢٠١١. يقدر تعداد أفرادها بألف فرد، حيث توجد في شرقي ليبيا وفي الكفرة. وفي ٢١ سبتمبر ٢٠١٢ خرج متظاهرون قدر عددهم بنحو ٣٠،٠٠٠ شخص من المواطنين في مدينة بنغازي فيما عرفت بجمعة انقاذ كتيبة راف الله السحاتي أو ميليشيا راف الله السحاتي هي ميليشيا مسلحة في ليبيا تأسست بعد ثورة ١٧ فبراير. بدأت تلك المجموعة كجماعة منظمة في «كتيبة شهداء ١٧ فبراير»، قبل أن يتم توسيع نطاقها لتصبح مجموعة قائمة بذاتها. وأطلق اسمها تيمنًا على أحد الذين قتلوا أثناء التصدي لقوات القذافي التي دخلت مشارف بنغازي في مارس ٢٠١١. يقدر تعداد أفرادها بألف فرد، حيث توجد في شرقي ليبيا وفي الكفرة. وفي ٢١ سبتمبر ٢٠١٢ خرج متظاهرون قدر عددهم بنحو ٣٠،٠٠٠ شخص من المواطنين في مدينة بنغازي فيما عرفت بجمعة انقاذ بنغازي وكانت من أبرز مطالبهم (أن الجيش والشرطة فقط بتوليان مسؤولية الأمن في البلاد وحل جميع الميليشيات المسلحة). حيث قامت جموع بالتظاهر أمام مقار الميليشيات بينها مقر ميليشيا راف الله السحاتي في مزرعة بمنطقة الهواري (١٥ كيلومترًا عن وسط المدينة) ليُقتل ١٧ من المتظاهرين المدنيين أمام مقرها. وحررت سجناء كانوا داخلها، اضافة لآخرين كانوا داخل مقار ميليشيا أنصار الشريعة وميليشيا ١٧ فبراير تم احتجازهم كسجناء خارج سلطة وقضاء الدولة. وامتلكت ميليشيا راف الله السحاتي ترسانة أسلحة ضخمة وسجون احتجز بها مسجونون خارج النظام القضائي الرسمي، وكان قائد هذه الميليشيا إسماعيل الصلابي وهو شقيق علي الصلابي عضو الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين. (المصدر ويكيبيديا) بنغازي وكانت من أبرز مطالبهم (أن الجيش والشرطة فقط بتوليان مسؤولية الأمن في البلاد وحل جميع الميليشيات المسلحة). حيث قامت جموع بالتظاهر أمام مقار الميليشيات بينها مقر ميليشيا راف الله السحاتي في مزرعة بمنطقة الهواري (١٥ كيلومترًا

ارتباط النزاع الداخلي بالوضع الإقليميّ والدولي

الضرورة والإمكان

حدس «القذافي» نهاية المشهد لحظة تفاقم أوضاع «بن علي» بتونس في مطلع الربيع العربي يناير ٢٠١١م، فظهر في محطة تلفزيونية تونسية يُخاطب الشعب التونسي بأن «بن علي» الرئيس الذي يستحق من شعبه المحافظة عليه وليس اسقاطه. القذافي من جاء كمحصلة للانقلاب العسكري في مصر ومن منحه زعيم «جمال عبد الناصر القومية العربية» رتبة «أمين القومية العربية» كان يُدرك أن العامل الخارجي دائمًا هو أُس في الكيان الليبي، لذا عاش القذافي كما «وزير خارجية» أو «هانيبال» يغزو روما ليُحافظ على قرطاج، وكانت المملكة الليبية عاشت تحت طائلة «رد الفعل» في مواجهة انفعالات وخطب «عبد الناصر»، وخلال عقود سكن «القذافي» بين مطرقة «القاهرة» وسندان «الجزائر»، وتنفس «الملك ادريس السنوسي» بفصي رئة هما قاعدة «هويلس» الامريكية في غرب ليبيا وقاعدة «العدم» البريطانية في شرق ليبيا، وقد كلفه ذلك الكثير من الاختناقات فكثيرًا ما تعللت المعارضة الليبية في رفضها للنظام الملكي بوجود القاعدتين الإمبرياليتين المحتلتين للبلاد، أما القذافي فقد كانت الدبابة الأولى لانقلابه العسكري إجلاء القاعدتين.

ليس هذا إسهابًا لنبين ارتباط الأوضاع في ليبيا بالأوضاع الإقليمية والدولية بل من لزوم ما يلزم. فالجو سياسي الليبي مكونه الخارجي وثيق الصلة بالداخلي، خاصة مع تفجر النفط العامل الذي جعل شريان ليبيا وأوكسجينها الموانئ والمطارات ما كثر انشاؤها خلال عقد الستينات من القرن الماضي، وجعل ليبيا كما دولة سياحية فقد تلونت بعمالة من كافة الجنسيات، وأساسًا

عن وسط المدينة) ليقُتل ١٧ من المتظاهرين المدنيين أمام مقرها. وحررت سجناء كانوا داخلها، اضافة لآخرين كانوا داخل مقار ميليشيا أنصار الشريعة وميليشيا ١٧ فبراير تم احتجازهم كسجناء خارج سلطة وقضاء الدولة. وامتلكت ميليشيا راف الله السحاتي ترسانة أسلحة ضخمة وسجون احتجز بها مسجونون خارج النظام القضائي الرسمي، وكان قائد هذه الميليشيا إسماعيل الصلابي وهو شقيق علي الصلابي عضو الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين. (المصدر ويكيبيديا).

كان إنشاء الدولة الليبية الحديثة قد تم في المهجر، وكانت المسألة الليبية محط صراعات إقليمية دولية بدأت مع تباشير الحرب الباردة.

لقد كانت حينها النزاعات الإقليمية والدولية في أشدها كما حالها اليوم، وفي هذا ما أشبه الليلة بالبارحه، ونستطيع القول إنه من البدء المسألة الليبية دَولتْ الربيع العربي وأربك ذلك الإقليم فـ«الجامعة العربية» أجمعت على تأييد القرار الدولي المُمهد «١٩٧٠» وتابعه «١٩٧٣» اللذين جعلا ليبيا تحت البند السابع وعليه صوغ التدخل ما تم يوم ١٩ مارس ٢٠١١م، ولم ينته حتى الساعة.

ويلاحظ السيد طارق متري[٢٤] مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا الأسبق، أنه قضى سنتين في مهمته تحت الحاح –لم يستسِغه– من الليبيين على تقصير المجتمع الدولي تجاه ليبيا وأنه لم ينه مهمته فيها كما يجب.

توطيد نفوذ وجدولة مصالح

إن التدخل الإقليمي والدولي منذ اللحظة الأولى تدخل في معركة وبالسلاح، وإذا كان ذلكم واضحًا أثناء كفاح الليبيين ضد الحرب المسلحة التي أعلنها القذافي على التظاهرات السلمية بين مارس –أغسطس ٢٠١١ فإنه دخل عقب تحرير البلاد ومقتل القذافي في دهاليز السياسة والاستخبارات ذات الدور المهم في الحال الليبي، ورغم ما غُمر به الإعلام عن تدفق السلاح من ليبيا إلى الإقليم فإن ما تم حينها وتحت هذا الغطاء تدفق له نحو ليبيا، وخاصة من دول في الخليج ثُم فيما بعد من دول الجوار، ومن تركيا كما تناقلت وسائل الإعلام، ويبين التحارب الأهلي الذي في عامه الخامس ان السلاح يتوفر كما تدفق الإرهابيين من كل حدب وصوب.

لقد وفر التحارب الأهلي الليبي لدول الجوار إمكانية تصدير أزماتها وخاصة التخلص من الإرهابيين المحليين، وتدفق على ليبيا من ضربوا في «مالي» ومن هجوا من تونس والجزائر ومصر وتشاد، أما السودان فقد اتهم رسميًا من قبل الحكومة الليبية المعترف بها دوليًا بالتدخل في الشأن الليبي، وتم إيقاف طائرة سودانية في مطار الكفرة (جنوب شرق البلاد) مُحملة بالسلاح. وفي هذا

٢٤) مسالك وعرة، طارق متري، في مقدمة الكتاب ما يشير إلى ذلك، ص١٩ – ٢١.

الخضم خيضت حروب جانبية لتصفية الحسابات بين دول الجوار، وحروب تهريب شاركت فيها أيضًا مالطا من خلال تهريب النفط من ليبيا، وكان هناك دافع مسكوت عنه لبعض هذه الدول فكثيرًا ما مثلت ليبيا لهم مصدرًا لدعم القلاقل فيها زمن القذافي، وفي هذه الدول كما البشر تأخذ بالثأر لتوطيد نفوذها وجدولة مصالحها، وقد ظهر أن مشيمة النزاع الداخلي في ليبيا، بل كما في كل الدول، التدخل الإقليمي والدولي.

طبيعة القوى المتصارعة في الحالة الراهنة

قوى تُخفي هويتها!

رغم أن البحث في ماهية حيثية القوى المتصارعة يفترض عادة أن يكون مفتتح البحث، لكن إرجاءهُ تم لغرض جس تضاريس المسألة الليبية والغوص في تمظهرها، لقد خضنا في المعركة لنتبين المتخاصمين من يبدون كما أشباح في الحالة الليبية، فمنهم من يموه هويته، ومن يُنكرها ومن بين بين، كما أن المراقبين يكتفون بتوصيفات عامة، أما الكثير من البُحاث فحاملو سرير بروكست، كما أن التباسات تعيير المجتمع والدولة في ليبيا، الناتج عن أنهما لم يُدرسا ويُبحثا بشكل موسع، تجعل تحديد هوية المتخاصمين مسألة شائكة. من البديهي وما وضحه البحث فيما سلف أن القوى المتصارعة قوى ونخب سياسية متباينة، وقد بان في الأيام الأولى للثورة أن الفئة الأبرز الشباب هم المُكون الرئيس لليبيا وأنهم من طبقة متوسطة، ثم برز القادة من مُعارضي القذافي الذين عادوا من الخارج أو من عاشوا تجربة السجون الطويلة وغالبهم متوسطو الأعمار ومن ذات الطبقة الوسطى، وكذا برزت فئة المحامين من لهم نقابة[٢٥] نشطة خلال فترة طويلة من تاريخ البلاد، وفئة المحامين كانت سباقة في الظهور عن السلطة. لقد شارك في التظاهرات الأولى لثورة ١٧ فبراير التيار

٢٥) انتخب أول مجلس نقابة للمحامين بليبيا ١٩٦١م، ويعود أول قانون خاص للمحاماة بعد الاستقلال إلى العام ١٩٥٤م، يرجع في الخصوص إلى كتاب «المحاماة في ليبيا تاريخًا وواقعًا وتطلعًا»، عمران بورويس – بنغازي، نشر شخصي.

المدني والديمقراطي، أما الجماعات الإسلامية فقد شاركت بعد أيام، وخاصة أخوان ليبيا، وقد كانوا قبيل الثورة قد دخلوا في مُصالحة تاريخية[٢٦] مع النظام بقيادة ابن القذافي سيف الإسلام.

ظهر من اللحظات الأولى التيار الإسلاموي كتنظيمات صارمة تمتلك إمكانات مادية عملت على التحشيد والخطابة ورفع الشعارات الدينية بنبرة عالية، وقد حاول «أخوان ليبيا –الذين هم فصيل من تنظيم دولي– في تلك اللحظة الهيمنة على الأوضاع، فأقاموا على عجل جمعيات ومراكز إعلامية خاصة وأصدروا صحفًا وجلبوا إذاعات «أف أم» وكوّنوا ميليشيا «١٧ فبراير»، وكان من أفرادهم ممن كانوا في الخارج قد عادوا إلى ليبيا بعد المصالحة مع النظام وشرعوا في تأسيس شركات ومدارس وكليات جامعية، وبالتالي لم يكن يعوزهم المال والخبرات الوظيفية، أضف أن الطبيعة الإيديولوجية ذات التراتبية الدينية لهكذا تنظيمات قد ساهمت في انضباطهم، وقد حرصوا لحظتها على استقطاب الشباب ممن هم في مقتبل العمر فيما أنشأوه من مجتمع مدني ومن صحف واذاعات، وصرفوا ببذخ معونات ومساعدات للمحتاجين منهم، كما حرصوا عن عدم الإفصاح عن هويتهم[٢٧].

لقد انبثقت من اللحظة الأولى صراعات سياسية بين التيار المدني من حرص على المظهر السلمي للتظاهرات وبين الجماعات الإسلامية من استثمرت مواجهة القذافي للتظاهرات السلمية بالسلاح وعملت من لحظتها لعسكرة الثورة، وفي غضون أسابيع نشأت بل انبثقت فجأة كتائب مسلحة، وتم لأجل ذلك

٢٦) تمت المراجعة ومن ثم المصالحة العام ٢٠٠٩ وصدر عنها كتاب «مراجعات الجماعة الليبية المقاتلة»، وقام قادة الجماعة بكتابة هذه المراجعات الفكرية والفقهية داخل القسم العسكري بسجن بوسليم في مدينة طرابلس الليبية، وتحت إشراف مؤسسة القذافي للتنمية، اغلب من شارك في تلك المراجعات هم حاليًا قادة في «فجر ليبيا».

٢٧) قام «أخوان ليبيا» خلال الشهور الأولى من ثورة فبراير ٢٠١١م بإنشاء جمعيات وصحف دون أن تعلن الجماعة علاقتها بها، بل أن أعضاء «جمعية الأخوان المسلمين كانوا ينكرون انتسابهم لها، مما جعلني أكتب افتتاحية طالبت فيها الأخوان بالعلنية تحت عنوان مثل شعبي «اطلع وبان عليك الأمان» وذلك بجريدة ميادين الأسبوعية التي كنتُ صاحبها ورئيس تحريرها والتي صدرت في ١ مايو ٢٠١١م.

الاستفادة من «التدريب المسلح» للرجال والنساء الذي كان النظام قد فرضه على الليبيين كافة خاصة من فئة الشباب تحت شعار «الشعب المسلح»، وكنا قد أشرنا إلى «الجماعة الليبية المقاتلة» التي خاضت حرب عصابات مسلحة ضد النظام في التسعينات من القرن، هذه كان أفرادها السجناء قد اطلق سراحهم في المصالحة مع النظام، وعاد أفراد منها من الخارج ولا شك أنها شكلت كتائب واستوعبت أفرادًا جددًا، بذا ولد في رحم الثورة من ساعاتها الأولى صراع سياسي مع التيار المدني وظهر ذلك في اللحظة الاستثنائية لتشكيل «المجلس الوطني الانتقالي».

هذا ما كشفت سرديات الثورة عنه في ما يخص طبيعة اللبنة الأولى للقوى المُتصارعة الأساس، وما تم الإشارة إليه في ثنايا البحث.

مفاصل القوى المتصارعة

القوى المتصارعة أخذت مسارات مفصلية سأوجزها في التالي:

١. كان القذافي وخاصة في مراحله الأولى قد ساهم وبقوة في دعم «التيار الإسلامي»، وأسس لذلك «جمعية الدعوة الإسلامية» وهي من أكبر المؤسسات التي أنشأها منذ انقلابه العسكري في سبتمبر **١٩٦٩م**، وقد بدأ وكأنه ينسخ «الدعوة الإسلامية»، وقد سلمت هذه المؤسسة لأفراد عرفوا بانتمائهم لـ«أخوان ليبيا»، وهذا تُوج عقب مؤتمر المعارضة الليبية في لندن **٢٠٠٥م** ومقاطعة الأخوان له بالمصالحة بين «أخوان ليبيا» والنظام تحت إشراف سيف الإسلام وعادوا إلى البلاد، وأثناء الثورة ساهموا في الصراع السياسي والعسكري وبالدعم المالي خاصة في مدينة مصراته التي خاضت معركة شرسة مع كتائب القذافي، وفي هذه المدينة تم تحالف بين «الأخوان» والتجار ورجال الأعمال، شكل فيما بعد القوى الأبرز المنظمة في الصراع السياسي الليبي بعد أن وسع تحالفاته مع جماعات إسلامية اخري كـ«الجماعة المقاتلة الليبية» وما تبقى من «جبهة إنقاذ ليبيا»، وقد توفر المال السياسي لهذا التحالف خاصة من شخصيات عرفت باستلائها على أموال الدولة.

٢. التيار المدني أكثر تنوع وهو غير منظم بشكل عام، وفصيله الأساس عاش في الخارج نتيجة ما واجهه من عسف نظام القذافي وقد أعدم بعض رموزه في فترة مبكرة، لكن في الفترة الأولى للثورة كان التيار المدني المشارك الأساس، وأبرز زعامات شخصية منه وقادة مثل «محمود جبريل»[٢٨] من فلح في إنشاء «تحالف القوى الوطنية» بشكل عاجل ومبكر، وقد نجح هذا التيار في الاستحواذ على الانتخابات التي أجريت في البلاد سوى في حالة «المؤتمر الوطني» أو «مجلس النواب»، وقد عُدت الانتخابات الليبية الحالة المفارقة بشهادة دولية بما ابانتهُ من خيار لليبيين في صندوق اقتراعهم لصالح تيار مدني ما عُد ليبراليا في صحافة العالم المتابعة لتلك الحالة!.

٣. الجيش الليبي أو ما يمثله الفصيل الذي تمكن «اللواء المتقاعد خليفة حفتر» من إنشائه مما تبقى من جيش في شرق ليبيا ما أسه «قوات الصاعقة» و«قاعدة بنينة الجوية العسكرية»، والقوى المرتكزة في الجبل الغربي بـ«الزنتان»، وأعلن تأسيسه من خلال ما عرف بـ«عملية الكرامة» في مايو ٢٠١٤م، وهذا الفصيل العسكري من القوى المتصارعة يتبع رسميًا «مجلس النواب» الجهة الشرعية المُعترف بها والحكومة المنبثقة عنه لكنه في نفس الوقت يشكل فصيلاً شبه مستقل، وحوله يدور الخلاف السياسي بين الأطراف المتصارعة.

---

٢٨) محمود جبريل عضو في المجلس الوطني الليبي لتحرير ليبيا منذ ٥ مارس ٢٠١١ وأمين مجلس التخطيط الوطني السابق في ليبيا ومدير مجلس التطوير الاقتصادي سابقا، بالإضافة لكونه أمين عام جمعية «الأفق القادم» (جمعية للمستقبليين العرب). خبيرالتخطيط الاستراتيجي ورئيس مجلس إدارة مؤسسة جيتراك الدولية.المؤهل العلمي: دكتوراه التخطيط الاستراتيجي وصنع القرار – علوم سياسية. تولى بعد ذلك تنظيم وإدارة العديد من برامج التدريب لقيادات الإدارة العليا في كثير من الدول العربية منها مصر والسعودية وليبيا والإمارات العربية والكويت والأردن والبحرين والمغرب وتونس وتركيا وبريطانيا، انتخب رئيسا لحزب تحالف القوى الوطنية في ليبيا وهو تحالفٌ سياسي ليبي يتشكل من مجموعة من الأحزاب السياسية الصغيرة وبعض الشخصيات القيادية. صوت للتحالف المحسوب على التيار المدني غالبية الناخبين في ليبيا ليحصد غالبية المقاعد المخصصة للأحزاب السياسية في الانتخابات العامة التي جرت في أنحاء ليبيا في ٧ يوليو ٢٠١٢. ويميل هذا التحالف إلى الفكر الليبرالي ينادي بإسلام معتدل وديمقراطية ودولة مدنية.

٤. هناك فصائل صغيرة أخرى متباينة لكنها لا تمثل عنصرًا رئيسًا من القوى المتصارعة، وان كانت تبدو مستقلة فهي قوى تُستغل من هذه الأطراف أو تلك خاصة الخارجية والمخابراتية منها، وتظهر كما طرف مشاغب يضع الدواليب في العصي كمثل مجموعات تدعي بولائها للنظام السابق ما لم يعد له وجود على الأرض، وهذه تفرزها حالة الاشتباك القائمة وهي ظاهرة إعلامية في الغالب.

مآل الصّراعات في ليبيا واتجاهاته في المستقبل المنظور

ليبيا النقطة الفاصلة بين السيسي والسبسي!

أولًا: كما انبثقت في الربيع العربي ١٧ فبراير ٢٠١١م الثورة الليبية، وتشكلت بعيد الثورة التونسية ١٤ يناير والثورة المصرية ٢٥ يناير، فإن أواصر مع هاتين الثورتين ومآلهما تشدا الحالة الليبية حتى اللحظة. وقد انفجر الصراع صريحًا وصارخًا بعد أن نجح الجيش في مصر في استئصال «خوان مصر» من السلطة بل وطردهما حيثما هم، والعودة المتوقعة للتيار المدني التونسي «البورقيبي» إلى السلطة، لحظتها أعلن «أخوان ليبيا» وحلفاؤهم الحرب المسلحة والمعلنة على التيار المدني في ليبيا بعد أن تفاقم الوضع بالنسبة للتيار الإسلامي في ليبيا من خلال «صندوق الاقتراع» «مجلس النواب»، ومن ثم اعلن بدء «معركة الكرامة» للواء حفتر، وكان الاستيلاء على «طرابلس العاصمة» كما أعلن من تحالف «فجر ليبيا» حالة استباقية لما من المتوقع أن يحدث في طرابلس الغرب كما حدث في القاهرة. هكذا الأوضاع الليبية بقيت متوترة وفي حالة حرب بين أن تنجح العملية الديمقراطية أو يتم نجاح مشروع بناء جيش واستيلائه على السلطة وفي نفس الوقت. هذان المشروعان هما على الأرض ولكنهما في ليبيا الحالية وفي الموجة الأولى من الربيع كما لو أنهما سراب الصحراء الليبية لعدم توفر المقومات الضرورية لسيطرة أحدهما.

ثانيًا: إن فشل التيار الإسلامي في ليبيا وجناحه المتطرف، يوكده نشأة الدولة الحديثة وانبثاقها من الحركة الإصلاحية الدينية «السنوسية»، ودولة القذافي التي فيها «القرآن شريعة المجتمع»، وفشل هذان النظامان في انشاء الدولة الحديثة على الأرض ما ساهم في أن يعطى – شعبيًا – بالظهر لخطاب التيار الإسلامي، ومثل أُس نجاح التيار المدني على الأقل عبر «صناديق الاقتراع».

ثالثًا: يرجح كل ما يحدث على الأرض الدور الدولي في ليبيا كما شهدنا ضرورته في اللحظة الأولى للثورة، يرجح ذلك ما يتم من معارك عسكرية ومن سيطرة للجماعات الإرهابية على بؤر من الأراضي الليبية كـ«سرت» وموقعها في قلب مثلث النفط الليبي، مع ازدياد ارتباط ليبيا بمسألة الإرهاب الدولي خاصة «داعش».

أخيرًا المآل...

يقول المفكر التونسي هشام جعيط: «التنبؤ بما يحدث غدًا أمر لا معنى له»، لكن هذا لم يمنع البشر من أن يُجذفوا في بحر الظلمات مستقبلهم، واني أعتبر المسألة الليبية هي من نتاج مهب الربيع العربي وبالتالي خروج ليبيا من أزماتها بالمعني التاريخي مُستندٌ إلى:

١. الربيع العربي جاء مُتأخرًا كثيرًا عن موعده في الإقليم، ولكن دوليًا هو كما حصاد لانهيار عالم قديم انتهت فيه حرب باردة استغرقت عقودًا وأنتجت رواسخ لم تنته بعد.

٢. الربيع العربي كما الثورات البشرية التي تتخذ مسارات ومستويات عدة، وتخرج في موجات متقطعة كما تبدو لكنها في الحقيقة متصلة، ولهذا نحن في الموجة الأولى من هذا الربيع ما يبان كما الخريف.

٣. ان الربيع العربي ما خرج من القمقم عبر عملية انتحار: احراق جسد «بو عزيزي»، حتى الساعة تتالى العمليات الانتحارية فيه كتعبير صارخ عن تراجيديا التحول في الشرق الأوسط الذي هو العالم القديم ومهبط الحضارة الإنسانية وأديانها، وهذا التجسيد الظاهر للأزمة تعبير صارخ على أن المنطقة

محشورة في زقاق تبدو فيه الحياة كما لم تمر أسابيع من عام ٢٠١١م إلا والثورات اندلعت في العديد من الموت أو أن الموت الوسيلة الأقصى لاقتناص الحياة.

٤. الربيع العربي الظاهرة الثورية التي تحدث للمرة الأولى في تاريخ الشرق الأوسط الحديث أي خروج شعوب المنطقة عن عقالها، هذا الخروج الذي ما هو ظاهر منه مقدمات لنتائج لم تفصح بعد عن مكنونها رغم ما يلطخ المشهد من دماء، وهي أيضًا قد تكون من ملامح الموجة الثانية في ربيع يعم العالم ويعيد تشكيله ويعيد العالم القديم إلى المشهد كما لم يكن.

وأخيرًا نحن في منطقة فيها المسكوت عنه أكثر مما هو مفصح عنه، كان الاستعمار هو البلاء والآن الداخل هو البلاء المطلق، كانت إسرائيل الدولة الدينية «الخنجر المسموم المغروس في قلب الأمة» والآن تقع في كوكب أخر، من مطلقات إلى مطلقات وفي هذا «داعش» أيقونة للمذبحة لكنها كما شبح منزل من السماء.

المراجع

آذر نفيسي، (أشياء كنت ساكتة عنها – ذكريات)، ترجمة علي عبد الأمير صالح، منشورات الجمل، الطبعة الأولى ٢٠١٤م.

آرنولد توينبي الوحدة العربية آتية من النيل إلى النيجر، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٨م.

ماري. لي لوبرانو، تاكسي إلى بنغازي، ترجمة خالد محمد جهيمة، دار الفرجاني، طرابلس الغرب – الطبعة الأولى ٢٠١٣م.

تيموثي ميتشل، ديمقراطية الكربون، السلطة السياسية في عصر النفط، ترجمة بشير السباعي وشريف يونس، ط(١) المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤.

ميلان كونديرا، الطفل المنبوذ، ترجمة رانية خلاف، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة – الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

عمر بن اسماعيل، انهيار الاسرة القره مانلية، دار الفرجاني، طرابلس الغرب – الطبعة الأولى ١٩٦٦م.

مفتاح السيد الشريف، الصراع من أجل الاستقلال، دار الفرات للنشر والتوزيع، بيروت – الطبعة الأولى ٢٠١١م.

مفتاح السيد الشريف السنوسية، دار الاستقلال ومكتبة وهبة، القاهرة – الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، مراجعة يوسف المجريسى، مركز الدراسات الليبية – أكسفورد، تاريخ النشر، ٦٥١ ط ١ ١٩٤٨/ط ٢، ٢٠٠٠م.

معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الأول (الديمقراطية) – الطبعة الأولى ١٩٧٦، طرابلس الغرب.

مالك أبو شهيوة، لماذا تخلفت ليبيا (هكذا حكم العسكر) – الطبعة الأولى ٢٠١٥، دار الرواد، طرابلس، ليبيا.

طارق متري، مسالك وعرة – الطبعة الاولى ٢٠١٥، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان.

روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا، ت ايهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الطبعة الأولى، يناير ٢٠١٥.

الدوريات

مجلة عمران: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ١٥، مج الرابع، شتاء ٢٠١٦.

مجلة الجديد: تصدر عن لندن، العدد ١٣، فبراير ٢٠١٦.

جريدة ميادين: ميادين للنشر والاعلان والتدريب، بنغازي، ليبيا.

الجلسة الثانية

دور الجيش والقوى العسكرية

دور القوى العسكرية والأمنية وتأثيراتها على تحديد مسارات التحول الديمقراطي
حالة اليمن

د. محمد أحمد علي المخلافي*

المقدمة

لم يكن موقف القوى العسكرية والأمنية في بلدان الربيع العربي موحدًا تجاه ثورات التغيير، وإنما تعددت المواقف حسب البنية للمؤسستين، فحيثما كانت توجد مؤسسة موحدة للجيش امتنعت المؤسسة عن الاستمرار في قمع الثورة وسفك الدماء، وسمحت بإسقاط العوائل الحاكمة كما حدث في مصر وتونس، لكن البلدان التي كانت فيها المؤسستان العسكرية والأمنية غير موحدة، كانت عبارة عن أجهزة منفصلة وتختلط فيها المهام العسكرية بالمهام الأمنية، وتخضع هذه الوحدات لقيادة أفراد عائلة الرئيس، وعقيدتها العسكرية

* دكتور في القانون ومحامي وباحث اول–استاذ في مركز الدراسات والبحوث اليمني ووزير الشؤون القانونية في حكومة الوفاق الوطني في الجمهورية اليمنية ديسمبر ٢٠١١.

والأمنية تتمثل بالولاء للرئس وعائلته، فقد إنشقت بعض الوحدات والأفراد ووقفت إلى جانب الثورة، لكن القوام الأساسي للقوى العسكرية والأمنية قوى النخبة وقفت إلى جانب النظام السياسي كما حدث في اليمن وسوريا وليبيا وهذه الورقة ستتناول حالة اليمن.

تستهدف هذه الدراسة تحديد الدور الذي لعبته القوى العسكرية والأمنية في اليمن لمنع التغيير والانتصار للثورة المضادة.

تتكون هذه الدراسة من فقرتين:

الفقرة الأولى: (خلفية) تبين الأسباب والعوامل التي مكنت الثورة المضادة للنظام القديم والنظام البائد من تسخير قوى الجيش والأمن للانقلاب على العملية السياسية ومنع التغيير.

الفقرة الثانية: موقف الجيش والأمن من ثورة التغيير.

تناولت هذه الفقرة طبيعة البنية للقوى العسكرية والأمنية التي جعلها موالية للنظام التسلطي والحفاظ على هذه البنية خلال الفترة الانتقالية، الأمر الذي تمكنت معه قوى الثورة المضادة من الإعداد والتنفيذ للثورة المضادة.

خلفية

اندلعت الثورة الشبابية الشعبية في ١١ فبراير ٢٠١١م بعد انسداد سياسي طويل منذ حرب ١٩٩٤م وبعد انتقال الدولة في اليمن من مرحلة الدولة الرخوة إلى مرحلة حافة الدولة الفاشلة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وصيرورة الفساد نظامًا متحكمًا، ووصول النخبه الحاكمة إلى العجز الفعلي عن الحكم، وبالتالي، إلى حالة من عدم الاكتراث بالمجتمع ومعاناته والاكتفاء بديمقراطية الواجهة والسعي لتوريث الحكم، وفي ظل هذه الظروف المواتيه للثورة ثمة عاملان مباشران دفعا باندلاعها في تلك اللحظات، وهما:

الأول: نجاح الثورة في كل من تونس ومصر من إسقاط العائلتين الحاكمتين، وكان يوم ١١ فبراير هو اليوم الذي استقال فيه رئيس النظام المصري.

الثاني: وضع اللقاء المشترك وشركاه برنامجًا احتجاجيًا سلميًا ضمن خطة تمتد من يناير حتى ٢٧ أبريل ٢٠١١م لمناهضة إجراء انتخابات غير ديمقراطيه كانت السلطة تسعى إلى التفرد بها، وبدأت بتنفيذ الخطة منذ مطلع يناير وحشد الجماهير تحت شعار «الهبة الشعبية».

بفعل العامل الأول وضع سقف للهدف العام للثورة، أعلى من السقف الذي وضعه اللقاء المشترك وشركاه–تغيير شروط إجراء انتخابات حرة ونزيهة، أما هدف الثورة فتمثل بالتغيير والقضاء على توجه توريث الحكم وتحقيق إقامة الدولة المدنية الحديثة.

بعد اندلاع الثورة بأيام أعلن اللقاء المشترك وشركاه دعم الثورة وتبنى شعارها «التغيير».

اتسمت الثورة الشبابية الشعبية بسمتين رئيسيتين:

الأولى: سلميتها من جهة نساء ورجال الثورة، إذ تصدى الشباب في الساحات والمسيرات لإرهاب الدولة ورصاصها بأجسادهم، لكن السلطة العائلية استخدمت الجيش والأمن الموالين للرئيس وعائلته لقتل المتظاهرين والتنكيل بشباب الثورة، ولم يتخلف عن تنفيذ أوامر الرئيس إلا جزء صغير من الجيش المتمثل بالفرقة الأولى مدرع وعدد قليل من منتسبي الوحدات الأخرى في الجيش والأمن.

الثانية: مدنيتها، إذ تمثل قوام صفوف الثورة بالمجتمع المدني وعلى وجه الخصوص الشباب، وفي مقدمتهم الطلاب والمرأة الذين لعبوا الدور الأساس في التضحية والتعبئة الثورية.

إذن طابع الثورة اتسم بالنظافة ومرد ذلك أن القوى المدنية لعبت الدور السياسي فيها، إذ كان ضحاياها من الشباب، بما في ذلك أبناء القبائل الذين كانوا يشاركون بالاعتصامات في ساحات الحرية والتغيير والمسيرات والمظاهرات ولم يحملوا السلاح، وبذلك استطاعت الثورة وبدماء شبابها حقن دماء اليمنيين ومنع انزلاق البلاد إلى حرب أهلية، وهو عكس ما قامت به الثورة المضادة بعد ثلاث سنوات من عمر الثورة، كما يتبين لاحقًا، وكان نجاح الثورة المضادة بدون شك بسبب عوامل إخفاق للثورة، وهي عوامل متعددة ونشير هنا بإيجاز إلى أهمها، بما يتناسب مع موضوع الورقة:

عوامل الإخفاق

إن عددًا من عوامل الإخفاق، من دون شك، مكنت الثورة المضادة من الانقلاب على العملية السياسية، ومنها، ما هو مرده إلى الثورة وقواها، وأخرى ترجع إلى الثورة المضادة وقواها، وهنا نتوقف عند ثلاثة عوامل رئيسة: الخذلان في صفوف قوى الثورة، واستراتيجية الفشل وعدم نقل السلطة على النحو الآتي:

الخذلان في صفوف قوى الثورة

بدأ الخلاف يدب في صفوف القوى الداعمة للثورة وهي لاتزال في ساحات الحرية والتغيير، وبدأت الخلافات الجزئية والبسيطة؛ مثل التنافس للسيطرة على منصات الخطابة وعلى قيادة الحركات الشبابية المشتركة، لكن القاسم المشترك ظل قائمًا والمتمثل بالتغيير وإقامة الدولة المدنية الحديثة.

عند الانتقال إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل تم السعي لتحقيق أمرين:

الاول: الحفاظ على ما تم التوافق عليه في وثيقة الإنقاذ الوطني ولاسيما ما يتعلق بأسس النظام السياسي الديمقراطي وحقوق الإنسان.

الثاني: التواصل إلى توافق بشأن القضايا التي ظلت خلافية بين أحزاب اللقاء المشترك، وفي مقدمة ذلك التوافق على شكل الدولة.

تمكن ممثلو أحزاب اللقاء المشترك من التوافق على الأمرين، أي الحفاظ على ما ورد من توافق في وثيقة الإنقاذ وعلى الأخذ بشكل الدولة الاتحادية المكونه من عدد من الأقاليم، غير أن هيئات بعض الأحزاب لم توافق على ما تم التوصل إليه من اتفاق، وطرحت تصوراتها المختلفة في مؤتمر الحوار الوطني. وصارت الأحزاب الداعمة للثورة تواجه بعضها في مؤتمر الحوار الوطني وترتب على ذلك التقاء موضوعي مع حزب النظام القديم (المؤتمر الشعبي العام) وخاصة في ما يتعلق بتقسيم الدولة الاتحادية إلى إقليمين (الاشتراكي) وستة أقاليم (المؤتمر الشعبي لعام والتجمع اليمني للإصلاح) وموضوع العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان.

انعكس هذا الخلاف على الكتلة البرلمانية والفريق الحكومي للقاء المشترك، وبالتالي على أداء الرئيس والبرلمان والحكومة في الفترة الانتقالية، وعلى إنجاز مهام الفترة الانتقالية وعملية نقل السلطة برمتها.

لقد نجحت فكرة التغيير بفعل تضافر جهود تحالف اللقاء المشترك وشركائه المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية، ووضوح الرؤية لتحقيق الانتقال الديمقراطي، التي كانت أسسها قد تم التوافق عليها في وثيقة «رؤية للإنقاذ الوطني»، وبالتالي، نجاح الثورة الشبابية السلمية في قبول الجميع بضرورة تغيير النظام التسلطي، عبر فترة انتقالية تدار بالتوافق بين التحالف والنظام القديم وحزبه، وكانت الخطوة العملية الأولى هي الشراكه في تشكيل الحكومة، وتوقفت الشراكة ونقل السلطة عند هذا المستوى، ولكن ما إن تشكلت، ظهر التباعد وعوامل الفرقة بين أحزاب اللقاء المشترك وغياب التنسيق المشترك لتحقيق الخطوات العملية المنفذة لمهام المرحلة الانتقالية الثانية بعد انتخاب الرئيس، وبرزت لدى الشريك الجديد نوازع النظام القديم الذي لازال في الواقع قائمًا، مثل تقاليد دولة الغنيمة، وعلى وجه الخصوص، السعي للحصول على أنصبة في الوظيفة العامة، وعلى الرغم من الاتفاق في إطار الهيئة العليا للقاء المشترك وبمشاركة من قيادة المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية والفريق الحكومي على احترام وحياد الوظيفة العامة وإخضاعها للتدوير الوظيفي، إلا أن هذا الأمر ظل سببًا للخلاف بين أحزاب اللقاء المشترك، وكانت ردة الفعل سلبية بعدم إحداث تدوير وظيفي وفقًا لقانون التدوير الوظيفي، وكذا اللائحة التنفيذية ومدونة الحكم الرشيد اللتان أصدرتها حكومة الوفاق الوطني، ومثل الأمر فرصة سانحة لدائرة النظام القديم ورئيسه التي ظلت محيطة بالرئيس الانتقالي، للحفاظ على استمرار ولاء أجهزة الدولة للرئيس السابق وعائلته وفي مقدمة تلك الأجهزة قوى الجيش والأمن وترتب على هذا الموقف السلبي أمران:

الأول: استمرار سيطرة النظام القديم على الوظيفة العامة والتي كان معيار التعيين فيها الولاء، وليس التأهيل والكفاءة.

الثاني: اتخاذ موقف سلبي من الحكومة وافتقادها للدعم، وعمل فريق اللقاء المشترك وشركاؤه في الحكومة من دون أي مستوى من التنسيق مع المجلس الوطني لقوى الثورة، وكذلك الحال في مجلس النواب عدا حالات استثنائية، ما جعل مبدأ اتخاذ القرار بالتوافق في الحكومة ومجلس النواب لصالح المؤتمر الشعبي العام وحلفائه (النظام القديم) الذي اعتمد استراتيجية

الفشل، وتمكن فريقه في الحكومة من إفشال تنفيذ الكثير من مهام الفترة الانتقالية ونقل السلطة، ومن أبرز ذلك إفشال إقرار مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وإقرار مشروع قانون استرداد الأموال المنهوبة، ونقل السلطة المحلية بعد انتهاء ولاية المجالس المحلية، وإفشال مساهمة الحكومة في أعمال مؤتمر الحوار الوطني وتقديم الرؤى إلى المؤتمر، ومن ذلك، مقترح بمبادئ وأسس الدستور الجديد وعدد من مشاريع القوانين الأخرى. وما تم إقراره في الحكومة جرت إعاقته في مجلس النواب، وكانت الإمكانية الوحيدة للحيلولة بين الرئيس السابق وتنفيذ استراتيجية الفشل أن يمارس رئيس الجمهورية صلاحياته التي قامت عليها شرعية الفترة الانتقالية، اذ منحته آلية تنفيذ العملية الانتقالية صلاحية اتخاذ القرار في حالة عدم التوافق في مجلسي النواب والوزراء، لكن الرئيس لم يستخدم هذه الصلاحية، وبذلك فتح الباب على مصراعيه لتحقيق استراتيجية النظام القديم، استراتيجية الفشل.

استراتجية الفشل

لقد قُبل النظام القديم بإشراكه في الحكومة، وهي الجزئية الوحيدة التي تم فيها نقل السلطة، وذلك في إطار اعتماده استراتيجية الفشل التي تمكن من خلالها من منع التغيير وإعاقة أو تأخير إنجاز مهام المرحلة الانتقالية الثانية، بما في ذلك إطالة مدة انعقاد مؤتمر الحوار الوطني وتعطيل أداء الحكومة ورئاسة الدولة، وذلك لمنع اي تغيير أو تقدم يمكن أن تحرزه الحكومة. وتمكن من تنفيذ هذه الاستراتيجية بفضل احتفاظه بالسيطرة على هيئات الدولة وأجهزتها. ويشمل ذلك الهيئة التشريعية ومؤسستي الجيش والأمن والأجهزة الرقابية والتنفيذية. وتمثلت شراكة اللقاء المشترك وشركائه بمجرد المناصفة في الوزراء لاغير، وأي وزير من هؤلاء حاول إحداث تغييرات في وزارته وإنجاز مهام تندرج ضمن خطوات التغيير أو باتجاه التحديث جرى استخدام الآلة الإعلامية الضخمة التي يمتلكها المؤتمر الشعبي العام وخبرة الاجهزة الخاصة بالكيد وخاصة أجهزة الاستخبارات العسكرية والسياسية لشن حملة

تشويه وإرهاب ضده واستهداف حياته واستخدام مجلس النواب بصورة فجة ومباشرة لتنفيذ هذه الاستراتيجية وإخضاع الوزراء وابتزازهم، أما فريق النظام القديم في الحكومة فقد كان محكومًا كليًا باستراتيجية الفشل ومنفذًا لها، عدا عدد محدود من الوزراء والذين واجهوا نفس الضغوط والابتزاز، وأبعدت الحكومة بصورة كلية عن إدارة الملف العسكري والأمني، ولم يقدم إليها أي تقرير مكتوب عن وضع المؤسستين، وبالأصل ما كان بمقدور وزيري الدفاع والداخلية فعل ذلك بدون توجيه من القائد الأعلى للقوات المسلحة – رئيس الجمهورية الذي تتبعه مباشرة الأجهزة الأمنية، ولعل مرد ذلك أن الرئيس لم يكن يشعر بالقلق من استمرار ولاء الجيش والأمن للرئيس السابق وعائلته.

من هنا فإن جانبًا رئيسيًا من تعثر إنجاز مهام الحكومة الخاصة بالفترة الانتقالية، وقوعها بين مخالب النظام القديم واستراتيجيته المتوحشة التي أضعفت الكثير من أعضاء الحكومة.

إذن افتقر التغيير إلى القوى الداعمة، فيما امتلك النظام القديم عناصر القوة المادية: الجيش والأمن والمال علاوة على اعتماد استراتيجية الفشل، وكل ذلك مكنه من الحفاظ على استمرار النظام دونما تغيير وعدم نقل السلطة، وأما الطرف المتبني للتغيير «اللقاء المشترك وشركاؤه» فقد غابت استراتيجيته في دعم التغيير ومعها غابت الخطوات الحكومية لتحقيق مهام الفترة الانتقالية، وترك الجيش والأمن في قبضة النظام القديم.

عدم نقل السلطة

التغيير في إدارة الدولة ما كان يمكن ان يتحقق بالشراكة في جزء من الحكومة وإنما بتغيير النظام القديم ونقل السلطة غير ان النظام القديم استمر مسيطرًا على هيئات ومؤسسات الدولة: مجلس النواب، مجلس الشورى، المؤسستين العسكرية والأمنية والأجهزة الرقابية والسلطة المحلية، وبالتالي، لم يكن بالإمكان موضوعيًا إعمال مبادئ الحكم الرشيد أو دحر الفساد أو إحداث تحول في العقيدة العسكرية والأمنية القائمة على الانتماء المناطقي والقبلي

وللرئيس وعائلته. وكانت مهمة إنهاء حالة الفشل الذي وصلت اليه الإدارة الحكومية في ظل النظام القديم تتطلب إنهاء احتكار الوظيفة العامة والشعور بامتلاكها، وذلك بتطبيق التدوير الوظيفي وإحداث تغيير هيكلي وقيادي عملياتي للمؤسستين العسكرية والأمنية، وعلى الرغم من إقرار الحكومة اللائحة التنفيذية لقانون التدوير الوظيفي ومدونة الحكم الرشيد، لكن التدوير الوظيفي لم يطبق عمليًا عدا بعض الاستثناءات في عدد محدود من الوزارات، ما جعل حتى الوزارات التي تولاها وزراء من المجلس الوطني تعمل في سياق النظام القديم وسلطته وجيشه وأمنه.

لقد جددت الحكومة التزامها بالتدوير الوظيفي في سياق معالجة آثار حرب ١٩٩٤ وذلك من خلال مصفوفة الاجراءات التنفيذية للنقاط العشرين والإحدى عشرة، غير أنها لم تحظ بالتطبيق، ولم تستطيع الحكومة إعادة من أبعدوا قسرًا من المؤسستين العسكرية والأمنية بسبب الموقف الرافض لرئيس الدولة.

كل هذا مكن النظام القديم من استخدام جهاز الدولة لمنع التغيير وإعاقة تنفيذ مهام الفترة الانتقالية، ومكنه من تحويل القوات المسلحة والأمن إلى ميليشيات تخضع لأمر الرئيس السابق وعائلته، وجعل السلطة المحلية آلية للحشد والتمويل لتنفيذ الانقلاب على العملية السياسية وشرعية المرحلة الانتقالية واستخدام مجلسي النواب والشورى لتبرير الثورة المضادة.

إذن هذه العوامل الرئيسية الثلاثة يضاف إليها تلكؤ المجتمع الدولي والداعمين للانتقال الديمقراطي في تقديم الدعم الاقتصادي لليمن، وهذه وتلك مثلت عوامل أخرى لإخفاق عملية التغيير بالتوافق الوطني، وما كان سببًا للتخلي عن التغيير الثوري المتمثل في درء الحرب الأهلية لم يتحقق بل مكن النظام القديم من الإعداد لحرب أهلية في شمال اليمن وجنوبه وبالتحالف مع الحوثي والإقدام على الثورة المضادة.

وهنا يطرح السؤال لماذا تخلى علي عبدالله صالح وعائلته عن السلطة ولم يتم تفجير الحرب الأهلية العام ٢٠١١م طالما يمتلك إمكانية استخدام الجيش والأمن ضد الثورة، وما حاجة العائلة إلى اللجوء للتحالف مع النظام البائد الممثل بعائلة الحوثي وأتباعهم؟

لا نحتاج إلى إثبات أن الثورة المضادة تقوم على تحالف النظام البائد والنظام القديم لأنه أمر ثابت وجلي، لكن ما يحتاج إلى إيضاح هو لماذا لم يقدم على عبدالله صالح وعائلته على إشعال الثورة المضادة عام ٢٠١١م وما حاجته للتحالف مع عائلة تدعي الحق الإلهي في الحكم؟

مسار الحرب وإعلامها يبين أن النظام القديم كان بحاجة إلى إيديولوجية النظام البائد والمتمثلة في الحشد السلالي والطائفي، وخلق وعي زائف بوجود حرب مقدسة، واستخدام عائلة الحوثي للدعوة إلى هذه الحرب، واستخدام ميليشيات الحوثي كواجهة يتخفى خلفها وتخفي استخدامه الجيش والأمن كميليشيات للتنصل من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها هذه الميليشيات، وتنصله عند الضرورة من تلك الحرب واستهدافها للمحيط العربي لخدمة مصالح دولة إيران، وليس ثمة فرق من الناحية القانونية بين المقاتلين الموالين لعائلة الحوثي والمقاتلين الموالين لعائلة علي عبدالله صالح، لأن من كان ينتمي إلى الجيش والأمن قد تحول إلى ميليشيا بمجرد ان صار تحت قيادة غير شرعية ممثلة بعائلة علي عبدالله صالح والحوثي.

موقف الجيش والأمن من ثورة التغيير ودوره في الثورة المضادة

تعامل الجيش والأمن مع ثورة ٢٠١١م من منطلق عقيدته العسكرية والأمنية والمتمثلة بالولاء للرئيس وعائلته والولاء لقبائلهم الموالية للعائلة، ومرد ذلك حالة موضوعية تتعلق بفقدان المؤسستين العسكرية والأمنية لطابعها الوطني بعد ان حولها الرئيس السابق إلى مؤسستين عائليتين تحميان أمن العائلة وحدودها، هي حدود القبيلة التي ينتمي إليها قادة المؤسستين والانتماء إليهما خضع لمعيارين:

معيار الولاء للرئيس وعائلته، ومعيار جيوسياسي. ومن هذا المنطلق نظر الجيش والأمن إلى قطاع واسع من الشعب على أنه عدو للدولة، وبالتالي، تعامل مع الثورة السلمية بصورة وحشية وصلت إلى إحراق ساحات الاعتصام بمن فيها والقتل العمد وارتكاب جرائم ضد الإنسانية بصورها المختلفة، ويرجع ذلك،

إلى أن الجمهورية اليمنية قامت في مايو ١٩٩٠م باتحاد دولتين لكل منها مؤسساتها المدنية والعسكرية ذات التوجه السياسي والفكري المتعارض إيديولوجيًا وعدم تجانس المؤسستين من حيث الكفاءة المهنية والعقيدة العسكرية والأمنية ومنهج العمل ما جعل الاندماج للمؤسستين أمر غير ممكن التحقق الأمر الذي أفضى إلى بقائها مؤسسات منفصلة ومتضخمة وانقسام الولاءات. ومارس رئيس الدولة يومئذ ومن معه الفساد والإفساد الممنهج للأفراد والجماعات في الجيش والأمن لتغليب الولاء للرئيس وعائلته ولصالح العصبية الجيوسياسية التي يحتمون بها، ما قاد إلى المزيد من التوترات والأزمات السياسية التي أدت إلى حرب ١٩٩٤م وكان من أهدافها تصفية المؤسستين العسكرية والأمنية من القوى القادمة من خارج العصبية الجيوسياسية، وبالتالي، غير الموالية للرئيس وعائلته، وتحقيقًا لهذه الغاية تم إبعاد عشرات الآلاف من منتسبي القوات المسلحة والأمن، خاصة من أبناء الجنوب مع إقصاء من منتسبي المؤسستين المشكوك في ولائهم من أبناء الشمال، وتم الإقصاء بتدابير انتقامية: التسريح والفصل وعدم الترقية والتعيين والإحالة إلى التقاعد قبل الأوان، أي دون حلول أحد الأجلين، الأمر الذي ترتب عليه أن صارت العقيدة العسكرية والأمنية تتسم بالولاء الشخصي للرئيس وعائلته بالدرجة الأولى ثم الولاء القبلي والمناطقي والتي نخرت جسد المؤسستين العسكرية والأمنية وأضعفت من هيبتها ودورها في الحفاظ على امن الوطن والمواطن وعطلت مهامها الدستورية-القانونية الناظمة والمحددة لدورها في أداء الوظيفة الدفاعية والأمنية وحماية المجتمع، وبعد حرب ٩٤م لجأت السلطة إلى ملء الفراغ الذي خلفه إقصاء شراكة المجتمع السياسي ومنظمات المجتمع المدني بالتمدد في هذا الفراغ عبر قوات عسكرية خارج بنية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية مثل الحرس الجمهوري والأمن المركزي وإيجاد المزيد من الاجهزة الأمنية ذات الولاء لشخص الرئيس وعائلته، ما جعل علاقة هذه القوة العسكرية والأجهزة الأمنية مع الأحزاب والمواطن علاقة عداء وإخافة، وتم الخلط بين الأمن والقوات المسلحة بحكم توحد المهمة في حماية الرئيس وعائلته وحكمه فقط. وفقدت الرقابة كليةً على أداء أجهزة الأمن والوحدات العسكرية المماثلة وموازناتها خاصة بعد أن صار حزب السلطة يمتلك أغلبية كاسحة في مجلس النواب واستمر هذا الحال خلال الفترة الانتقالية.

عند اندلاع الثورة الشبابية الشعبية في ١١ فبراير ٢٠١١م تمترس نظام الفساد والإفساد خلف هذه القوة التي جعلت من نفسها خصمًا لدودًا لقطاع واسع من المجتمع وشرائحه المتعددة وقواه السياسية والاجتماعية المختلفة، وبالتالي، كان من شروط نجاح التغيير هو سرعة إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن وإدماجها فعلًا في القوات الأخرى من القوات المسلحة وأجهزة الأمن العام، لكن عدم حدوث هذا الدمج جعل الرئيس السابق يستمر في سيطرته على وحدات الحرس الجمهوري والأمن المركزي والحفاظ على ولائهم له ولعائلته وتمكن من تحويل هذه الوحدات إلى ميليشيات استخدمها مع حليفه الحوثي في الثورة المضادة إلى جانب الميليشيات القبلية المشتركة.

لقد كانت الشهور الأولى للعملية الانتقالية حاسمة لتغيير هاتين المؤسستين لوجود الثوار في الساحات واستمرار الحالة الثورية وتوهجها وضعف حظوظ الثورة المضادة بالنجاح في تلك اللحظة ووجود ضرورة قصوى لإعادة هيكلة المؤسستين العسكرية والأمنية وإعادة تأهيل كوادرها وتغيير العقيدة العسكرية والأمنية، وكانت الخطوة الاولى تتمثل في اعادة القيادات العسكرية والأمنية من المحافظات الجنوبية والشمالية الذين تم اقصاؤهم بعد حرب ١٩٩٤م وإجراء تغيير في القيادات العسكرية والأمنية وتحقيق الهيكلة في أرض الواقع. وهذه الفرصة ظلت سانحة خلال عامي ٢٠١٢ – ٢٠١٣م لكنها لم تستغل من قبل الرئيس، الانتقالي الذي احتكر الملف العسكري والأمني وأضاع مع هذا الاحتكار الفرصة السانحة للتغيير بأقل كلفة، ولو كان هذا الأمر لم يحدث، لما حدثت الثورة المضادة، ولكن إضاعة الفرصة كان ثمنها باهضًا ومكنت تحالف النظام القديم والبائد من قطع عملية الانتقال والعملية السياسية والتحول الديموقراطي ومن اغتصاب السلطة وتكرار حرب ١٩٩٤م بصورة مأساة وملهاة معًا، إذ كان علي عبدالله صالح ومعه الجيش والأمن يتمتعون بالصفة القانونية في حرب ١٩٩٤م بينما كانت حربهم الأخيرة على اليمن بما في ذلك على المحافظات الجنوبية خاصة مدينة عدن دونما صفة قانونية، وبالتالي، فإن المحاربين وقيادتهم لا ينطبق عليهم إلا الوصف القانوني للعصابة المسلحة، وعلى أعمالهم وصف الجرائم المنظمة ضد الشعب وممتلكاته،

علاوة على فرق جوهري يتمثل في ان الحرب الثانية تمكن تحالفها من إضفاء البعد الإيديولوجي الديني المذهبي بينما في الحرب الأولى كان منحى التكفير سياسيًا وليس مذهبيًا.

لقد اقتصرت التغييرات في الجيش والأمن على إعادة تدوير القيادات العليا للجيش والأمن، وفي حالة التغيير، فإن البدائل كانت من الموالين للنظام القديم، وفي الغالب من الموالين مباشرة للرئيس السابق وعائلته، ثم بعد ذلك جرت تعيينات ذات بعد سلالي بعد أن مكن الجيش والأمن ميليشيات الحوثي من الدخول إلى العاصمة.

أما ما سميت بالهيكلة فكانت مجرد تغيير مسميات، على الرغم من ان إعادة هيكلة الجيش والأمن وإصلاح المؤسستين من المهام الرئيسية للفترة الانتقالية بمرحلتيها طبقا للفقرتين (١٦، ١٧) من اتفاق آلية تنفيذ العملية الانتقالية، وهي مهمة أنيطت بلجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار برئاسة رئيس الجمهورية الذي كان يطمئن ويركن إلى القيادات العسكرية والأمنية المعروف ولاؤها للرئيس السابق.

طبقًا لاتفاق الآلية التنفيذية حدد إصلاح القوات المسلحة والأمن بمهمتين رئيسيتين :

الأولى: مهمة عاجلة وهي توحيد القوات المسلحة بإنهاء الانقسام ومعالجة أسبابه وعودتها إلى معسكراتها.

الثانية: مهمة مستمرة خلال المرحلتين وهي بناء القوات المسلحة والأمن بما يحقق تكاملها كل على حده تحت قيادة مهنية وطنية موحدة في إطار سيادة القانون، أي استبعاد الهيكلة القائمة التي قامت بالأساس على الانتماء الجيوسياسي وعقيدة فاسدة قوامها الولاء لعصبية ضيقة وترتب على ذلك انتهاك حقوق الإنسان وانقسام المؤسستين، واستبدال هذا الهيكل بهيكل جديد يوفر شروط حياد واستقلال المؤسستين، وإزالة آثار الهيكلة السابقة بإعادة تأهيل المنتمين إلى المؤسستين، بما يجعلهم قادرين على حماية الوطن والشرعية الشعبية والدستورية وحماية المواطن وحقوق الإنسان.

بيد أن تحقيق هذه المهمة لم يتم منه شيء فعلي، وما تم لم يكن إنجازًا حقيقيًا، وإنما مجرد خطوة شكلية وعلى الورق ولم تعكس في الواقع، وهي

توحيد القوات المسلحة طبقًا للتقسيم التقليدي وضم الوحدات التي كانت تتواجد خارج ذلك التقسيم إلى الهيكل العام للقوات المسلحة، وإلغاء الوجود الشكلي أو الرسمي لوحدات الحرس الجمهوري والفرقة الاولى مدرع ووحدة المشاة جبلي مع استمرارها في الواقع وتحت قيادة الرئيس السابق وعائلته، وتم ايضًا توحيد قيادات المناطق وذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (١٠٤) لسنة ٢٠١٢م وحدد هذا القرار في المادة الأولى منه مكونات الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة وقسمها إلى:

أولًا: السلطة القيادية (رئيس الجمهورية – وزير الدفاع – رئيس هيئة الاركان العامة – نائب رئيس هيئة الأركان العامة).

ثانيًا: جهاز الإدارة السياسية والعسكرية (وزارة الدفاع – وزير الدفاع – مساعد وزير الدفاع – هيئة الأركان العامة).

ثالثًا: المكونات الرئيسية للقوات المسلحة (القوات البرية – القوات البحرية والدفاع الساحلي – القوات الجوية والدفاع الجوي – قوات حرس الحدود – الاحتياط الاستراتيجي).

تتكون قوات الاحتياط الاستراتيجي من مكونين هما مجموعة الصواريخ التي تتكون من (الالوية ٥، ٦، ٨) والعمليات الخاصة والتي تتكون من (القوات الخاصة ووحدات مكافحة الارهاب واللواء الاول مشاة جبلي واللواء العاشر صاعقة) وجميعها كانت تتبع الحرس الجمهوري وتم شكليًا ضم باقي ألوية وتشكيلات الحرس الجمهوري والفرقة الأولى مدرع إلى القوات البرية التي قسمت طبقًا لهذا القرار إلى سبع مناطق عسكرية لكن في الواقع ظلت وحدات الجيش على ماهي عليه.

وفي ما يتعلق بإعادة هيكلة الأمن وإصلاحه، صدر قرار جمهوري رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٣م بشأن مكونات الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية، لكن هذا الهيكل لم يقترب من إحداث هيكلة جديدة أو تغيير العقيدة الأمنية والوضع القائم، عدا تغيير مسمى الأمن المركزي إلى قوات الأمن الخاصة.

وعلى الرغم من أنه تم استبعاد أفراد عائلة الرئيس من قيادة الجيش والأمن، إلا أن استبدالهم كان في الغالب بقيادات موالية لهم، ولم تمس القيادات الوسطى والدنيا، وتمكن أفراد العائلة من الاستمرار في القيادة السرية للمؤسستين بفضل

الموقف المتخاذل للقاء المشترك وشركائه وأيضًا موقف رئيس الجمهورية، وترتب على ذلك خلق عوامل ثلاثة:

الأول: استمرار وضع وحدات الجيش وأجهزة الأمن على ما هي عليه.

الثاني: استمرار القيادات الموالية للرئيس السابق وعائلته في الجيش والأمن.

الثالث: تمكن عائلة الرئيس السابق من الاستمرار في دفع الأموال بفضل ما تم الاستيلاء عليها من أموال اثناء حكم الرئيس السابق والتي قدرها فريق الخبراء المعني المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٢١٤٠) لسنة ٢٠١٤م بمبلغ ستين مليار دولار.

اعتمدت الثورة المضادة على تلك القوات وتحت قيادة على عبدالله صالح وبمسميات الحرس الجمهوري والأمن المركزي ومشاة جبلي لكنها من الناحية القانونية لم تعد موجودة قوات بهذه المسميات ولم يعد لعلي صالح وأفراد عائلته اية صفة لقيادتها، ما يجعل منها مجرد ميليشيات تقوم بأعمال الجريمة المنظمة ضد الدولة والمجتمع.

نخلص مما تقدم إلى أن القوات المسلحة والأمن في اليمن قد مثلت الأداة الأولى للثورة المضادة والانقلاب على ثورة فبراير ٢٠١١م ومنع التغيير والتحول الديمقراطي الأمر الذي يجعل مهمة هيكلة الجيش والأمن بعد إستعادة الدولة وبسط سلطتها الشرعية على كل اجزاء البلاد، أولوية أولى طبقًا لأسس ومبادئ ومعايير وثيقة الحوار الوطني الشامل.

تجربة الانتقال التونسية، «قصة نجاح نسبي»

أحمد كرعود*

تبرز الحالة التونسية باعتبارها «قصة النجاح» نسبيًا الوحيدة من بين التجارب التي عرفتها «بلدان الربيع العربي»، ولكن توجد تحديات كبيرة قد تحول دون إجراء الإصلاحات اللازمة لتجنب العودة إلى الوضع الماضي.

منذ انهيار حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي وفراره من البلاد في ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، اعتمد التونسيون دستورًا جديدًا يحتوي على ضمانات مهمة لحقوق الإنسان، وانتخبوا برلمانًا جديدًا ورئيسًا بوسائل شهد أغلب المراقبين الدوليين والمحليين على نزاهتها وديمقراطيتها.كما تعزز دور منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية، واتخذت السلطات خطوات متواضعة في ما يخص مساءلة المسؤولين على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكلفت «هيئة الحقيقة والكرامة» للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.

---

* أستاذ تدريب على حقوق الانسان والبناء المؤسسي للجمعيات ومدير المكتب الاقليمي لمنظمة العفو الدولية سابقا.

وبالرغم من هشاشة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، استمر المسار الانتقالي في التقدم بصورة سلمية، ولكن بنسق بطيء مع وجود تحديات جدية قد تضع قضية المضي في نهج الديمقراطية موضع تساؤل.

في هذه الورقة سوف نحاول القيام بتحديد العوامل التي تفسر النجاح النسبي للتجربة التونسية، مركزين على ثلاث مسائل:

١. الأدوار التي لعبتها مؤسستا الجيش والأمن في ماجرى بعلاقة بسقوط أعلى هرم السلطة التنفيذية وثم في المرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد منذ خمس سنوات.

٢. أدوار منظمات المجتمع المدني التونسية في المساهمة في تحصين المرحلة الانتقالية.

٣. تأثير الاستقطاب السياسي على مسار الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية.

أولًا: أدوار الجيش والمؤسسة الأمنية في فترة سقوط رأس السلطة وما تلاه

إن الخوض في تحديد دور الجيش الوطني التونسي في «ثورة الحرية والكرامة» يرجع بالأساس لمحافظة هذه الثورة على طابعها السلمي ولموقف «الحياد الإيجابي» الذي اتخذته قيادة الجيش أثناء الأحداث التي عرفتها تونس في الفترة الممتدة من ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ اليوم الذي جرت فيه حادثة انتحار الشاب محمد البوعزيزي الذي أحرق نفسه أمام مقر ولاية (المحافظة) سيدي بوزيد احتجاجًا على إهانته من قبل موظفين حكوميين و١٤ جانفي/كانون الثاني ٢٠١١ يوم مغادرة بن علي البلاد وهروبه (أو تهريبه) إلى المملكة العربية السعودية.

لقد شهدت الأيام التسعة والعشرين االفاصلة بين الحدثين انتفاضة شعبية انطلقت من مدن الشريط الغربي للبلاد لتنتشر في بعض المدن والقرى على ساحل المتوسط إلى أن حطت رحالها في العاصمة تونس، وتحديدًا في التجمّع الكبير الذي جرى في أشهر شوارع تونس، شارع الحبيب بورقيبة وتحديدًا أمام وزارة الداخلية التي كانت ترمز لدى الشعب التونسي إلى التعذيب والقمع والإذلال الذي مارسه النظام طيلة عقود، حيث نادت آلاف الحناجر برحيل بن علي.

لقد قامت القوات المسلحة التونسية طيلة تلك الفترة بدور هام في التنسيق مع السلطات المدنية، رافضة في الوقت نفسه استخدام القوة في مواجهة المتظاهرين، وبعد إعلان حالة الطوارئ من الدرجة القصوى بعد هروب بن علي تولى الجيش مهام لها صلة بحفظ النظام وحماية المؤسسات العامة ومقرات البعثات الدبلوماسية وفرض احترام حظر الجولان.

وقد أقرت «اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات» التي أنشأت في فيفري/شباط ٢٠١١ والتي تعهدت بجمع المعلومات والوثائق المتعلقة بالتجاوزات المسجلة خلال فترة الأحداث، في تقريرها الصادر في أبريل/نيسان ٢٠١٢ في ما يخص تحديد مسؤولية أجهزة الدولة، بأن الجيش الوطني «قام بمهمة سد الفراغ الأمني الذي شهدته البلاد تبعا لحالة الانفلات التي عاشتها المؤسسة الأمنية إثر الأحداث». وأضاف التقرير «أن التحقيقات أفادت بأن اغلب الوفيات وحالات الجرح التي سجلت بعد ١٤ جانفي ٢٠١١ والتي ثبتت مسؤولية الجيش الوطني في ارتكابها حصلت أثناء فرض مقتضيات حظر الجولان والتصدي لأعمال السلب والنهب والتخريب للممتلكات العمومية والخاصة».

وبينما أقرت اللجنة نفسها بأن قوات الأمن هي أكبر مسؤول عن الإصابات، فإلى حد يوم ١٤ جانفي/يناير وجدت اللجنة أن قوات الأمن مسؤولة بنسبة ٩٨,٨٩ في المائة من حالات الوفاة و٩٩,٨٦ في المائة من حالات الجرح.

وفي ما يخص مسؤولية وزارة الداخلية عن عمليات القتل والتصدي العنيف للمحتجين، رأت اللجنة بأنه «لم يثبت ورود أوامر أو تعليمات على قاعة العمليات المركزية بوزارة الداخلية من القيادات الأمنية العليا أو من وزير الداخلية بإطلاق النار على المتظاهرين»، فإنها أقرت في الوقت نفسه «انه رغم تواصل إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين لمدة تزيد على عشرين يومًا، لم يقع اتخاذ أية إجراء من تلك القيادات لوقف إطلاق الرصاص الحي أو بإيقاف أعوان الأمن الذين ثبت تورطهم في إطلاق النار أو بإجراء الأبحاث الإدارية اللازمة لتحديد المسؤوليات والوقوف على الأسباب». وأضافت اللجنة في تقريرها في ما يتعلق بموضوع القناصة الذي كثرت حوله التساؤلات: «حصلت بالفعل عمليات قنص من قبل أعوان تابعين لقوات الأمن قاموا بإطلاق النار بعد أن اتخذوا مواقع فوق أسطح البنايات العالية، وقاموا بتوجيه ضربات في أماكن قاتلة».

على أساس نتائج هذا الاستقصاء الذي تم في ظروف سياسية خاصة، وبالاستناد إلى المعلومات التي توفرت من خلال محاكمات المسؤولين السياسيين والأمنيين في حكومة بن علي يمكننا الإقرار بوجود اختلاف واضح في الأدوار والمواقف التي اتخذتها مؤسستا الجيش والأمن مما جرى في أيام الثورة التونسية. فقد اختارت المؤسسة العسكرية عدم الانخراط في عمليات القتل والتنكيل بالمتظاهرين بينما قامت المؤسسة الأمنية بدور الذراع المنفذ للإرادة السياسية التي اعتمدت الحلول الأمنية والعنف لمواجهة انتفاضة شعبية سلمية.

وسوف يتأكد هذا الموقف «المحايد» أو غير المنحاز سياسيًا الذي اتخذه الجيش في الفترة اللاحقة لهروب بن علي التي عرفت تركيز سلطة مؤقتة تشريعية وتنفيذية وقضائية، وشهدت حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، الحزب الذي حكم تونس طيلة ٢٣ سنة، وأيضا حل جهاز أمن الدولة في وزارة الداخلية.

لقد حرص الجيش على أن لا يتدخل في عملية الانتقال من حكم بن علي إلى حكم جديد يكون نابعًا من انتخابات حرة ونزيهة، وهو ما تم بالفعل في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١، حيث تم انتخاب مجلس وطني تأسيسي عهدت إليه مسؤولية صياغة دستور جديد وإدارة البلاد في ظل سلطة مؤقتة.

إن هذا الموقف الذي اتخذته قيادة الجيش من التحولات السياسية الدراماتيكية هو في الحقيقة تجسيد لعقيدة الجيش الوطني التونسي التي تأسس عليها منذ الأسابيع الأولى التي تلت استقلال تونس عن الدولة الفرنسية في ٢٠ مارس ١٩٥٦.

ففي ٣ ماي/أيار ١٩٥٦ أنشئت وزارة الدفاع الوطني لتعوض وزارة «الحرب الفرنسية» بعد مفاوضات عسيرة مع فرنسا، وتم الاتفاق على أن يكون عديد الجيش الجديد في حدود ٥٠٠٠ عنصر، وعين الحبيب بورقيبة رئيس الحكومة وزيرًا للدفاع قائدًا أعلى للجيش ورئيسًا لأركانه. وفي أول خطاب له كوزير للدفاع أعلن بورقيبة أن «الجيش سيكون غير مسيس (apolitique) على شاكلة الجيش الفرنسي.

لقد عمل الرئيسان بورقيبة وبن علي على المحافظة على طابع الجيش كمؤسسة عامة ينحصر دورها في الدفاع عن البلاد من أي عدوان خارجي مع

استخدامه في حالات قصوى لقمع المظاهرات والاحتجاجات الشعبية عندما تعجز قوات الأمن الداخلي عن القيام بذلك (مثلما جرى في مظاهرات القيروان ١٩٦٠، الاحتجاجات عقب العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن في ٥ جوان/حزيران ١٩٦٧، مظاهرات الفلاحين في الوردانين ١٩٦٩، الإضراب العام النقابي ٢٦ جانفي/يناير ١٩٧٨ وانتفاضة الخبز في ٣ جانفي/يناير ١٩٨٤).

كما حرص الرئيسان على إبقاء الجيش مؤسسة ضعيفة الإمكانيات، فقد كانت ميزانية وزارة الدفاع ضعيفة بالمقارنة بوزارات التربية والصحة والداخلية، في جانفي ٢٠١١، كانت ميزانية وزارة الدفاع بالكاد نصف ميزانية وزارة الداخلية..

كما استبعدت إطارات الجيش عن كل ما يتصل بالحياة السياسية وبالوظائف الإدارية.

إلا أن هذا الموقف من الجيش لم يمنع حدوث هزات كبيرة عمقت العقيدة السائدة وهي القيام بدور وطني والابتعاد عن كل ماهو سياسي مع الولاء للقيادة السياسية ممثلة في رئيس الجمهورية.

في ديسمبر ١٩٦٢ تم الكشف عن محاولة «انقلابية ضد نظام بورقيبة» واتهم فيها عدد من ضباط الجيش من بينهم خريجو أكاديمية سان سير بفرنسا والأكاديمية العسكرية بدمشق وبعض المدنيين من بينهم قادة من المقاومين ضد الاستعمار الفرنسي، وقد صدرت أحكام على عدد منهم بالإعدام وسجن آخرون لمدة تزيد على العشر سنوات بعد محاكمة تفتقر لمعايير المحاكمة العادلة.

وفي سنة ١٩٩١، جرت حملة اعتقالات في صفوف الضباط وتم التحقيق معهم وتعذيبهم من قبل مصالح جهاز امن الدولة بوزارة الداخلية، وقد اتهموا باعتزامهم «تنظيم انقلاب على سلطة بن علي» وقد عرفت بقضية «براكة الساحل»، وبعد محاكمة جائرة تم إطلاق سراح معظمهم ولكن الجميع تم عزلهم من الجيش وحرموا من أبسط حقوقهم الاجتماعية والمدنية طيلة عشرين سنة.

لقد عززت الحادثتان المذكورتان سابقًا والتي استهدفت ضباطًا في الجيش التونسي الاتجاهات المعادية للعسكرة في الحياة السياسية التونسية وأعطت لوزارة الداخلية وخاصة أجهزة الأمن سلطات واسعة في دعم وحماية نظام سياسي استبدادي يتمحور حول مؤسسة الرئاسة.

وفي مرحلة ما بعد حكم بن علي، لم تسلم قيادة الجيش من تأثير الاستقطاب الحاد الذي طغى على الحياة السياسية، وقد برز هذا التأثير في تعيينات الضباط في الوظائف الحساسة من قادة الجيوش الثلاثة والمستشارين العسكريين لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وأيضًا بخصوص إحياء دور مجلس الأمن القومي.

وقد تابع التونسيون طيلة السنوات الخمس الماضية الحملات الإعلامية التي تناولت أدوار قائد الجيش رشيد عمار في أحداث يوم ١٤ جانفي/يناير ٢٠١١ وما تلاها، وكذلك الخلافات بينه وبين رئيس الجمهورية حول الموقف من السلفيين.

وقد نوهت صحيفة واشنطن بوست في مقال في فبراير ٢٠١٦ بالتحول الحاصل في دور الضباط السابقين مبرزة اندماجهم في حركة المجتمع المدني الناشئة بعد الثورة: «ولعل أشد قطيعة مع عهد بن علي هو دخول الضباط المتقاعدين في المجتمع المدني القوي في تونس. وقد استفاد الضباط المتقاعدون من الحرية الجديدة للمجتمع لتشكيل عدد من منظمات المجتمع المدني، وممارسة الضغط على الحكومة وتشكيل النقاش العام على المؤسسة العسكرية واحتياجاتها».

وبالرغم من هذه التجاذبات بين أركان السلطة التنفيذية، وبالرغم من الحملات الإعلامية، لقد بقيت مؤسسة الجيش التونسي وفية لخيارها كداعم أساسي للحفاظ على سلمية ومدنية المسار الانتقالي، وما الجهود التي بذلت في حماية العمليات الانتخابية في ثلاث مناسبات (أكتوبر ٢٠١١ وأكتوبر ونوفمبر ٢٠١٤) وتصديه للهجمات الإرهابية، إلا دليل على هذه المقاربة.

أدوار المؤسسة الأمنية في أحداث ٢٠١١ وطيلة السنوات الخمس الماضية

أما في ما يخص الأجهزة الأمنية، فالوضع يختلف بعض الشيء. فبعكس الجيش، كانت ولا تزال وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية تلعب أدوارًا واضحة في الحياة السياسية في تونس. فإلى جانب القيام بدور المراقبة اللصيقة لكل هياكل المجتمع وأيضًا لكل الفاعلين السياسيين، بما في ذلك هياكل وأعضاء

الحزب الحاكم، كانت مصالح وزارة الداخلية هي التي تنظم وتشرف على الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية، بهدف دعم انفراد الحزب الحاكم (الحزب الحر الدستوري ثم التجمع الدستوري الديمقراطي) بكل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وقد تدعم دور وزارة الداخلية وأجهزة الأمن في السيطرة على الحياة السياسية ومراقبة المجتمع ككل، عبر أنظمة إدارية واستخباراتية تم توظيفها لخدمة نظام استبدادي، وكذلك نتيجة إشاعة ثقافة الإفلات من العقاب التي استفاد منها ضباط وأعوان الأمن الضالعين في ممارسات التعذيب والمعاملة القاسية للمعارضين السياسيين والمواطنين عامة، وكذلك المستفيدون من الفساد في الإدارة التونسية. لهذا لا نستغرب ترديد المتظاهرين المحتجين شعار «وزارة الداخلية.. وزارة إرهابية» في مدن وقرى تونس طيلة أيام «ثورة الكرامة والحرية».

وفي السنوات الخمس التي تلت سقوط رأس السلطة التنفيذية برز بوضوح وبإلحاح مطلب إصلاح الأجهزة الأمنية لتتحول من أجهزة لخدمة حزب وفرد ومصالح مجموعات خاصة ليصبح أمنًا وطنيًا وأمنًا جمهوريًا.

وقد أقر دستور سنة ٢٠١٤ في فصله ١٩: بأن «الأمن الوطني أمن جمهوري، قواته مكلفة بحفظ الأمن والنظام العام وحماية الأفراد والمؤسسات والممتلكات وإنفاذ القانون، في كنف احترام الحريات وفي إطار الحياد التامّ».

وقامت وزارة الداخلية في هذه السنوات بانجاز العديد من برامج التدريب وبناء القدرات للضباط وأعوان أجهزة أمنية مختلفة بهدف تطوير أدائها في حماية الأمن مع احترام حقوق الإنسان.

كما عقدت العديد من الندوات وملتقيات لمناقشة ودراسة قضايا ذات الصلة بالأجهزة الأمنية مثل مصير الأرشيف التابع للبوليس السياسي (إدارة سلامة أمن الدولة) وحماية الحياة الخاصة والشفافية في قطاع الأمن والعمل الاستخباراتي وكيفية مراقبته ومسألة التعذيب وكيفية الوقاية منه.

أما التغيير الأهم الذي طرأ على أدوار وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية بعد ٢٠١١ فهو يتمثل في نقل مهام الإشراف وتنظيم الانتخابات إلى «هيئة عليا مستقلة للانتخابات» مع المحافظة على أدوار الحماية التي عهدت للجيش الوطني وقوات الأمن الداخلي.

وبالرغم من قصر التجربة التونسية في تنظيم انتخابات بدون إشراف وزارة الداخلية وبدون تدخل الأجهزة الأمنية، فإن تقارير مختلف المراقبين أكدت فاعلية هذا الخيار في بناء ثقافة ديمقراطية بعلاقة بانتقال السلطة والأهم في نظري هو قبول كل المتنافسين بنتائج الانتخابات التي جرت سنتي ٢٠١١ و٢٠١٤، ما يدعم نجاح المقاربة التي انتهجت في تونس إلى حد الآن في ما يخص بناء شرعية السلطات التنفيذية والتشريعية.

إن هذا التغيير الإيجابي الحاصل في أدوار وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية في العملية السياسية لا ينفي وجود تحديات جدية تتصل بعلاقة هذه الأجهزة بنظام الحكم في تونس ما بعد بن علي، وأبرز هذه التحديات هي إنشاء «نقابات أمنية» لأول مرة بعد عقود من استلام مهام الأمن من الشرطة الفرنسية في ١٨ أفريل/نيسان ١٩٥٦.

لا نبالغ القول إن المنتسبين لقطاع الأمن الداخلي كانوا من بين أكبر المستفيدين من «ثورة الحرية والكرامة» وما وفرته من حرية في التعبير والتنظيم والتجمع السلمي وتحسين المعاشات والتأمينات الاجتماعية. ففي ٢٥ ماي/أيار ٢٠١١ صدر مرسوم في عهد حكومة الباجي قائد السبسي المؤقتة يسمح بإنشاء نقابات أمنية. وينص المرسوم: «لأعوان قوات الأمن الداخلي الحقّ في ممارسة العمل النقابي، ويمكن لهم لهذا الغرض تكوين نقابات مهنيّة مستقلّة عن سائر النّقابات المهنيّة واتحاداتها.

على مؤسّسي النّقابة المهنيّة إيداع نظير من قانونها الأساسي وقائمة في مسيّريها بمجرّد تأسيسها، وذلك لدى السّلطة الإداريّة التي يرجع إليها بالنّظر أعوان قوات الأمن الداخلي المنخرطون فيها. كما يجب أن يتمّ بنفس الكيفيّة إعلام ذات السّلطة الإداريّة بكلّ تغيير يتعلّق بالقانون الأساسي للنقابة أو بقائمة الأشخاص المكلّفين بإدارتها أو بتسييرها».

وقد تم تشكيل عدد من النقابات على أساس هذا المرسوم فتعددت أسماؤها وتنوعت وتشابكت مهامها، وقد برزت بعض الاتحادات مثل «الاتحاد الوطني لنقابات قوات الأمن التونسي» الذي يضم في مكوناته: الإدارة العامة لوحدات التدخل والإدارة العامة للمصالح المشتركة والإدارة العامة لحماية رئيس الدولة والشخصيات الرسمية والإدارة العامة للمصالح المختصة وكذلك نقابات

أساسية تابعة للحرس الوطني والإدارة العامة للمصالح الفنية ونقابات الإدارة العامة للسجون والإصلاح والنقابات الأساسية للحماية المدنية، كما تم تأسيس نقابات أخرى.

إن ما يثير الاهتمام ليس تشكيل النقابات الأمنية في حد ذاتها، ففي العديد من الديمقراطيات الراسخة أصبحت هذه المؤسسات الممثلة لأعوان وضباط الأمن عامل استقرار للدولة، ولكن تجربة الخمس سنوات الماضية في تونس في مجال العمل النقابي الأمني تطرح عدة أسئلة ومن أهمها:

ماهي حدود وعلاقة العمل النقابي الأمني بالعمل السياسي والحزبي؟ وإلى أي مدى تقبل هذه النقابات بالمضي قدمًا في مساءلة وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حصلت طيلة عقود النظام الاستبدادي الذي حكم البلاد قبل ١٤ جانفي ٢٠١١؟

ما هو استعداد النقابات الأمنية في الانخراط في عملية إصلاح عميقة لأجهزة الأمن حتى تصبح فعلًا مرفقًا عامًا مهمته «إنفاذ القانون في كنف احترام وفي إطار الحياد التام»؟

تطرح هذه الأسئلة حاليًا نتيجة ما تراكم من ممارسات ومواقف لبعض الأمنيين وبعض من نقاباتهم أثناء تنظيم اعتصام أو احتجاجات للمطالبة بحقوق اجتماعية، وكذلك من خلال مساهماتهم في الحوارات الإعلامية التي تناولت قضايا التعذيب والتصدي للإرهاب والموقف من القضاة أو في دفاعهم على مشاريع قوانين «لزجر الاعتداءات على القوات المسلحة».

لقد وصل احتداد العلاقة بين بعض النقابات الأمنية والسلطة التنفيذية إلى رفع شعار «إرحل» في وجه الرؤساء الثلاثة (رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني التأسيسي ورئيس الحكومة) يوم ١٨ أكتوبر ٢٠١٣ في ثكنة الحرس الوطني أثناء تأبينهم لعونين من الحرس الوطني استشهدا نتيجة عملية إرهابية، وتكرر السلوك في «اعتصام القصبة» يوم ٢٧ فيفري ٢٠١٦ ضد رئيس الحكومة.

إن هذه الاحتجاجات والاعتصام أمام رئاسة الحكومة وقبلها أمام رئاسة الجمهورية أثارت ردود فعل مختلفة منها ماهو شاجب لها واعتبارها تربك عمل السلطات في ظرف دقيق تمر به البلاد، وذهب البعض لاعتبارها نوعًا من ممارسة قسم من الأمنيين العمل السياسي تحت غطاء العمل النقابي، ولكن

توجد أصوات من النقابات التي تدافع عن هذه التحركات باعتبارها تجسيدًا لدستور البلاد الذي منح حق العمل النقابي لكل المواطنين بما في ذلك الأمنيون.

بالإضافة لاحتداد العلاقة بين قسم من الأمنيين ورموز السلطة التنفيذية، برز في السنوات الماضية جدل تصاعدت وتيرته في المدة الأخيرة بين بعض الأمنيين وجمعيات القضاة بعلاقة بالتعامل مع ظاهرة الإرهاب وكيفية التعامل مع حقوق المشبوهين والمتورطين في أعمال إرهابية، وخاصة حول ما يتصل باستخدام التعذيب في التحقيق مع المشبوهين والمعتقلين. ففيما يذهب بعض السياسيين والإعلاميين للدفاع عن استخدام «وسائل استثنائية» لمحاربة الإرهاب، يرى الكاتب عفيف الجعيدي: «خطاب القضاء في علاقته بالإرهاب هو خطاب سياسي هدفه صناعة رأي عام يساند الأمني الذي قد يتهم بالتعذيب»، أن الأجهزة الأمنية أصبحت احد الفاعلين المؤثرين في الحياة السياسية التونسية، ولم تعد مجرد أداة تستخدمها السلطة التنفيذية لإبقاء سيطرتها على المجتمع ومؤسسات الدولة عبر وسائل قمعية ورقابية.

لذلك فإن الاتجاهات والمواقف التي سوف تتخذها النقابات الأمنية ووزارة الداخلية في المستقبل من قضية إصلاح الأجهزة الأمنية بما يعزز دولة القانون، ستكون أحد الرهانات الكبرى لنجاح مسار الانتقال الديمقراطي في تونس.

ثانيًا: منظمات المجتمع المدني التونسية تساهم في تحصين المسار الانتقالي

يتفق الباحثون في الشأن التونسي على محورية دور منظمات المجتمع المدني وفي طليعتها الاتحاد العام التونسي للشغل والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين في تحقيق الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية في جانفي/يناير ٢٠١١ التي كان هدفها رحيل الرئيس السابق بن علي. واستمرت هذه المنظمات في القيام بأدوار مختلفة ونشيطة لتعزيز المسار الانتقالي وتحصينه من الانتكاسات في المراحل التي أعقبت سقوط رأس السلطة التنفيذية، ابتداء من فترة «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي» (مارس/أذار–أكتوبر ٢٠١١) مرورًا بمرحلة صياغة الدستور من قبل المجلس الوطني التأسيسي

(يناير ٢٠١٢ – يناير ٢٠١٤) ثم تدخلها الفعال في جمع الفرقاء السياسيين حول طاولة الحوار الوطني (أكتوبر ٢٠١٣) الذي مكن من تجاوز تعطل المسار الدستوري وشبح الفراغ السياسي، ما أدى إلى استقرار الوضعية السياسية بانتخاب مجلس نواب الشعب ورئيس للجمهورية في نهاية سنة ٢٠١٤.

لقد كان لمنظمات المجتمع دور هام في احتضان الانتفاضة الشعبية، فقد شهدت مدن تونس وقراها مظاهرات شعبية ومصادمات مع رجال الشرطة نهاية سنة ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١، كما ساهمت الكوادر الوسطى والقاعدية للاتحاد العام التونسي للشغل (وهو اتحاد نقابات للعمال والموظفين التونسيين تأسس سنة ١٩٤٦) وأعضاء من الهيئة الوطنية للمحامين في جل هذه التحركات، وكانت مقرات الاتحاد في الولايات وفي المدن الصغيرة في أغلب الحالات نقطة تجمع المحتجين، والمتظاهرين. وكانت التجمعات الشعبية في ساحة محمد علي أمام المقر المركزي للاتحاد ومظاهرة يوم ١٢ جانفي/يناير ٢٠١١ التي دعا لها ونظمها الاتحاد الجهوي للشغل بمدينة صفاقس محطات حاسمة في مسار إسقاط الرئيس السابق.

التوجه نحو جمهورية ثانية...

وفي الأشهر التي تلت هروب بن علي، شاركت منظمات المجتمع المدني بصورة نشيطة وفاعلة في إنشاء «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي» وهي هيئة عوضت البرلمان المنحل تعمل بطريقة توافقية وقد تكفلت بإعداد مراسيم وقعها رئيس الجمهورية المؤقت، وقد مثلت الإطار القانوني للعملية السياسية في المرحلة الانتقالية. وبذلك اختار المجتمع المدني في تونس في غالبيته القطع مع النظام السياسي السابق والعمل على تأسيس نظام سياسي جديد.

وقد تضمنت هذه الحزمة القانونية مراسيم تخص تنظيم الانتخابات وكذلك الإعلام السمعي والبصري وتأسيس الجمعيات والأحزاب.

وبخصوص انتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي فقد أقر المرسوم إجراء الانتخابات حسب نظام القوائم على أن تكون مناصفة بين الرجال والنساء، كما أقر مبدأ النسبية وأن تجرى الانتخابات بتنظيم وإشراف «هيئة

عليا مستقلة للانتخابات»، واكتفت وزارة الداخلية بتقديم الحماية الأمنية للانتخابات بالاشتراك مع الجيش. ومن نتائج هذا التغيير العميق الذي أحدثه المرسوم النجاح المسجل في إجراء انتخابات اعتبرها أغلب المراقبين أنها تمت بطرق نزيهة وديمقراطية.

أما في ما يتعلق بمراقبة نزاهة وديمقراطية الانتخابات، تجدر الإشارة إلى الجهود الكبيرة التي بذلت من قبل ائتلافات شكلتها منظمات غير حكومية متعددة (مثل: عتيد، مراقبون، شاهد وأوفياء) في تعبئة وتدريب آلاف الملاحظين خاصة من فئة الشباب، ذكورًا وإناثًا، ومن ثم القيام بعمليات المراقبة والملاحظة وكتابة تقارير عن تلك الانتخابات وتقديم توصيات. قد تكون كل هذه العمليات شكلية وبسيطة للمراقب من خارج تونس، ولكن من المهم الإشارة إلى أن مئات الآلاف من التونسيات والتونسيين شاركوا لأول مرة منذ نصف قرن في انتخاب مجلس تأسيسي لصياغة الدستور من دون ضغوط سياسية أو أمنية.

وبخصوص إنشاء الجمعيات فقد اقر المرسوم عدد ٨٨ لسنة ٢٠١١ نظام الإخطار (العلم والخبر) عوض نظام الترخيص، ما سمح بإنشاء آلاف من الجمعيات والمنظمات والائتلافات، فمنذ صدور المرسوم في سبتمبر ٢٠١١ إلى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥ تأسست ٨٩١١ جمعية. إن سهولة إنشاء منظمة غير حكومية من تعقيدات أو حواجز قانونية وترتيبية يمثل وضعًا جديدًا في تونس ما بعد ٢٠١١ وهو ما يمثل قطعًا مع حقبة كانت فيها الدولة والحزب الحاكم يحاولان دائما الهيمنة والسيطرة على الجمعيات والمنظمات المهنية والنقابية ويمنعان بروز جمعيات غير حكومية مستقلة باستثناء عدد قليل من الجمعيات التي قاومت بشراسة كل محاولات ضرب استقلاليتها.

وقد تنوعت اهتمامات هذه الجمعيات وشملت مجالات متعددة من أهمها الدفاع عن ثقافة المواطنة ومراقبة الانتخابات ومناصرة حقوق الإنسان عامة أو حقوق فئات محددة مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والدفاع عن الأقليات، على انه يجب الإقرار بأن نسبة قليلة من بين هذه المنظمات كان لها دور مباشر في التأثير على صياغة الدستور وتطوير الحياة السياسية في الفترة الانتقالية.

كتابة الدستور بين أروقة المجلس التأسيسي وضغوطات الشارع

في سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٣ شاركت مئات الجمعيات والمنظمات ونقابات القضاة والمحامين والأمنيين في الاستشارات الخاصة بصياغة مواد الدستور في ندوات عامة أو في جلسات الاستماع في لجان المجلس التأسيسي، وكانت عدة منظمات منها «الاتحاد العام التونسي للشغل» و«شبكة دستورنا» وجمعيات أخرى قد تقدمت بمسودات «دستور» ولكن المجلس اختار أن لا ينطلق من مشروع دستور جاهز مسبقًا، بل عملت لجان المجلس على صياغة أبواب محددة قبل عرضها على الجلسة العامة للمناقشة ثم التصويت، وعندما تصاعدت حدة الخلافات والاستقطاب السياسي في صيف ٢٠١٣ حيث لجأت العديد من المنظمات ومجموعات الضغط إلى تنظيم وقفات احتجاجية أمام مقر المجلس بهدف تمرير مطالب بتعديل أو إدراج حقوق محددة أو الاحتجاج على صياغات في مسودات الدستور وخاصة صيغة ١ جوان/حزيران ٢٠١٣.

ولا نبالغ بالقول أن دستور الجمهورية الثانية في تونس لم يكتب فقط في قاعات المجلس التأسيسي، بل صيغت بعض مواده في الشارع.

لقد تصاعدت ضغوطات منظمات المجتمع المدني والنقابات وأحزاب المعارضة من أجل إجراء تعديلات هامة على مشروع الدستور مثل إدراج مرجعيات حقوق الإنسان الكونية والتنصيص على مبدأ التناصف بين الرجل والمرأة وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحماية حقوق الطفل والحق في الإعلام وفي النفاذ للمعلومات وحماية مسار العدالة الانتقالية. وتجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبته النساء ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة في تعبئة عشرات الآلاف من نساء تونس من كل الجهات لتمسكهن بضرورة تضمين الدستور مواد تخص حماية مكتسبات المرأة وتحقيق التناصف وتدعيم مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة.

وقد صادق المجلس الوطني التأسيسي بأغلبية واسعة على صيغة نهائية للدستور يوم ٢٧ جانفي/يناير ٢٠١٤ ونشر في الرائد الرسمي (الجريدة الرسمية) في ١٠ فيفري/شباط ٢٠١٤. وقد تضمنت هذه الصيغة على مواد

تجسد القطيعة مع نظام استبدادي دام عقودًا ومكن التونسيين والتونسيات من أن ينخرطوا في مسار جدي نحو نظام ديمقراطي.

المجتمع المدني ينقذ المسار الانتقالي

لم يتم هذا الإنجاز من دون صعوبات والمرور بأزمات حادة، فقد طغى على المشهد السياسي في تونس سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٣ صراع مرير بين معسكرين، يتكون الأول من «حزب النهضة» وحلفائه ويتكون الثاني من «حزب نداء تونس» وحلفائه الذين تشكلوا فيما يعرف بـ«جبهة الإنقاذ» وقد بادرت منظمات المجتمع المدني عبر محاولات متعددة لجمع الأحزاب السياسية حول طاولة المفاوضات خاصة في النصف الثاني من سنة ٢٠١٣ حيث وصلت الخلافات بين الفرقاء السياسيين إلى درجة خطيرة على إثر اغتيال زعيمين سياسيين من «الجبهة الشعبية» وهي ائتلاف لأحزاب يسارية وقومية وقتل أحد القيادات المحلية لحزب «نداء تونس» الذي تأسس عقب انتخابات ٢٠١١ وكذلك تعطل العمل في المجلس التأسيسي. وبعد محادثات مع مختلف الأحزاب وأعضاء من المجلس التأسيسي، انطلق رسميًا الحوار الوطني بإشراف ما يعرف «بالرباعي الراعي» للحوار، الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر تنظيم نقابي تونسي) والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (تأسست منذ ١٩٧٧) والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين (نقابة المحامين) والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة (منظمة رجال ونساء الأعمال).

لقد ساعدت هذه التركيبة للجهة الراعية من أن ينطلق الحوار وأدى في النهاية إلى التوافق على «خارطة طريق» تضمنت جدولًا زمنيًا لإنهاء المجلس الوطني التأسيسي أعماله (كتابة الدستور وإصدار قانون انتخابي وإنشاء هيئة مستقلة للانتخابات) وتعويض الثلاثي الحاكم حكومة بحكومة كفاءات يتعهد أعضاؤها بعدم الترشح للانتخابات التشريعية والرئاسية.

إذن لم يكن بالإمكان جمع أغلبية كبيرة من أعضاء المجلس التأسيسي للتصويت لفائدة صيغة توافقية للدستور من دون الدخول في حوار وطني دعت إليه منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها الاتحاد العام التونسي للشغل وتجاوبت معه القوى السياسية من داخل وخارج المجلس.

وقد يكون تواجد نقابتي العمال وأصحاب الأعمال في لجنة الحوار من أسباب توفر المصداقية للطرف الراعي إلى جانب الدعم الكبير الذي لقيه هذا الحوار من دول أجنبية، الجزائر من خلال رئيسها عبد العزيز بوتفليقة ودول الاتحاد الأوروبي، خاصة ألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

لقد مثل الحوار الوطني آلية فعالة حركها المجتمع المدني كلما لاحت أزمة في المسار طيلة فترة الانتقال ابتداء من الفترة التي تلت انتقال السلطة لرئيس مؤقت وتم حل البرلمان وتشكيل «الهيئة العليا لتحيق أهداف الثورة» إلى الوصول إلى مرحلة التوافق على خارطة الطريق في الأشهر الأخيرة لسنة ٢٠١٣. وبالفعل تم تجاوز العقبات أمام إصدار دستور جديد وإنشاء «هيئة عليا مستقلة للانتخابات» وتخلي حزب النهضة والحزبين المتحالفين معه عن الحكومة لصالح حكومة كفاءات أشرفت على انتخاب برلمان ورئيس للجمهورية جديدين في نهاية ٢٠١٤ وبذلك دخلت تجربة الانتقال التونسية مرحلة جديدة.

هل سيصمد التوافق السياسي الراهن وإلى متى؟

تأسيسًا على نتائج انتخابات مجلس نواب الشعب في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤، ورئيس الجمهورية في ديسمبر ٢٠١٤، شكل أربعة أحزاب، وهي حزب نداء تونس وحزب حركة النهضة وحركة آفاق والاتحاد الوطني الحر، حكومة برئاسة الحبيب الصيد الذي كان وزيرًا سابقًا في الحكومة المؤقتة التي أشرفت على انتخابات المجلس التأسيسي سنة ٢٠١١.

لقد تم تشكيل هذه الحكومة من قبل أحزاب خاضت حملات انتخابية شرسة ضد بعضها البعض، ولكن المراقب لتطور العلاقة بين الشيخين، رئيسي حركتي النهضة ونداء تونس، منذ لقائهما في صيف ٢٠١٣ لم يصدم بهذا الاختيار الذي جاء معاكسًا لتيار الاستقطاب الحاد الذي اتسمت به الحياة السياسية والفكرية في منذ خمس سنوات.

لقد كرست الانتخابات الرئاسية وخاصة في دورتها الثانية عمق الاستقطاب السياسي بين معسكرين، الأول تكون من كل القوى التي رفعت شعارات «الحداثة» والمحافظة على «نمط المجتمع» الذي تطور في تونس منذ الاستقلال

ورافضة لعودة «الإسلاميين» إلى الحكم، أما المعسكر الثاني فقد تشكل من قوى رفعت شعارات «الهوية» والدفاع عن مكتسبات «الثورة ورافضة» عودة ممثلي النظام القديم والقوى العلمانية للحكم.

لقد رافق هذا الصراع الفكري والسياسي كل فترات المرحلة الانتقالية ولكن تطور الأحداث بعد ظهور نتائج الانتخابات وانتهاء فترة الحملات الإعلامية ووضع جميع الفرقاء السياسيين أمام الاستحقاقات الفعلية للثورة من محاربة للتهميش والبطالة التي يعاني منها قسم كبير من الشعب وإصلاح المؤسسات الحكومية الأمنية والاقتصادية والتربوية التي نخرها الفساد والاستبداد ولما استفاق الجميع على عمق المشاكل الهيكلية، تقدمت المقاربات البراغماتية/النفعية على النهج الذي هيمن سنوات وهو منطق الشعارات والصراع الإيديولوجي بين تيار يرى في «الشريعة والهوية» هي الحل وتيار ثان يرى في «المحافظة على نمط الحداثة» هو الحل، بدأ هذا الصراع يتراجع وبرزت من جديد أصوات تنادي «بالتعايش» بين الأطراف السياسية وأن تطوى صفحة الماضي والتوجه مباشرة «للمصالحة الوطنية».

وبالرغم من تراجع حدة الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الكبيرين، فإن مركز الصراعات انتقل إلى داخل الأحزاب نفسها، والأهم هو الصراع والاستقطاب الذي بدأ يبرز أكثر فأكثر وهو بين الطبقة السياسية بجميع مكوناتها من جهة والفئات الاجتماعية والمناطق الأكثر تهميشًا اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا. وما عودة الاحتجاجات العنيفة في مدن وقرى الشريط الغربي للبلاد والأحياء الشعبية المحيطة بالعاصمة إلا مؤشر على هذا الصراع الاجتماعي والثقافي بالأساس.

ما هي الخيارات الممكنة أمام النخبة السياسية والاجتماعية في المرحلة القادمة؟

مع تراجع حدة الصراعات التي أخذت لبوسًا إيديولوجيًا، وتحول مركز الاهتمام الشعبي من الانتخابات إلى المشاكل الحياتية (ارتفع عدد الأشخاص غير المقترعين في الانتخابات الرئاسية في دورها الثاني إلى ٦٢ في المائة)، بدأت

تطرح أسئلة مصيرية أمام النخب السياسية والاجتماعية والفكرية، التي قد تواجه عدة انتظارات ومنها بالخصوص:

١. السير بجدية في تغيير نمط التنمية وإدارة الشأن الاقتصادي والاجتماعي لتطوير مجتمع على مدى المتوسط والطويل متضامن تتحقق فيه العدالة الاجتماعية وتتراجع مشكلة اللامساواة وتهميش الفئات والمناطق، وهذا الخيار دونه عقبات كبيرة أبرزها تغول جماعات المصالح الاقتصادية التي استفادت من فترة الاستبداد ثم عززت قدراتها في فترات الانتقال.

٢. تعميق التغيير السياسي نحو مزيد من الحرية والديمقراطية التشاركية وتحويل مكتسبات الدستور من نصوص نظرية إلى قوانين وإجراءات والأهم صياغة سياسات تخدم أغلبية الناس وهذا دونه تحديات من أبرزها مقاومة المستفيدين من مناخ الاستبداد لكل تغيير ومساءلة وإصلاح مؤسسات السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية.

٣. مجابهة التحديات الأمنية التي تجسدها الأعمال الإرهابية وكذلك التطورات السياسية في بلدان الجوار الإقليمي وهذا يتطلب انتهاج سياسة دفاعية ودبلوماسية تحمي استقلال القرار الوطني والحد من تأثير رهانات القوى الدولية والصراعات التي تهز المنطقة منذ سنوات.

٤. تعزيز دور الأحزاب السياسية ودعم قدراتها حتى تكون قادرة على قيادة العملية السياسية في اتجاه بناء النظام الديمقراطي وهذا دونه مشاكل كبيرة داخلية للأحزاب وسوف تعلمنا الأسابيع والشهور القادمة عما ستفرزه مؤتمرات أبرز الأحزاب الكبيرة وكذلك ما سينتج عن تنظم الانتخابات المحلية، والسؤال الجوهري المطروح بعلاقة بهذه النخبة السياسية والفكرية هو سنتوجه نحو إرساء نظام ديمقراطي مستقر يتم فيه التداول على السلطة بصورة سلمية عبر انتخابات دورية حرة ونزيهة على أساس دستور متوافق عليه مثلما هو الحال في الكثير من البلدان الديمقراطية أم سيتطور إلى نزاعات وصراع على السلطة بروحية الغلبة وباللجوء إلى وسائل العنف والإكراه وربما يؤدي إلى عودة الاستبداد ولو بأشكال ووجوه جديد.

المراجع

١. تقرير اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات والانتهاكات، تونس، أفريل ٢٠١٢.

٢. الحوار الوطني في تونس، الجمعية التونسية للدراسات السياسية، منشورات نيرفانا، تونس سبتمبر ٢٠١٥.

٣. Révolution tunisienne et défis sécuritaires, Mohamed Ali édition, le Labo démocratique, Tunis 2014

٤. De Saint – Syr au peloton d'exécution de Bourguiba, Moncef El Materi, Arabesques, Tunis 2014

٥. La promesse du Printemps, Aziz Krichen, SCRIPT EDITIONS, Tunis 2016

٦. في دراسة لمركز «كارنيغي»: لهذا كان المرزوقي يخشى الانقلاب وهكذا أطاح «الزبيدي وعمّار»، فبراير ٢٠١٦.

٧. How Tunisia's military has changed during its transition to democracy, Article: By Sharan Grewal www.washingtonpost.com/news/monkey-cage. March 2016

٨. Article: Strengthen Tunisia'Army, but keep it out politics. Posted by: ANOUAR BOUKHARS TUESDAY, OCTOBER 20, 2015, carnegieendowment.org/: ANOUAR BOUKHARS

الدور السياسي والتنموي للمؤسسة العسكرية المصرية في نظام ٣٠ يونيو/٣ يوليو

فؤاد السعيد*

مقدمة

كشفت التفاعلات المعقدة التي عرفتها مجتمعات المنطقة العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة تميز الحالة المصرية بين حالات «الربيع العربي» الأخرى بعدد من الملامح:

١. درجة أقل من التنافر والصراع –ولا نقول التماسك– بين مكونات المجتمع مقارنة بحالات تصاعد الصراعات الطائفية أو القومية أو القبلية أو الجهوية التي حكمت مسارات الصراع الاجتماعي والسياسي في العديد من مجتمعات المنطقة، وهو ما حصر الصراع في مصر عند المستوى السياسي دون الانزلاق إلى الحرب الأهلية وانحصاره عند مستوى الصراع السياسي.

٢. الحالة الوحيدة التي يختلط فيها الصراع السياسي بالعمق الثقافي والاجتماعي في المجتمع المصري هى الحالة الإسلامية التي قد يرتفع معها

* دكتور وكاتب وباحث في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة.

مستوى التنافر لمستوى وجودي يتعلق بمعنى الحياة ويبرر الحرب الأهلية، ولذلك عرفت مصر العنف الإسلامي والطائفي دون أشكال العنف الأخرى المنتشرة في المنطقة.

٣. بالمقارنة بالحالة التونسية مثلاً، كشفت السنوات الخمس ضعف القيم الديمقراطية في المجتمع المصري وعجز القوى السياسية المدنية عن التداول والحوار والتوافق على حلول وسط للخلافات السياسية، بما في ذلك تخلف وجمود الفكر السياسي للأخوان ولعموم التيار الإسلامي، وعدم تجذر التقاليد الديمقراطية والمدنية، وهو ما انتهى إلى عجز المجتمع عن الاستحواذ على الفضاء السياسي وعن تحجيم تدخل الدولة ومؤسساتها في إدارة شؤون البلاد، وهو الأمر الذي يفسر حالة القبول – بل الاحتفاء – بإدارة المجلس العسكري للبلاد منذ ١١ فبراير ٢٠١١، وانفراد الرئاسة والجيش والأمن بالحكم منذ ٣ يوليو ٢٠١٣ استثمارًا للهبة الشعبية الرافضة لحكم الأخوان الاستبدادي في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، واستبعاد الحكم الجديد للقوى المدنية والسياسية الديمقراطية تدريجيًا، تلك التي كانت جزءًا رئيسيًا من تحالف ٣٠ يونيو.

٤. كشفت السنوات الخمس أيضًا أنه بغض النظر عن حالة الصخب السياسي والإعلامي التي صاحبت ثورة ٢٥ يناير فإن التقديرات بالغت خطأً في تقدير قوة وجماهيرية القوى السياسية المدنية والمجتمع المدني ووزنها النسبي، حيث اتسم أداؤهما السياسي بالاضطراب وافتقاد الثبات والاستمرارية. وأثبتت التجارب أن المجتمع المصري حتى اللحظة الراهنة لا يعرف كتلاً مجتمعية منظمة قادرة على الضغط السياسي الفعال سوى تلك الكتلة المعبرة عن التحالف السياسي لجماعات المصالح التي حكمت مصر زمن مبارك وفي القلب منها سياسيو الحزب الوطني وكبار رجال الأعمال والأجهزة الأمنية إضافة إلى شبكة واسعة من المنتفعين المحليين (حصل أحمد شفيق ممثل نظام مبارك على ما يقارب الخمسين بالمائة في أول انتخابات رئاسية بعد ثورة يناير). أما الكتلة المنظمة الثانية فهى جماعة الأخوان المسلمين ومن ورائها التيار الإسلامي (بغض النظر عن النشوز السياسي السلفي الذي أعقب ٣٠ يونيو/٣ يوليو ٢٠١٣). ومنذ ١١ فبراير ٢٠١١ وسقوط مبارك مرورًا بأحداث ٣٠ يونيو/٣ يوليو ٢٠١٣ وما بعدها تقدمت المؤسسة العسكرية إلى الساحة السياسية باعتبارها الكتلة

المنظمة الثالثة في البلاد ومن ورائها ظهير اجتماعي وسياسي يتمثل في الجهاز البيروقراطي للدولة وقطاع واسع من المنتمين للطبقة الدنيا الذين تهدد قوتهم اليومي مع توترات الثورة وقطاع واسع آخر من الفئات الهشة نفسيًا من النساء وكبار السن المنتمين للطبقة الوسطى الباحثة دومًا عن حلم الاستقرار الأمني.

٥. ضعف الثقافة السياسية للمصريين وافتقارهم إلى ثقافة سياسية مدنية حديثة تزكي فكرة قدرة الشعب على حكم نفسه بنفسه وعبر مؤسساته المنتخبة ديمقراطيًا، وهشاشة الرأى العام السياسي وتحوله من الموقف إلى نقيضه بالحماسة ذاتها في غضون شهور قليلة، وبالتالي قابليته العالية للتأثير عليه وتغييره، وهو ما انتهى بقطاع معتبر من المصريين لحالة من الحنين لفكرة الحاكم الأبوي القوي، وبالتالي فإن حدوث تحول في الموقف في المستقبل غير مستبعد.

٦. أخيرًا كشفت ٣٠ يونيو/٣ يوليو ٢٠١٣ أنه باستثناء الشباب الثوري الذي طرح شعار يسقط حكم العسكر وباستثناء الإسلاميين الحالمين بدولة الخلافة، فإن قطاعًا معتبرًا من المصريين المتشبعين بثقافة سياسية وطنية تقليدية تنتمي إلى روح الستينيات، ليس لديه أي موقف مبدئي رافض لقبول حاكم ذي خلفية عسكرية أو أن يلعب الجيش دورًا محوريًا في إدارة البلاد سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، خاصة وقت تعرض المجتمع لمخاطر خارجية أو داخلية ذات طابع وجودي.

اقترابات تفسيرية للنظام الجديد

في أعقاب أحداث ٣٠ يونيو/٣ يوليو ٢٠١٣ في مصر ركزت معظم الكتابات الأكاديمية والسياسية على محاولة الإجابة عن السؤال: ثورة أم انقلاب؟ في المقابل تركز الكتابات الأحدث على سؤال أكثر عملية يتعلق بطبيعة النظام السياسي الراهن الذي تقع المؤسسة العسكرية المصرية في القلب منه. تصنف دينا الخواجة أهم الاقترابات في هذا الصدد إلى اقترابات تركز على فكرة العودة إلى سلطوية مبارك (بل أعتى منها) (مثال ناثان براون، ٢٠١٣) واقتراب العودة إلى استئناف الدكتاتورية العسكرية لستينيات القرن الماضي (يزيد

صايغ، ٢٠١٣ وعماد شاهين، ٢٠١٤) واقتراب تأسيس النظام تحالفات توفر له السلطة والضبط والمحاصصة (أشرف الشريف، ٢٠١٢) وفكرة تكثيف استخدام أدوات العنف الرمزي لفك تعبئة مرحلة مابعد يناير وتأسيس تعبئة جماهيرية معاكسة ٢٠١١ (أحمد عبد ربه، ٢٠١٣) واقتراب المشابهة مع خبرة الإدارة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر وقوانين باتريوت أكت (هناء عبيد، ٢٠١٥)، واقتراب دينا الخواجة حول نظام سياسي يطرح على الشعب فكرة «ضرورة الدولة» والحفاظ على مؤسساتها بديلًا من سؤال الشرعية ويوظف فكرة «دولة الحرب» كمورد مادي ورمزي ويمارس على أرض الواقع دور «دولة الجباية» في قطيعة مع إرث الدولة الناصرية التوزيعي.

دينا الخواجة، بناء دولة مابعد الثلاثين من يوليو: الحرب والجباية كأسس جديدة لعلاقة الدولة بالمجتمع، الملف المصري، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد ١٥، نوفمبر ٢٠١٥.

ويمكن أن نضيف اقترابات أخرى مثل اقتراب احتذاء النموذج الجزائري لا النموذج التونسي، واقتراب تفسيري آخر يركز على الأدوار الإقليمية للسعودية والإمارات التي كشفت الوثائق مؤخرًا دورها الحاسم في مساندة المؤسسة العسكرية لإزاحة الأخوان من الحكم وتأسيس النظام الجديد ودعمه اقتصاديًا وسياسيًا.

سمات النظام الجديد

يصف ناثان براون الوضع الجديد في مصر بأنه تجسيد لدولة أمنية تعمل (على الأقل في المدى القصير) في جو من التأييد الشعبي المصاب بالهلع والسعار، ومعارضة إسلامية يجري استبعادها من العملية السياسية على نحو متزايد ومستعدة لاستخدام القوة العنيفة، وصراع أهلي مستمر، كما توفّر العملية الدستورية الشكلية وسيلة لإضفاء الطابع المؤسّسي على الترتيبات السياسية الحالية. (ناثان براون، فورين بوليسي، ٢٠ أغسطس ٢٠١٣).

ففي أعقاب ٣٠ يونيو ٢٠١٣ استثمر النظام الجديد حالة الفراغ التشريعي لاستصدار مئات القوانين التي رسخت القبضة الأمنية سواء خلال فترة

الرئيس المؤقت أو الرئيس المنتخب وحتى بعد انتخاب أعضاء البرلمان الذي تمت هندسته من قبل الحكم يتم الالتفاف على مواد الدستور بشكل متواصل.

يتصرف النظام الحالي وكأنه من الممكن تثبيت التاريخ عند أوضاع ليلة ٢٤ يناير ٢٠١١، واستئناف المسار السياسي والاقتصادي للبلاد وكأن الوعى والثقافة السياسية للمصريين لم يتغير – ولو نسبيًا – مع تراكم الخبرات السياسية لثورة يناير حتى إسقاط حكم الأخوان، ويكمن الخلل هنا في عدم إدراك الطابع المؤقت والمشروط للموقف الشعبي بتعليق الفعاليات السياسية والفئوية منذ ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وما بعدها، بل تثبيته، وكأنه ينبغي أن يتحول إلى حالة دائمة. ولا تزال النخبة الأمنية تعتقد أن جوهر الأزمة السياسية في مصر لا يكمن فى ضعف المنظومة الديمقراطية وافتقادها الحيوية، بل فى الرخاوة السياسية والأمنية لنظام مبارك التي انتهت بتفاقم الأوضاع.

من ناحية أخرى ثمة تناقض جوهري بين النظام والمجتمع في الإدراك السياسي لطبيعة الهدف الأساسي الملح والضروري الذي ينبغي أن يحكم سياسات الدولة المصرية في اللحظة الراهنة. إذ يهيمن على النظام تصور شديد الواقعية والتحفظ يرتكز على فكرة تفادي سقوط الدولة ومواجهة المخاطر الخارجية، واستعادة الاستقرار الأمني، وعودة عجلة الاقتصاد للدوران. يتسم إدراك النظام إذن بنهج دفاعي يكتفي بتثبيت الأوضاع على ما هي عليه، واعتبار أن مجرد استقرارها يعد إنجازًا. في المقابل عانت الشرائح الدنيا والمتوسطة سنوات طويلة من الحرمان الاقتصادي، ومشاعر مكتومة بالظلم الاجتماعي وتوق عارم للحرية، وتكمن الأزمة في التناقض الحاد بين هذين المستويين من الإدراك. ثمة شواهد ومؤشرات على أن استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية لم يعد ممكنًا، وظهور النظام في صورة مرتبكة الأداء في الأزمات المتتالية لم يعد محتملاً، وأن صبر القطاعات الهشة اقتصاديًا واجتماعيًا وكذلك الشباب قد بدأ ينفد.

بالتوازي مع ذلك تتدهور أوضاع الحريات وحقوق الإنسان بشكل متصاعد، ويشهد المجتمع والإعلام نوعًا من المكارثية، ليس فقط في مواجهة الأخوان، ولكن ضد كل رأي معارض. وعلى المستوى السياسي تنتهج الدولة

سياسة إنهاك تنظيم الأخوان أمنيًا وقضائيًا، وتم تشريع قانون الإرهاب الجديد الذى أعدته وزارة الداخلية اعتمادًا على عبارات مطاطة تتيح للسلطة التنفيذية والقضائية التوسع في استخدامه ضد المعارضين السلميين من كافة الاتجاهات السياسية من دون استثناء، وكانت ٢٢ منظمة حقوقية قد أجمعت على رفض المشروع واستهجانه، كما تم تمديد فترة الحبس الاحتياطى بحيث يتحول في الممارسة العملية إلى سلاح يعرض أي متهم للسجن لفترات طويلة من دون أن تثبت إدانته أو تورطه فى الجرم الذى يحاسب بسببه.

تتمثل المشكلة الأكثر عمقًا في أن هذه السلسلة من القوانين غير الدستورية تصدر بمباركة قطاع غير محدود من الشعب، ويشير إريك تريجر إلى أنه، على الرغم من سلبيات النظام الحالي، إلا أن «السبب الأهم لبقاء السيسي في الحكم هو المزاج الشعبي، الذي هو مزيج من الإرهاق والارتياح. فالمصريون يشعرون بالإرهاق بعد سنوات من الاضطرابات، ولكنهم في الوقت نفسه راضون على أن بلادهم لم تعانِ من فوضى مدمرة مماثلة لتلك التي تشهدها سوريا والعراق وليبيا واليمن. لذلك، ففي حين لم يتم حل العديد من المشاكل الاقتصادية والديموغرافية التي تسببت في انتفاضة العام ٢٠١١، فإن فئة كبيرة جدًا من المصريين يفضلون الآن دولتهم المنهارة على أن يجرّبوا حظهم مجددًا ويخاطروا في زيادة الانهيار» (اريك تراجر، لماذا لا يريد المصريّون ثورة أخرى؟، بوليتيكو، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥). في النهاية أتاح هذا المناخ توسيع نطاق التفويض إلى درجة إغلاق المجال العام بقبول شعبي ملموس.

لا يتعلق الأمر فقط بافتقاد النظام إلى الرؤية، ولكنه يتعلق بأن الرؤية والقناعات السياسية للنظام هي مما لا يصرح به، فهي—من وجهة نظر أصحابها—رؤية شديدة الواقعية والمرارة مما لا يعجب الرأي العام بل قد تدفعه للإحباط وربما الانقلاب على النظام، هذه الرؤية تعتبر أن أحلام الفقراء والطبقة الوسطى والشباب الذين ارتفعت تطلعاتهم إلى عنان السماء مع ٢٥ يناير لا علاقة لها بالوضع الاقتصادي الذي أصبح قاب قوسين من الانهيار، وأن تلبية المطالب الاقتصادية للطبقتين الدنيا والوسطى واستمرار الاستجابة لمطالب رجال أعمال عصر مبارك، كل هذا لن ينتهي إلا إلى خراب الاقتصاد، الأهم أن النظام يصدر عن قناعة بأن الشعب بكافة مكوناته ليس مؤهلًا بعد لممارسة

ديمقراطية إيجابية، بل إن هذه الممارسة أصبحت قرينة بالفوضى السلبية في خبرة السنوات الخمس، كما أنها أتت بالأخوان ويمكن أن تأتي بمن هم أسوأ. لا يثق النظام إلا في كوادر المؤسسة العسكرية وبعض كوادر بيروقراطية الدولة. تبرر هذه الرؤية غير المعلنة، ولكن الواضحة في السلوك السياسي للنظام، وضع الإسلاميين في السجون دون تمييز وعدم تقدير خطورة التجاوزات القضائية وإحكام قبضة الدولة على الثوريين والسياسيين والهيمنة على الإعلام وتوجيهه، وأخيرًا استبعاد الجميع من الساحة السياسية، وتفصيل قوانين انتخابية تضمن هيمنة السلطة التنفيذية على البرلمان «المنتخب». ينطلق النظام من احتكار جماعة الحكم لصياغة الرؤية من دون غيرها من مكونات المجتمع، وتعمّد عدم طرحها على حوار مجتمعي جاد.

احتاج النظام لإجراء عملية إنقاذ مؤقتة لعبور الانتخابات البرلمانية، وتمثلت في تشكيل قائمة انتخابية عاجلة من أصحاب الولاء للدولة في انتظار أن تثمر عملية التنشئة السياسية لمئات من الشباب المختار بعناية تحت إشراف الرئاسة في تحديث تجربة منظمات الشباب زمن عبدالناصر، مع اختلاف المحتوى الإيديولوجي بطبيعة الحال.

ويرى عماد شاهين أن الحالة الوحيدة لاستمرار النظام من دون ماكينة سياسية واقتصادية تعكس التحالفات داخله، هي بتحوله إلى حكم الفرد بسبب تهميش دور المؤسسات والتواصل المباشر مع الشعب من دون وسائط، والاعتماد على المؤسسات الأمنية في الأساس. مثل هذا النموذج يحتاج إلى موارد ضخمة لتمويل آلة الاستبداد وتعويض نقص الموارد الناجم عن التهميش والاحتكارات والأداء الاقتصادي المترهل. في ظل غياب هذه الموارد تتضاءل إمكانيات ترسيخ السلطوية الفردية، ولا يبقى للنظام سوى القمع والبروباجاندا بديلًا، وإن كان غير مستديم. مع تدهور شعبية النظام وبروز شروخ أكبر في شرعيته، تزداد احتمالات الانتفاضة ضده، لكن تظل هذه المحاولات متفرقة وغير مؤثرة ما دام تحالف النظام مستقرًا عند حد أدنى من التأييد، وطالما بقيت المعارضة مفتتة ومتشرذمة.

(عماد الدين شاهين، النظام المصري بين السلطوية المستحيلة والديمقراطية المستبعدة).

العلاقات المدنية – العسكرية

الموضوع الأساسي في العلاقات المدنية–العسكرية في مصر يتعلق بالدور السياسي غير الرسمي وغير المعلن الذي تلعبه مؤسسات عسكرية واستخباراتية وأمنية للهيمنة على العملية السياسية (إدارة الانتخابات البرلمانية الأخيرة في مصر مثالا)، إضافة إلى نزعة الهيمنة العسكرية والأمنية من خلال تسكين شبكة واسعة من الضباط في أهم المواقع الإدارية والاقتصادية، واصطناع واجهات للدولة من رجال الأعمال في الاقتصاد والإعلام.

يمكن حصر خلاصة التجارب على مستوى العالم في ما يخص موضوع العلاقات المدنية–العسكرية في أن هدفها ينحصر في أن تكون المؤسسة العسكرية – مثلها مثل غيرها من مؤسسات الدولة – تحت إشراف الهيئات المدنية المنتخبة، وأن الضمانات الأساسية لنجاح هذا التحول هو وحدة القوى المدنية في تفاوضها مع المؤسسة العسكرية والتركيز على إقناعها بقبول مسار متدرج للوصول إلى هذا الهدف، وحرص الأطراف المدنية والعسكر على تفادي الصدام الشعبي، إضافة إلى تطبيق قواعد العدالة الانتقالية إذا كان هناك ما يستدعي ذلك، ومعظمها شروط لم تتوفر في الحالة المصرية، ولكنها قد تتوفر مستقبلاً.

يختزل البعض مسألة المؤسسة العسكرية في مصر في ما يعرف باقتصاد الجيش، خاصة شركاته ذات المنتجات غير العسكرية وعدم خضوعها للرقابة والمحاسبة إضافة إلى رواتب قادة الجيش، والدور الاقتصادي للجيش.

منذ السادات وحتى مع مبارك جرت عملية تقليص مستمرة لدور العسكر في تقرير الشأن السياسي مقارنة بسنوات الستينيات، ولا شك في أن هذا التوجه ترك انطباعات سلبية لدى المؤسسة وقادتها الذين كانت لديهم انتقادات لما عرف زمن مبارك بتزاوج المال والسلطة، وعلى الرغم من ذلك فقد «انكبت المؤسسة العسكرية على تعظيم ثروتها المادية كي تتفادى الاحتكاك بأجهزة الدولة البيروقراطية عند طلب ميزانيات إضافية. وأدى هذا إلى نشأة مصالح فردية لقادة عسكريين سعيًا وراء مناصب في الشركات التابعة للجيش وإقامة علاقات وثيقة بأفراد وجماعات من القطاع الخاص ورجال الأعمال» (جميل مطر، الثورة في مصر: التحولات الكبرى وأدوار اللاعبين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ربيع ٢٠١٤، ص ٩).

في كل الأحوال، من المتوقع أن تؤدي الهيمنة السياسية الراهنة للجيش ومؤسسات المخابرات والأمن إلى تسليط الضوء على حجم اقتصاد الجيش، والأرجح أن تكون الاستجابة الوطنية للجيش والتي تعلي من الصالح العام إنما تتمثل في قبول التفاوض العسكري-المدني في الوقت الذي يصبح ضروريًا. وكان مبدأ مراجعة سلطة مدنية منتخبة لميزانية الجيش مطروحًا بقوة وبصورة اعتيادية، وكان مقبولًا طرحه في الإعلام وفي النقاشات الشعبية اليومية في أعقاب ثورة ٢٥ يناير من دون أن يعني ذلك أي انتقاص من المؤسسة العسكرية، ولكن في مناخ ٣٠ يونيو/٣ يوليو لم يجد حتى أعتى الليبراليين في لجنة الخمسين التي قامت بصياغة الدستور، أنه من المناسب طرح المبدأ وتصديره كمطلب سياسي إلى الواجهة، وكان الاتجاه الغالب هو إرجاءه. ويشكك بعض الخبراء الاقتصاديين المقربين من الجيش مثل أحمد السيد النجار في بعض التقديرات المبالغ فيها، والتي تشير إلى أن اقتصاد الجيش يشكل ٤٠٪ من الاقتصاد المصري، وهو أمر –من وجهة نظره– «مجافٍ للحقيقة تمامًا (فوفقًا للإحصاءات المصرية وإحصاءات البنك الدولي»، يسهم القطاع الخاص بنحو ٦١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والقطاع العام المدني بنحو ٣٦,٤٪، والباقي أي نحو ١,٨٪ هي حصة اقتصاد الجيش في الناتج المحلي الإجمالي على أقصى تقدير... وتجدر الإشارة إلى أن الشركات المدنية التابعة للجيش، نشأت بعد تحرير أسعار السلع وبدء خصخصة القطاع العام الذي كان يمد الجيش بالأغذية والمواد اللازمة، لضمان توفير هذه المواد للجيش، وليس من أجل التربح، وينبغي أن تكون تحت ولاية الجيش، وألا يكون هناك أي تغيير في وضعها إلا بالتشاور مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، على أن يكون أي تغيير تدريجي، وعلى مدى زمني طويل، مع ضمان حصول الجيش على إمدادات من شركات مملوكة للدولة في كل المجالات التي يحتاجها وبأسعار معتدلة، مع ضرورة خضوع هذه الشركات إلى كل النظم الضريبية والرقابية العامة في أعمالها المدنية غير العسكرية. ولابد من الإشارة إلى أن قانون الضرائب الراهن يعفي مشروعات جهاز الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع من الضرائب كلية، وهو أمر غير منطقي، فما دامت شركات الجيش قامت بأي عمل أو نشاط غير عسكري، فعليها أن تخضع للضرائب لتحقيق العدالة في سوق

الأعمال. كما أن العمالة في تلك الشركات وغالبيتها ممن يؤدون الخدمة الوطنية، يجب أن يطبق عليهم نظام الأجور المعمول به في القطاع المدني لضمان عدالة المنافسة في الأعمال. ويجب عمومًا أن يتم تطبيق هذا النظام على كل من يؤدون الخدمة الوطنية لحماية كرامتهم وآدميتهم ولتعميق الانتماء الوطني (أحمد السيد النجار، ماذا يريد الغرب من اقتصاد الجيش؟)

الجيش ورجال الأعمال

وفي ما يتعلق بوضع كبار رجال الأعمال، يرصد عمرو عادلي أن رأس المال الكبير قد استبعد من خطط التحفيز التي تهدف إلى تحريك عجلة الاقتصاد المصري، على الرغم من أنه قدم دعمًا مبكرًا وقويًا للنظام السياسي الجديد. من ناحية أخرى أدخل نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي تغييرات باتت تشكّل ضغطًا على القطاع الخاص بشكل عام، وعلى رأس المال الكبير بشكل خاص. ومع ذلك، ثمّة بعض المؤشّرات على أن تلك التحوّلات مؤقّتة، وأنها اتُّخِذَت بدافع الضرورة من باب محاولة القيادة السياسية الجديدة إصلاح الاقتصاد المأزوم كجزء من جهودها للوصول إلى استقرار الوضع السياسي (عمرو عادلي، مستقبل رأس المال الكبير في مصر السيسي، مؤسسة كارنيجي، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

إعادة هيكلة الداخلية

مع نهاية حكم مبارك، بدت الصورة وكأن «المؤسسة العسكرية تعتمد على الرئيس الذي يعتمد بدوره على مؤسسة الشرطة» التي «سمح لها الرئيس مبارك بأن تتحكم في انتخابات البرلمان وتدجن الإعلام، وكان لابد، والأمر كذلك، من أن تظهر علامات توتر بين المؤسستين الأمنيتين: القوات المسلحة وجهاز الأمن الداخلي (جميل مطر، ثمة جرح غائر لدى الأمن) يذكرها بأن المؤسسة العسكرية... لم تقم بواجبها في حمايتهم بالشكل الملائم» (جميل مطر، نفس المرجع، ص ١٠).

وخلال الشهور الأخيرة تكررت وقائع احتكاكات فردية بين رجال جيش وشرطة سرعان ما كان يعقبها تحرك قوات جيش لمحاصرة قوات أمن. وأصدر الرئيس السيسي قرارًا بإخضاع رجال الشرطة للتحقيق التأديبي أو للقضاء العسكري حال حدوث مثل هذه الاحتكاكات. لا توجد مؤشرات لتصاعد مثل هذه الحوادث الفردية لمستوى الحالة المؤسسية، ولكن المؤكد ان الرئيس السيسي حاول دعم رجال الشرطة لاستعادة تماسكهم وتماسك المؤسسة الأمنية، كما أنه يدرك المطالب الشعبية والسياسية بإعادة هيكلتها، كما يدرك حساسية وصعوبة إجبارها على «هيكلة جذرية سريعة» بضغوط من خارجها، ولذلك اختيار تكليف وزير الداخلية نفسه بوضع خطة لذلك مع قادة الداخلية، ولكن الأنباء حول هذا الملف توقفت مع توتر الأوضاع الأمنية بفعل الأخوان وأنصارهم. ويشير جميل مطر إلى احتمال تحول مصر تدريجيًا إلى نظام حكم «عسكري مخفف»، بمعنى «أن تتولى المؤسسة العسكرية حماية عملية الانتقال المدني عن طريق تقليص نفوذ سلطات الأمن الداخلي وإخضاعها بداية لقيادة المؤسسة العسكرية ثم لقيادة مدنية»، (جميل مطر، نفس المرجع، ص١٥). خلال العام ٢٠١٦، تزايدت تجاوزات العنف من قبل أفراد الأمن لدرجة سقوط عدد من المواطنين قتلى عمدًا، وتسببت هذه الأحداث في تذمرات أهلية واسعة النطاق، بالإضافة إلى دعوة نقابة الأطباء أعضاءها إلى جمعية عمومية طارئة بعد الاعتداء على اثنين من الأطباء داخل مستشفى عام، وكان لتكرار هذه الحوادث صدى واسع في الإعلام حتى الحكومي والموالي للدولة، وتسود أفراد الأمن مشاعر سلبية من أن يضحي النظام بهم ككبش فداء.

اتجاهات مستقبلية محتملة

١. ثمة تأثير ملموس محتمل على قدرة النظام الحالي في مصر نتيجة اهتزاز الدعم الاقتصادي القادم من السعودية والإمارات في أعقاب انخفاض أسعار البترول، إضافة إلى وجود خلاف رئيسي بين مصر والسعودية حول الموقف من جماعة الأخوان المسلمين، فعلى الرغم من الموقف السعودي الرافض لوصولهم

إلى الحكم في أي بلد عربي أو إسلامي، إلا أن المملكة لا تملك ترف الاستعانة بالأخوان ضمن التحالف السني المواجه للمد الشيعي في المنطقة، وهو الموقف الذي يناسبه نوعًا من التهدئة والمصالحة بين النظام المصري مع تحجيمهم سياسيًا، وهو ما يرفضه النظام في مصر.

٢. استبعاد النظام ممثلي الثورة ومطالب الطبقات الشعبية والوسطى خاصة الشباب، واكتفائه بتوظيفهم سياسيًا وإعلاميًا وجماهيريًا لإسقاط الأخوان، من شأنه أن يولد تدريجيًا موجة من الغضب العارم على الحكم الراهن في مصر، وهو ما ظهرت بوادره في التظاهرات المدنية (غير الإسلامية) المناهضة لقانون تنظيم التظاهر الأخير، ومشاركة فئات طلابية (غير إسلامية) في تظاهرات الغضب في الجامعات وتظاهرات واعتصامات عمال، إضافة إلى تحول حالة التفاؤل الحماسي التى صاحبت ٣٠ يونيو إلى حالة من القلق والتوجس والترقب لمستقبل غير واضح بسبب غموض التوجهات الاجتماعية والسياسية للحكم الحالي. المؤشرات الدالة على أن هذا التأييد الشعبي بدأ يتراجع ودون تقدير لخطورة دخول قطاعات شعبية متزايدة في دائرة الفتور والإحباط السياسي نتيجة تأخر الوعود والتطلعات الاقتصادية الاجتماعية خاصة التي صاحبت مناخ ٣٠ يونيو. أضف إلى ذلك، فإن قطاعًا مؤثرًا من شباب المدن بوجه خاص بدأ يعرب بشكل متزايد عن تململه من توسع دور الأمن لتتخذ بشكل متزايد صورة تستدعي مناخ إلغاء الحريات، وتعدد الآراء، وتأميم المجالين السياسي والإعلامي.

من شأن الردة الشعبية والنخبوية عن المطالب الديمقراطية أن تولد شعورًا قويًا داخل التيار المدني بضرورة العودة إلى المربع صفر لتجذير القيم الليبرالية والتمسك بالدستور والضغط من أجل الدفاع عن احترام قواعد اللعبة السياسية من الدولة ومن القوى السياسية على السواء دعم فكرة الطريق الثالث في مصر، وهو تيار يتشكل ويكتسب تدريجيًا أنصارًا جددًا من مختلف الأجيال والأطياف لا يراهن على تيار القومية المستعرة المتعصبة ولا على تيار الجماعة وحلفائها.

يمكن أن يؤدى استمرار إغلاق السياسة، بل وحق التعبير أمام الإسلاميين، إلى استشراء نمط الإرهاب البدائي لمجموعات عنقودية إضافة وزيادة الدوافع للانضمام إلى جماعات إرهابية؛ سواء في الداخل أو في سيناء.

الجلسة الثالثة

دور قوى «الإسلام السياسي» وانعكاسه على القوى «المدنية»

الإسلام السياسي في تونس بين الانتظام الإيديولوجي ومتطلّبات الحركات الاجتماعيّة

محمّد الحاج سالم*

أدّت الثورة التونسيّة، من ضمن تداعياتها الأخرى، إلى انفجار الساحة السياسيّة التي كانت مسيّجة منذ نشوء ما يسمّى دولة الاستقلال والمحتكرة منذ أكثر من نصف قرن من قبل الحزب/الدولة ممثّلًا في حزب الدستور في نسخته الاشتراكيّة ثمّ نسخته التجمعيّة بعد انقلاب السابع من نوفمبر ١٩٨٧.

وقد تزامن هذا الانفجار الذي ولّد عددًا كبيرًا من الأحزاب السياسيّة بلغ عددها حوالى المائتين، مع قطع مع المركزيّة الدينيّة ودولنة الدّين، حيث جاء الدستور الجديد مكرّسًا لحريّة الضمير استجابة لحاجة باتت ملحّة في المجتمع، ما أدّى إلى انتظام ما يسمّى بحركات الإسلام السياسي في سيرورة سياسيّة جديدة تتّسم بالقانونيّة والخروج من السرّ إلى ساحة العمل السياسي المفتوح على غرار حركة النهضة وحزب التحرير، فيما برزت ظاهرتان جديدتان على

* دكتور في العلوم السياسيّة وفي علم اجتماع الثقافة وعلم الاجتماع الحضري وفي اللغة والحضارة العربيّة في تونس.

ساحة الإسلام السياسي تمثّلتا في تشكّل أحزاب سياسيّة ذات خلفيّة سلفيّة (جبهة الإصلاح مثلًا) واختيار جزء من التيّار السلفي الجهادي الظهور إلى العلن ضمن تنظيم حركي أطلق على نفسه اسم «أنصار الشريعة» لم يسعَ إلى كسب الاعتراف القانوني، بقدر ما سعى إلى مواجهة الدولة ذاتها، قبل أن يتورّط في أعمال إرهابيّة أدّت إلى تصنيفه في أوت ٢٠١٣ من قبل الحكومة تنظيمًا إرهابيًّا وملاحقة عناصره أمنيًّا.

وعلى الرغم من قيام الثورة في تونس على خلفيّة مطالب سياسيّة واجتماعيّة واضحة، إلّا أنّ الصراع السياسي بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر ٢٠١١ والانتصار الكبير لحركة النهضة، أدّى إلى أن يبتعد ذاك الصراع عن مطالب الجماهير في التنمية والتشغيل وتقليص الهوّة بين الجهات. وبدلًا من أن يكون صراعًا حول البرامج، غدا صراعًا هوويّاً ذا طابع إيديولوجي سافر بين «علمانيّين» و«إسلاميّين»، بحيث أضحت مسائل الهويّة وطبيعة الدولة بين دينيّة ومدنيّة، ومرجعيّة الدستور بين التشريع الوضعي والشريعة الإسلاميّة، هي الطاغية على الساحة.

وكان من شأن هذا الصراع أن دفع بحركات الإسلام السياسي في تونس، وخاصّة حزب النهضة بما هو شريك في الحكم، إلى تطوير آليّات التعاطي السياسي مع الخصوم ومع المجتمع المدني بما جعلها تطوّر خطابها وأداءها السياسي في سعي محموم منها لإثبات صدقيّة اعتناقها الديمقراطيّة والبرهنة على عمق توجّهها الوطني في مواجهة اتّهامات الخصوم لها بالتقيّة السياسيّة وازدواجيّة الخطاب والتبعيّة لتنظيمات عابرة للقوميّات واتّخاذ الديمقراطيّة مسلكًا موصلًا للسلطة، وحينها تتولّى أسلمة المجتمع والدولة إن لم يكن إعلان الخلافة.

تسعى هذه الورقة إلى صياغة إطار مفاهيمي متمحور حول مفهوم الإيديولوجيا لتحليل كيفيّات انخراط حركات الإسلام السياسي في تونس (حركة النهضة وحزب التحرير وتنظيم أنصار الشريعة) في المجتمع والتعبير إيديولوجيًّا عن الحركات الاجتماعيّة التي تعمل داخله، بما يمكّن من فهم أفضل لأدائها والاستراتيجيّات المعتمدة في تعاملها مع مسائل الدستور وطبيعة الدولة وإعادة صياغة المجتمع المدني، والتعرّف إلى مواقفها من عمليّة الانتقال الديمقراطي وبقيّة التنظيمات المدنيّة.

الإيديولوجيا والحركة الاجتماعية

تفاعلت النخب والمؤسّسات عبر تاريخنا العربي الإسلامي مع بعض مكوّنات النسق الديني الإسلامي بطرائق مختلفة من أجل تأويله وتوظيفه في بناء النظام الاجتماعي، أي من أجل توظيف المقدّس سياسيًّا واكتساب سلطة تبرّر الأوضاع القائمة أو تبشّر بواقع اجتماعي سياسي جديد. ونحن نقترح من أجل التمييز بين أنساق توظيف الدين من أجل أهداف سياسيّة وبين الدين في ذاته (في معناه العبادي الاعتقادي المحض) إطلاق اسم الإيديولوجيا الدينيّة على هذه الأنماط من التديّن الرامية إلى تحقيق هدف سياسي، وهذا لا يعني انتفاء صفة الإيديولوجيا عن أنماط التديّن التي تبدو وكأنّها انسحاب من العالم وقطع مع السياسة بمعنى الانشغال والانغماس في الشأن الدنيوي المباشر، كما تطرحه بعض التيّارات الصوفيّة على سبيل المثال.

ولكي تكون الإيديولوجيا فاعلة، لا بدّ أن تكون معبّرة عن حركة اجتماعيّة، بمعنى وجود فئات من الناس المتبنيّة لجملة أفعال وسلوكيّات مضادّة جزئيًّا أو كليًّا للنظام الاجتماعي السائد من أجل تغييره، فهي «فعل جماعي مقصود لإنجاز مشروع واضح والتحشّد من أجله ضمن منطق المطالبة والدفاع عن مصلحة مادّية أو قضيّة»، بمعنى انطوائها على «قصديّة جماعيّة» واعتمادها «منطق المطالبة» تجاه السلطات من أجل تغيير السياسات العموميّة، وهي بهذا معبّرة عن «مكوّن سياسي» هو لبّ إيديولوجيّتها الجامعة للأنصار والمحشّدة للجمهور.

ومن المتّفق عليه في أدبيّات الحركات الاجتماعيّة تقريبًا أن تكون الحركة الاجتماعيّة في بداية نشأتها ضعيفة التنظيم ينقصها التحديد الواضح من حيث الشكل والأهداف، ولكنّها لا تلبث أن تأخذ الطابع المنظّم من حيث القيادة وتقسيم العمل والقيم والأهداف كي تتميّز عن غيرها من الحركات الاجتماعيّة الأخرى. ومن مهامّ الحركة الاجتماعيّة: الوساطة بين مجموعة من الناس من جهة والأبنية والحقائق الاجتماعيّة من جهة أخرى، وتوضيح الضمير الجمعي أي حالة الجماعة التي تكشف عن نفسها أو مصلحتها وأين تكمن هذه المصلحة، ومن ثمّ الضغط على الأشخاص الذين بيدهم مقاليد الحكم. وقد لا يكون من الضروري أن تتّخذ حركة اجتماعيّة مّا شكل حزب سياسي، بل هي قد تتجاوز ذاك الشكل التنظيمي لتعبّر عن نفسها من خلال تنظيمات

المجتمع المدني من جمعيّات حقوقيّة وثقافيّة ورياضيّة وشبابيّة ونسويّة ونقابات عماليّة وصحف، الخ. ويكون التحامها متمحورًا حول إيديولوجيا معيّنة قادرة على التعبئة والتحشيد.

وبهذا المعنى، يمكن اعتبار حركات الإسلام السياسي في تونس حركات اجتماعيّة ذات إيديولوجيا دينيّة سواء انتظمت في حزب سياسي على غرار حزب حركة النهضة وحزب التحرير وجبهة الإصلاح السلفيّة أو انتظمت خارج إطار رقابة الدولة ومن دون انتظام معنوي ضمن المنظومة المدنيّة، تستمدّ مشروعيّتها مباشرة ممّا تعدّه سلطة إلهيّة، على غرار تنظيم أنصار الشريعة.

وبالطبع، فإنّ المتولّي مقاليد السلطة السياسيّة يعتمد هو أيضًا إيديولوجيا محدّدة سواء كانت معلنة أو مضمرة في سبيل تحشيد وتعبئة الناس الموالين لسلطته والمدافعين عن مصالحهم من خلال الدفاع عنها، وهو ما يجعل تحليل الصراعات الإيديولوجيّة في أحد المجتمعات مدخلًا مهمًّا لفهم الصراعات الاجتماعيّة داخله. وبهذا الاعتبار، سنحاول تحليل رهانات الصراع الإيديولوجي في تونس بين ما نسمّيه الإيديولوجيا الوطنيّة المتجسّدة في التيّار الدستوري وتعبيره الأمثل حزب الدستور ومن بعده التجمّع الدستوري الديمقراطي وحاليًّا نداء تونس، والإيديولوجا الإسلاميّة المتجسّدة في تيّار الصحوة الإسلاميّة وتعبيره الأمثل الجماعة الإسلاميّة التي ستغدو حركة الاتّجاه الإسلامي قبل أن تتطوّر إلى حركة النهضة.

نشأة الإيديولوجيا الوطنيّة والمجتمع المدني في تونس

يرى كثير من الباحثين أنّ فكرة استقلالية التنظيمات الاجتماعية والمهنية عن الدولة كانت موجودة وإن بصفة مضمرة في المجتمع التونسي، ولا أدلّ على ذلك من وجود مئات التنظيمات قبل دخول مصطلح المجتمع المدني قيد التداول... إنّه ما اصطلح عليه عمومًا باسم «المجتمع الأهلي» تمييزًا له عن المجتمع السياسي في محاولة لملء الفراغ المفهومي الذي يعتري رؤيتنا المعاصرة للمجتمع التقليدي ما قبل الدولة الوطنية الحديثة... وما دمنا نتحدّث عن

الحداثة، فإنّ الأمر يجرّنا جرًّا إلى تناول مسألة التحديث القسري الذي شهدته بلادنا من خلال الاستعمار الفرنسي الذي يرى فيه الكثير أنّه أجهض تجربة تحديث محليّة كانت بصدد الاعتمال بقطع النظر عن محفّزاتها سواء أكانت محليّة أم بفعل التصادم الحضاري مع التجربة الأوروبيّة آنذاك...

وبعجالة، يمكن القول إنّ ما كان يميّز الانتظام المجتمعي السائد في الحقبة ما قبل الاستعمارية في تونس هو ما سمّاه بعض الباحثين تنظيمات اجتماعية ما قبل حداثية ويقصد بها تحديدًا التنظيم القبلي للمجتمع أو يسمى عندنا العروشية المرتكزة أساسًا على القرابة والعائلة الممتدّة... فقد كانت القبيلة تعتبر بحقّ تنظيمًا اجتماعيًا وسيطًا بين الفرد والدولة، بل إنّ الفرد لا وجود له في الحقيقة خارج إطار جماعته القرابيّة التي كانت تؤطّره وتكسبه وجوده الاجتماعي والسياسي، وتؤمّن له وسائل عيشه، وتحميه إن لزم الأمر، من كلّ تعسّف قد يطاله من الجماعات الأخرى أو من الدولة المخزنيّة... ولعلّه من التعسّف الحديث في هذا الإطار عن وجود شعب تونسي، وهذا ما نسمعه كثيرًا في بعض الأوساط المثقفة في تونس بشأن الحديث عن شعب تونسي ممتدّ في التاريخ منذ علّيسة وما شابها من مغالطات، إذ إنّه لا يمكن الحديث عن شعب إلا في حضور الفرد، أي في ظلّ وجود إيديولوجيا فردانية، التي نلاحظ غيابها التام في المجتمع التونسي ما قبل الاستعماري، مقابل حضور كائن «جمعوي» كان هو السائد في عموم البلاد، ويقوم عليه التنظيم السياسي للأيالة التونسية، إذ كان لكلّ قبيلة شيخ هو الوسيط الرسمي بين الأهالي والدولة، وهو الدور نفسه تقريبًا الذي كان يلعبه أمناء السوق ضمن التنظيمات المهنيّة الحضريّة المعروفة باسم النقابات (أمين السراجين، العطّارين، الصفّارين، الخ).

وبدخول الاحتلال الفرنسي الأراضي التونسيّة، كان من أهم قواعد سياسة الاستغلال الاقتصادي وتوطين المعمرين الأوروبيين هو كسر القاعدة الإنتاجية الأهليّة المعتمدة بشكل كبير على الزراعة وبشكل أقلّ الصناعات التقليديّة. فقد قامت الإدارة الاستعماريّة بالاستحواذ على الأراضي الفلاحية وافتكاكها من التونسيين، وذلك بسن القانون العقاري لسنة ١٨٨٥ والقاضي بتسجيل العقارات لتوفير الأمن للملاكين الفرنسيّين، كما سنّت قانون الإنزال لتمكين الفرنسيّين من اقتناء أراضي الأحباس (الأوقاف) بواسطة عقود تسويغ مقابل دفع كراء مؤبّد، ومن ثمّ توسيع مساحة الملك العمومي لفائدة المستعمر

الفرنسي من خلال ضمّ أراضي العروش والقبائل، وهو ما وفّر للشركات الرأسماليّة والمستوطنين الأوروبيّين مساحات هامّة من أخصب أراضي الإيالة (حوالى مليون هكتار). وبهذا اضطرت غالبيّة الفلّاحين التونسيّين إلى أن تصبح قوّة عمل أجيرة في أرضها أو تنزح إلى المدن أو المناطق المنجميّة لتنشأ من ثمّ طبقة عاملة كادحة استقرّت بالسكن في أحياء فقيرة على تخوم المدن الكبرى (مدن الصفيح bidon villes).

أمّا الصناعة المحليّة، فقد تلقّت طعنات قاتلة بتولّي الرأسمال الأجنبي إنشاء فبريكات تولّت تصنيع ما كانت الصناعة المحليّة توفّره، وبذلك حلّت محلّها وخنقتها، ما ساهم في تضخيم ظاهرة العمل المأجور وأدّى إلى نشوء طبقة عماليّة لأوّل مرّة في تاريخ تونس.

وعلى المستوى الثقافي، أدّت هذه العلاقة المتوّترة بين المجتمع المحلّي والمجتمع المستعمر الوافد إلى عمليّة تثاقف كان أحد علاماتها نشوء نخبة مثقّفة جديدة تلقّت تعليمها في فرنسا وزجت بين الثقافتين الوطنيّة العربيّة الإسلاميّة والثقافة الغربيّة في نسختها الفرنسيّة مقابل تآكل النخبة الثقافيّة التقليديّة (علماء، مشائخ، طرق صوفيّة، الخ) وضعف التعليم التقليدي أو إضعافه، وهو التعليم الذي كانت تتولّاه وتشرف عليه بصفة خاصّة مشيخة الجامع الأعظم (الزيتونة).

ومن دون الدخول في التفاصيل، فقد أدّى ضرب القاعدة الإنتاجيّة للمجتمع المحلّي التونسي إلى فكّ الارتباط بين الفرد وقبيلته، وبالتالي ضعفت قوّة القبائل بوصفها الوسيط بين الفرد والدولة، بحيث وجد معظم التونسيين أنفسهم فرادى في مواجهة «الدولة الاستعماريّة». وكان هذا التذرّر الشرط الأساسي لنشوء حركة اجتماعيّة عبّرت عن نفسها من خلال الانتظام في جمعيّات ثقافيّة وخيريّة وشبابيّة وتنظيمات سياسيّة ونقابات عماليّة كان حزب الدستور والاتحاد النقابي ممثّلًا بالخصوص في جامعة عموم العملة التونسيّين في الأربعينات ثمّ الاتحاد العامّ التونسي للشغل دعامتيه الأساسيّتين تنظيميًّا في قيادة الحركة الوطنيّة ومطلبا الاستقلال والدستور دعامتيه الإيديولجيّتين.

فبضرب من التماهي مع ثقافة المستعمر وبفعل التذرّر الاجتماعي، وجد الأفراد أنفسهم مجبورين على تجميع إراداتهم الفرديّة لخدمة مصالحهم ضمن الحركة الاجتماعيّة سياسيًّا، فبرزت في بداية القرن العشرين نخبة تولّت إنشاء

أحزاب سياسيّة كان من أهمّها حزب الدستور، كما أدّت عمليّة التثاقف في ما أدّت إلى بروز الجمعيّات المسرحيّة والموسيقيّة والكشّافة، الخ، وانتقلت العدوى إلى الرياضة، لنشهد في الفترة ذاتها ولادة عشرات من الجمعيّات الرياضيّة)، لعلّ من أهمّ ميزاتها التأكيد على أنّها «وطنيّة» مقابل ما يشبهها من جمعيات وأحزاب استعماريّة «لاوطنيّة»... وكانت هذه بداية تشكل نسيج مجتمع مدني لأوّل مرّة في تونس، وإن كان على أنقاض «المجتمع الأهلي»، إذ سيحلّ محلّه للعب أهمّ أدواره: الوساطة بين الأفراد والدولة.

وقد أدّى ظهور الإيديولوجيا الوطنيّة وتجسّدها في حركة اجتماعيّة إلى بروز مفهوم جديد، هو مفهوم «الشعب»، فلا حديث عن شعب إلّا في ظلّ بروز النزعة الفردانيّة، وهو ما تحقّق، وهذا من حيل العقل في التاريخ بالمعنى الهيغلي، على يد الإدارة الاستعماريّة وإن كان بغير قصد منه، وهو ما سيستغلّه التحالف بين حزب الدستور والاتحاد العمّالي بالخصوص من أجل بلورة إيديولوجيا وطنيّة مطلبيّة تمكّنت من حشد الجماهير وأدّت من خلال الكفاح السياسي والنقابي إلى حصول البلاد على الاستقلال السياسي، ومن ثمّ نشأة الدولة الوطنيّة الحديثة.

الإيديولوجيا الوطنيّة والمجتمع المدني في دولة الاستقلال

بانبثاق الدولة الوطنيّة، تواصل التحالف بين حزب الدستور والاتحاد العامّ التونسي للشغل، ما أدّى إلى تبنّي الحزب، بمجرّد حصوله على الحكم، البرنامج الاجتماعي للاتحاد، إضافة إلى تولّي عدّة قيادات نقابيّة حقائب وزاريّة هامّة وعضويّة البرلمان (مجلس الأمّة)، وتمّ تبنّي تجربة التعاضد (تجربة اشتراكيّة) التي اعتمدت نمطًا تحديثيًّا فوقيًّا وقسريًّا. إلّا أنّ تغوّل حزب الدستور واستلحاق جميع المنظّمات الوطنيّة لتكون مجرّد أذرع له وهيمنته على الاتحاد العمّالي بالتدخّل في تسمية المسؤولين النقابيّين وعزلهم، أدّى إلى توتّر العلاقة بين الحزب والاتحاد، وبالتالي التراجع عن التجربة الاشتراكيّة سنة ١٩٦٩ ليتمّ التوجّه نحو لبرلة الاقتصاد، وهو ما سيكون أحد أسباب الصدام بين الحزب

الأوحد واتحاد العمّال والذي سيتوّج في النصف الثاني من السبعينات بإعلان الاتحاد الإضراب العامّ في البلاد لأوّل مرّة في تاريخها وحصول مواجهات وصدامات في الشارع سقط خلالها المئات فيما يعرف بالخميس الأسود يوم ٢٦ جانفي ١٩٧٨.

وفي هذا الظرف من الشدّ والجذب بين إرادة الحزب الحاكم استلحاق المجتمع المدني وضرب كلّ إرادة استقلاليّة له عن الدولة، بدأت ملامح حركة اجتماعيّة جديدة في البروز بفعل تنامي الغضب داخل شرائح واسعة من المجتمع التونسي سواء تلك المتضرّرة من التجربة الاشتراكيّة أو الخائفة على مكاسبها جرّاء الانفتاح الاقتصادي واعتماد اقتصاد السوق، ونحن نقصد هنا الجماعة الإسلاميّة التي تأسّست سنة ١٩٧٢ بصفة سريّة لتكون أوّل تشكيل يمثّل الإسلام السياسي في تونس، وهو التشكيل التي سينمو طوال عقد السبعينات والثمانينات متغذيًّا بالخصوص من فشل الدولة في سياساتها التنمويّة في خضمّ الصراع على السلطة التي حاولت الانفتاح في بداية الثمانينات سياسيًّا وسمحت بجرعات خفيفة بوجود أحزاب معارضة سعت السلطة إلى أن لا تخرج عن فلكها، ما يجعل حزب الدستور المهيمن فعليًّا على الحياة السياسيّة في البلاد. لكن هذا الانفتاح السياسي لم يتوّج بالاعتراف القانوني بالجماعة الإسلاميّة التي غيّرت اسمها إلى حركة الاتّجاه الإسلامي بغرض الحصول على اعتماد رسمي، بل تمّ سريعًا الزجّ بقياداتها في السجون ليستمرّ الجذب والدفع بينها وبين السلطة إلى حدود انقلاب السابع من نوفمبر الذي رحّبت به الحركة لتوقّع على وثيقة الميثاق الوطني التي دعا إليها الرئيس بن علي كقاعدة لتنظيم العمل السياسي في البلاد، وغيّرت اسمها إلى «حركة النهضة» تقيّدًا بقانون الأحزاب الذي يمنع «إقامة أحزاب على أساس ديني». إلّا أنّ طلبها الترخيص جوبه بالرفض من طرف السلطة، وذلك رغم مشاركتها في الانتخابات التشريعيّة في أبريل ١٩٨٩ تحت قوائم مستقلّة متحصّلة (حسب النتائج المعلنة) على حوالى ١٣٪ من الأصوات. وكردّ فعل من السلطة وتخوّفها من تلك النتائج، رغم تعمّدها تزوير الانتخابات، قامت ببعض الإيقافات، ومن ثمّ اصطدمت الحركة بعنف مع السلطة، وألقي القبض على آلاف من المنتمين للحركة وحوكموا أمام محاكم عسكرية بأحكام قاسية جدًا، فيما فرّت

بعض القيادات إلى الخارج. وقد واصلت السلطة في السنوات التالية ملاحقتها للمنتمين للحركة والتضييق عليهم بشدّة وسط انتقادات واسعة من جمعيّات حقوق الإنسان، وبقيت نشاطاتها محظورة بشكل كلّي في تونس ليقتصر نشاطها المعروف على أوروبا وأمريكا الشماليّة في أوساط التونسيين في الخارج حتى سقوط حكم بن علي.

وفي أجواء الملاحقة هذه وتدنّي شعبيّته، عمل النظام على تجميل صورته خارجيًّا، كما عمل داخليًّا على استلحاق بعض الجمعيّات ومحاولة اختراق التنظيمات المدنيّة المستعصية كالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، بل وعمل على تشكيل مجتمع مدني موازٍ وعلى المقاس، فقام بإنشاء آلاف الجمعيّات الموالية له على مستوى كلّ المدن والقرى في البلاد (لجان الأحياء) لمزيد ضبط المجتمع إيديولوجيًّا، إلى جانب الضبط الأمني الصارم على مستوى كلّ حيّ سكني (فرق الإرشاد). أمّا على مستوى الضبط السياسي، فقد عمل على التفرّد بالحكم ضمن نظام الحزب المهيمن من خلال إنشاء شعبة دستوريّة في كلّ حيّ سكني في كامل تراب الجمهوريّة مع ترك هامش ضئيل لأحزاب معارضة لا تزعج النظام.

إنّه ضبط ثلاثي مزدوج لمحاصرة كلّ حراك اجتماعي وسياسي في البلاد: ضبط إيديولوجي وسياسي وأمني على مستوى كلّ حيّ سكني في جميع المدن والقرى والأرياف. هذه هي الآلة الرهيبة التي حكم بها بن عليّ طوال عقدين عاش فيها الإسلاميّون بجميع أصنافهم محنة خانقة، وهو ما غذّى بروز تيّار إسلامي عنيف منذ منتصف التسعينات سيُعرف لاحقًا بالسلفيّة الجهاديّة المتأثّرة بما يحدث في أفغانستان بالخصوص تولّى التمهيد لعمليّات مسلّحة تستهدف إطاحة النظام لولا المساندة التي لقيها من بعض دول الغرب، ما أدّى إلى مزيد تضييق الخناق على مختلف شرائح الشعب وخاصّة الإسلاميّين منهم، وذلك إلى حدود ثورة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ وسقوط رأس النظام، بما أشرّ على تهاوي الإيديولوجيا الوطنيّة وصعود الإيديولوجيا الإسلاميّة التي ستذوق طعم الانتصار لأوّل مرّة في تاريخها بعد انتخابات المجلس التأسيسي وحصد حزب النهضة أغلبيّة برلمانيّة صعدت به إلى الحكم.

الإسلام السياسي والحركات الاجتماعيّة في تونس

نقدّم هنا فرضيّة تعتبر تشتّت الإيديولوجيا الإسلاميّة في حركات وأحزاب مختلفة مجرّد تنويعات لنفس الإيديولوجيا الدينيّة بفعل تعبيرها عن حركات اجتماعيّة متباينة من حيث الانتماء الطبقي يشقّها تباين ما بين جيلي، حيث نجد أغلبيّة المنتمين إلى حزب التحرير من الشباب المثقّف المنتمي في عمومه إلى الطبقة الوسطى، وهو انتماء فردي في الغالب الأعمّ مقابل انتماء عائلي (انتماء عائلة بأكملها من زوج وزوجة وأبناء) تمتاز به حركة النهضة التي نجدها تستقطب كهول الطبقة الوسطى من ذوي الأصول غير الحضريّة في الغالب الأعمّ حيث يمثّلون مع عائلاتهم في العموم عمودها الفقري، بينما تستقطب السلفيّة الجهاديّة شباب التخوم والهوامش الحضريّة، وهو على عكس الانتماء العائلي في حركة النهضة، انتماء فردي في الغالب الأعمّ على غرار ما نلحظه في حزب التحرير.

١. حركة النهضة

لئن أمكن لحركة النهضة تشكيل تنظيم حزبي متماسك وقويّ، فإنّ ذلك لا يعود إلى قوّة إيديولوجيّته-السياسيّة الدينيّة بقدر ما يعود إلى قدرتها على تجديد مواقفها بفعل المراجعات التي تمّت داخل السجون وبفعل بروز جيل جديد من الناشطين في المنفى الذين كان لهم دور أساسي في توجيه الحركة. فقد وفّر المنفى الأوروبي لكثير من القادة والأعضاء فرصة الالتقاء بمكوّنات علمانيّة وليبراليّة وبمنظمّات المجتمع المدني الغربيّة، وهو ما سهّل تطوّر الآراء وساهم في تطوّر الحركة. ولعلّ أهمّ تطوّر هو إدراكهم منذ التسعينات أنّ شعارًا مثل «الإسلام هو الحل» أو «القرآن دستورنا» لا يكفي لبناء برامج سياسيّة أو تشكيل تحالفات قادرة على إزاحة الحكّام المستبدّين، وأنّ الديمقراطيّة هي أفضل وسيلة لمواجهة الأنظمة الديكتاتورية، وأنها أكثر جدوى من الدعوة إلى الجهاد أو تطبيق الشريعة. وهذا ما يفسّر مثلًا مشاركة الحركة في بناء جبهة سياسيّة عريضة معارضة لنظام بن عليّ في العام ٢٠٠٥ عرفت باسم «هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات»، وضمّت أحزابًا علمانيّة معارضة مثل الحزب الديمقراطي التقدمي والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريّات والمؤتمر من أجل الجمهوريّة وحزب العمّال الشيوعي التونسي والوحدويّون الناصريّون

بتونس. وقد دعا البيان التأسيسي للهيئة بالخصوص إلى «بلورة عهد ديمقراطي يكفل لكلّ المواطنين والمواطنات المساواة والحريّات والحقوق الأساسيّة غير القابلة للتصرّف أو الاستنقاص ويشكّل قاعدة للمشاركة السياسيّة والتداول على الحكم على أساس تناظر وتنافس البرامج والرؤى، وهو عهد من شأنه أن يرتقي بمستوى وحدة العمل إلى إرساء أسس التغيير الديمقراطي». وقد أدّت النقاشات بين العلمانيّين والإسلاميين داخل الهيئة إلى إصدار سلسلة كرّاسات «في العلاقة بين الدولة والدين» و«حول حريّة الضمير والمعتقد» و«حول حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين». ولئن لم تتمّكن الهيئة من أن تغدو جبهة معارضة للنظام، إلّا أنها شكلت تجربة للعمل السياسي المشترك بين العلمانيّين والإسلاميّين ومخبرًا للحوار بين القوى السياسية المختلفة، وخاصّة إعادة إدماج الإسلاميّين ممثّلين في حركة النهضة في الحياة السياسيّة للبلاد على أرضيّة اشتراك الجميع في إرساء مبادئ الديمقراطيّة سبيلًا للتغيير.

وبهذا، أمكن لحركة النهضة مواصلة التعبير عن فئات واسعة من المجتمع، وأمكنها أن تتغيّر من الداخل وأن تغيّر من مواقفها لأنّ المجتمع تغيّر أيضًا. وبهذا يمكن القول بأنّ صعود الإسلاميّين ربّما كان يعكس الثورة الاجتماعيّة والثقافيّة في تونس أكثر ممّا يعكس الثورة السياسيّة، وقد يكون هذا السبب وراء «غياب المبادرة والتردّد في اتّخاذ القرارات والتراجع المتواصل على المستوى السياسي» الذي طبع أداء الحركة وهي في الحكم، كما قد يكون وراء ما تشهده الحركة حاليًّا من نقاشات داخليّة في إطار التحضير لإنجاز مؤتمرها العاشر الذي يُنتظر أن يُحدث نقلة نوعيّة استراتيجيّة في بنية الحركة وانعطافًا مفصليًّا في تاريخها كحركة إسلاميّة نظرًا للملفّات التي سيتمّ الحسم فيها وعلى رأسها مسألة الفصل بين الدعوي والسياسي باتّجاه بناء «حزب سياسي ديمقراطي ذي مرجعيّة إسلاميّة» كما جاء في مقدّمة لجنة الإعداد المضموني للمؤتمر العاشر للحركة.

٢. حزب التحرير

لحزب التحرير تواجد في أكثر من ١٩ بلدًا يطلق عليها اسم الولايات، منها خمسة عربيّة، هي ولايات: مصر وتونس ولبنان وفلسطين والأردن، وخمسة إسلاميّة، هي ولايات: أندونيسيا وبنغلاديش وباكستان وتركيا وماليزيا،

والبقيّة موزّعة على أوروبا وأمريكا وأستراليا. ويتّضح من خلال وجود هذا الحزب في هذا العدد من البلدان (الولايات) أنّ ضعف انتشاره في تونس قد يعود إلى هذا البعد الأممي العابر للقوميّات، وهو ما قد يمثّل إحدى نقاط ضعفه في التعبير الإيديولوجي عن الحراك الاجتماعي داخل تونس، ويفسّر تركيز أدبيّاته على «محاربة الامبرياليّة الغربيّة» وتبشيره بـ«خلافة عالميّة على منهاج النبوّة»، فالبعد الأممي في إيديولجيّته نقطة ضعف قاتلة وتفسّر ضعف انتشاره التنظيمي في تونس. لكن حزب التحرير رغم رفضه للديمقراطيّة كنموذج للحكم والتداول على السلطة باعتبار الديمقراطيّة «نظام كفر» يحرّم أخذها ولا يجوز الاحتكام إليها أو الدعوة لها، يبقى مشعًّا في بعض الأوساط الشبابيّة وإن في حدود ضيّقة، نظرًا لما يحمل من طوبى خلاصيّة عالميّة وشدّة معاداته لنزعة الهيمنة الاستعماريّة على البلدان الإسلاميّة، إذ يعتبرها السبب الأساسي في تفكيك دولة الخلافة وتقسيم العالم الإسلامي، كما معاداته للرأسماليّة التي يعتبرها سببًا في شقاء الناس، وهو ما يجد له أصداء واسعة عند الشباب بالخصوص؛ وأخيرًا، عدم اعتماده العنف سبيلًا للتغيير.

٣. التيّار السلفي الجهادي

لئن كان من مهامّ الحركة الاجتماعيّة كما سبق أن بيّنا الوساطة بين مجموعة من الناس من جهة والأبنية والحقائق الاجتماعيّة من جهة أخرى، وتوضيح الضمير الجمعي أي حالة الجماعة التي تكشف عن نفسها أو مصلحتها وأين تكمن هذه المصلحة، ومن ثمّ الضغط على الأشخاص الذين بيدهم مقاليد الحكم؛ فإنّ هذا الأمر لا يتوفّر بداهة في ظاهرة التيّار السلفي الجهادي. ومن هنا توصيف انتظام أنصار التيّار السلفي الجهادي بأنّه انتظام «لاشكلي» (informel) وما ينخرطون فيه من حراك على المستوى الاجتماعي بأنّه «حركة اجتماعيّة معطوبة» أوّلًا بفعل عدم وضوح الشكل وضبابيّة الأهداف، وثانيًا لتشتّتها تنظيميًّا بفعل الرفض الشديد الذي مورس ضدّها من قبل عموم الناس والسلطات العموميّة التي قمعتها بشدّة.

ونقصد بالعطوبة في هذا المستوى التشتّت التنظيمي الذي عانى منه هذا التيّار والذي زاد في حدّته فشل أوّل تجربة انتظام شكليّ له في إطار ما عُرف

بتنظيم أنصار الشريعة، وهو فشل قد يكون عائدًا لأسباب قصور ذاتي في التنظيم نفسه، لكنّ تصنيف الحكومة له تنظيمًا إرهابيًّا كان عاملًا حاسمًا في تفكّكه، وبالتالي في فشل التجربة. فإثر هذا القرار، لوحظ انحسار نشاط منتسبي التيّار الجهادي عمومًا إلى مستوى مجموعات صغيرة قليلة الاتّصال ببعضها إلّا عن طريق بعض الأفراد وبصفة مباشرة أو عن طريق الإنترنت وفي حدود ضيّقة جدًّا تتميّز بالسريّة والتخفّي على ما صرّح به بعض منتسبي التيّار وعلى ما يشهده الفضاء العامّ من غياب لهؤلاء المنتسبين وخاصّة عن أهمّ ساحة كانت تستوعب أنشطتهم، وهي المساجد.

ونقصد بالهامشيّة أنّ التيّار الجهادي اعتمد على الفئات المهمّشة والمحرومة اقتصاديًّا واجتماعيًّا كمصدر أساسي (pushing factor) للتعبئة والتجييش، ولكن هذا لا يعني أنّ قيادات التيّار الجهادي، سواء في تونس أو غيرها من البلدان المجاورة، أتت جميعها من خلفيّة اجتماعيّة واقتصاديّة مهمّشة. فمن المجمع عليه تقريبًا في أغلب الدراسات التي تناولت التيّار الجهادي في تونس أنّ أرضيّة انتشاره المثلى هي أحزمة المدن الكبرى حيث تمتدّ الأحياء السكنيّة الشعبيّة المتضخّمة يوميًّا بفعل نزوح عدد كبير من الريفيّين وفشل سياسات التحديث القسري الذي تولّته الدولة منذ الاستقلال. فتخوم المدن الكبرى تمثّل بالنّسبة للجهاديّين الأماكن المفضّلة للدّعوة والتعبئة الجماهيريّة، ومجالًا حيويًّا لأنشطتهم. ويتمثل التحديث القسري في الاختيارات التنمويّة المغلوطة بتركيزها على السواحل بعيدًا عن دواخل البلاد بما أدّى إلى انحصار عمليّة التصنيع في المدن الكبرى وفي قطاعات محدودة لا تتعدّى الصّناعات التحويليّة الخفيفة وصناعات النسيج، ممّا زاد في حركة النزوح التي لم يستوعبها النسيج الحضري وأدّى إلى أن تتحوّل التجمّعات السكنيّة العفويّة حول المدن إلى «فضاءات هامشيّة» تعاني من تدنّي الخدمات وغياب المرافق وتفاقم الهشاشة والإقصاء الاجتماعي وسط طلب اجتماعي كبير على سوق الشغل بفعل انتشار التعليم، وتنتشر فيها بشدّة مظاهر الانحراف والجريمة والاقتصاد اللاشكلي، وهو ما ساعد على تحوّلها تدريجيًا إلى «فضاءات احتجاجيّة» تتخلّق في رحمها هويّات رافضة، من مجموعات موسيقى الرّاب والمزود (ما يُسمّى بالأغاني الشعبيّة التي ازدهرت داخل السجون بالخصوص) وتجمّعات مشجّعي

فرق كرة القدم، وهبّات شعبيّة مناهضة وثوريّة، كما شهدت على ذلك «ثورة الخبز» المقموعة في جانفي ١٩٨٠ و«ثورة الكرامة والحريّة» في ديسمبر ٢٠١٠ التي تُوّجت بفرار زين العابدين بن عليّ.

أما «العطوبة الاجتماعيّة» (vulnérabilité sociale)، فالمقصود بها ذاك الوضع الاجتماعي الهشّ المراوح بين الاندماج الخالص في المجتمع، بمعنى تقاسم نفس القيم والرؤى والمعايير السائدة في المجتمع من جانب، وبين الانفكاك التامّ عنه، بمعنى تبنّي قيم ومعايير ورؤى مخالفة، من جانب آخر.

ومن هنا، يمكن اعتبار صعود التيّار السلفي الجهادي أحد التعبيرات الثوريّة المنفلتة التي رافقت صعود احتجاجات المناطق المهمّشة والمحرومة اقتصاديًّا، لكنّها لم تلقَ ما يكفي من الاحتضان بفعل حدّة إيديولوجيّتها المعتمدة العنف المسلّح سبيلًا للتغيير. ولعلّ فقدان الحاضنة الشعبيّة هو ما يفسّر توجّه بعض الشباب الجهادي إلى بؤر التوتّر في كلّ من ليبيا والعراق والشام حيث توفّر الأوضاع المنخرمة سياسيًّا وأمنيًّا مجالًا خصبًا لنشاطاتهم.

وإنّ القول بوجود بعض الشبّان المنحدرين من طبقات وسطى في صفوف الشباب الجهادي لا ينفي كون تنظيم أنصار الشريعة كان منغرسًا أساسًا في الأحياء الشعبيّة على تخوم المدن، بل يغذّي الرأي القائل بأنّ انسداد الآفاق عند الشباب بفعل تفشّي البطالة هو أحد العوامل الهامّة في الانخراط ضمن التيّار الجهادي الذي أمكنه لفترة أن يقدّم مشروعًا طوباويًّا لإنجاز دولة على الطراز النبويّ، مستخدمًا إيديولوجيا تتّصف بالتكثّف (Scotomisation) من حيث ارتكازها على فكرة مركزيّة أو فكرتين (النفير، الجهاد، الغربة، الصلاح، الخ)، وتعتمد مرجعيّة نصيّة صارمة (القرآن والسنّة وأقوال السلف الصالح). لكن أهمّ صفة قد تكون إضفاء صفة الشرعيّة الإلهيّة على تلك الإيديولوجيا، وهي تعني ضمنيًّا: فذاذة النموذج المجتمعي الإسلامي المراد تحقّقه، والأصل الإلهي للعقائد المؤسّسة لتلك الإيديولوجيا وفذاذة تطبيقاتها السياسيّة. وبذلك يغدو إقصاء أكثر ما يمكن من عناصر الثقافة «الجاهليّة» بشقّيها «الغربي الصميم» و«المنتحل الإسلام»، أمرًا أساسيًّا في الإيديولوجيا السلفيّة الجهاديّة الساعية إلى بناء نموذج متمايز باعتماد ثلاثة مبادئ من أجل الحفاظ على هيكلها العامّ من حيث الشكل وانتظامها النفسي الثقافي كجماعة إيديولوجيّة مستقلّة بذاتها، وهي: مبدأ التمايز، ومبدأ الاكتفاء الذاتي، ومبدأ القطيعة.

١. مبدأ التمايز

يُعتبر كلّ خروج عن الجماعة ضربًا لمبدأ الولاء الذي تعتقد فيه الجماعة، يُخرج صاحبه بالفعل من دائرة «أهل الحقّ» أو «الطائفة المنصورة». فلا مجال لتفكير شخصي خارج ما تفكّر فيه الجماعة وما ترسمه من حدود للمفكّر فيه. ومن هنا، منع التمايز الشخصي داخل الجماعة من جهة، وتشجيعها من جهة أخرى كلّ مظاهر التمايز عن المجتمع وعن بقيّة الجماعات الأخرى مهما كانت مشاربها وتوجّهاتها (أحزاب، جمعيّات، مدارس فكريّة، تيّارات إيديولوجيّة، إلخ).

٢. مبدأ الاكتفاء الذاتي

وهو ما يسمح بتطوّر الحركيّة النفسيّة للجماعة ويدفع الفرد نحو الانسحاب التدريجي من المجتمع والانغماس في الجماعة. فاشتغال الجماعات يقوم على أساس توتّر جدلي بين الميل إلى بناء جماعة متماثلة مع النفسيّة الجماعيّة، والميل إلى الانصياع لما تمليه العمليّات الاجتماعيّة التي يفرضها الواقع الاجتماعي العامّ، وهذا ما يسبّب ما أسميناه «العطوبة الاجتماعيّة». وينسحب هذا المبدأ أيضًا على موارد الجماعة النفسيّة والثقافيّة، فيمنع عادة قراءة كتب المخالفين في العقيدة والدين والاقتصار على كتب ومواقع الكترونيّة بعينها دون أخرى، إلى جانب منع ارتياد المسارح ودور السينما والمقاهي المختلطة ودور الثقافة، وجميع الأماكن التي قد تكسر مبدأ تمايز الجماعة عن المجتمع.

٣. مبدأ القطيعة (داخل/خارج)

يتميّز تنظيم أنصار الشريعة عن باقي الجماعات غير المعلنة بعدم وضوح الحدود الفاصلة بين الداخل والخارج، فالقطيعة غير كاملة مع المحيط، ولعلّ شعار «أبناؤكم في خدمتكم» الذي طالما رفعته الجماعة دليل رغبة في الاعتراف بـ«بنوّتهم» من قبل المجتمع مقابل «خدمة» تُسديها له الجماعة بـ«هدايته إلى اعتماد الشريعة». ويشير هذا المبدأ إلى استبطان جمعي لمبدأ «قتل الأب» ممثّلًا في المجتمع رمزيًّا بإعلانه مستوجبًا للهداية ومستهدفًا بالدّعوة، وبذلك تنقلب صورة «الابن الضالّ» إلى «أب ضالّ»، وهو ما يؤشّر على وجود صراع مابين-جيلي يجد تعبيره العملي في «فتوّة» و«عنفوان» المنتمين لهذا التيّار

وحقيقة كون أغلبيّتهم الساحقة من الشباب الذي لم يتجاوز الأربعين من العمر، وهذه حسب الدراسات المقارنة السنّ القصوى للمنتمين إلى التيّارات «الثوريّة الفوضويّة» عبر تجارب التاريخ الحديث في أوروبا والغرب عمومًا، وخاصّة خلال فترات «الجَيَشَان الاجتماعي» على غرار ما تشهده بلادنا راهنًا.

ويبدو من خلال بحوثنا الميدانيّة التي قمنا بها خلال إشرافنا على وحدة البحث في السلفية الجهاديّة خلال الفترة بين ٢٠١٢ و٢٠١٤ صلب المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجيّة أنّ الجماعات الجهاديّة في تونس ظلّت تمارس أنشطتها على قاعدة التفاعل المباشر بين الأنصار والأتباع، وقد منحها التنظيم تصنيفًا وشارةً ومشروعًا يمكن أن تتهيكل على قاعدته، لكن من دون أن ينقلها فعليًّا إلى مستوى التشكّل المؤسّساتي الأشمل. فقد قامت الاستراتيجيّة الدعويّة لتلك الجماعات على رفض الانتظام في شكل حزبي وبقيت ممارساتها تتمّ ضمن شبكات ممتدّة تفتقر إلى الهيكلة والتّراتب الهرمي الشكلي والصفة القانونيّة الرسميّة إزاء الدولة، وظلّت متمحورة حول مرجعيّة ترابيّة أو مشيخيّة. لقد كانت تتغذّى من التفاعلات اليوميّة المباشرة بين المريدين والأنصار، ويوحّدها توجه إيديولوجي مشترك، وهذا ما سهّل انهيار وفشل تجربة تهيكل التيار الجهادي في تونس بمجرّد حظر تنظيم أنصار الشريعة من قبل حكومة الترويكا الثانية في أوت ٢٠١٣ على خلفيّة ثبوت تورّطه لديها في عدد من الأعمال الإرهابيّة وتخطيطه لتغيير نظام الدولة عبر العمل المسلّح.

فإثر إعلان الحظر مباشرة، تمّ تكثيف العمليّات الأمنيّة من مداهمة وتوقيف ومتابعة، وخاصّة داخل الأحياء الشعبيّة التي عُرفت باحتضانها لأبناء هذا التيّار. وقد تكرّرت آنذاك التدخّلات الأمنيّة التي وصلت حدّ تبادل إطلاق النار وسقوط ضحايا، وهو ما انعكس على تنظيم أنصار الشريعة بأن ابتعد الكثير من الأهالي عنه وعن شيوخه بعد تأكّدهم من تورّطهم في عدد من الأحداث الإرهابيّة التي شهدتها البلاد، وانقطع شيوخهم عن تقديم الدروس وتنظيم حلقات التدريس المسجديّة. كما دفعت تلك الأحداث أيضًا نحو توجّه بعض الشباب الجهادي إلى ليبيا وسوريا للالتحاق بالجماعات الجهاديّة هناك، فيما خيّر آخرون الانسحاب في صمت من الساحة إن لم يكونوا ضمن من ألقي عليهم القبض بتهمة الانتماء إلى تنظيم إرهابي محظور، وهم بالمئات حسب التصريحات الرسميّة.

لقد فقد التيّار السلفي الجهادي الكثير من أنصاره وعناصره النوعيّة بفعل التدخّلات الأمنيّة، يُضاف إلى ذلك الخلافات التي غذّتها الانشقاقات داخل المجموعات الجهاديّة المقاتلة في سوريا حيث انقسم الشباب الجهادي في تونس عمومًا بين مؤيّد لجبهة النصرة ومؤيّد لتنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام بعد دخول الطرفين في مواجهات دامية عام ٢٠١٣، ما أضعف التيّار وشتّت جهوده. وأخيرًا، نشير إلى وجود عوامل أخرى غير البعد العقدي وراء انتساب بعض الشباب إلى التيّار الجهادي، ومنها بالخصوص البعد الاقتصادي الذي دفع بعض الشباب إلى الالتحاق بالمجموعات الجهادية سواء في ليبيا أو في سوريا والعراق بهدف تحسين أوضاعهم الماديّة والاجتماعيّة، وهذا بشهادة بعض من عادوا من هناك حتّى وإن كانوا قلّة. ويشير هذا العامل، رغم ضعفه، إلى أنّ معضلة البطالة في صفوف الشباب قد تكون وراء ظاهرة الالتحاق بالجماعات الجهاديّة، وأنّ إيجاد حلّ سريع وشامل لمشكلة البطالة قد يساهم في التقليص من الظاهرة. إلّا أنّ وجود شباب ساخطين لا يؤدّي بالضرورة إلى التطرّف، فبعض الشباب الملتحق بصفوف الجهاديّين هم ممّن تلقّوا تعليمًا جيّدًا وكانوا يأملون في تحقيق صعود اجتماعي يؤهّلهم للالتحاق بالطبقة الوسطى، إلّا أنّهم فشلوا في أن يجدوا مكانًا لأنفسهم في مجتمع يعاني من الفساد والمحسوبيّة ووجدوا أنفسهم مهمّشين بسبب البطالة أو انعدام الأمن، وذلك بفعل تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، مرورًا بتنفيذ إصلاحات الخصخصة وتحرير الاقتصاد في التسعينيات، وانتهاءً بفشل وعود «ثورة الحريّة والكرامة» العام ٢٠١١. إنّهم «غرباء» كما تقول أغنية سلفيّة شهيرة، وهو ما جعل من السلفيّة الجهاديّة هويّة احتجاجيّة.

خاتمة: إيديولوجيا وطنيّة إسلاميّة؟

تسعى حركة النهضة إلى أن تضع نفسها ضمن الحركات الوطنية ذات الخلفية الإسلامية، ولكي تكون امتدادًا لحركات الإصلاح الوطني، وهذا ما رشح من خلال نقاش الورقات المضمونيّة خلال المؤتمرات المحليّة والجهويّة لحركة النهضة التي انطلقت منذ شهرين. ويبدو من خلال تلك الورقات أنّ

الحركة بصدد البحث عن شروط استكمال المسار الانتقالي وتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة في التنمية والشغل وتطوير الجهات المحرومة، وذلك في انتظار تتويج تلك المؤتمرات بمؤتمر وطني يوجد صيغة تتلاءم من خلالها النهضة مع طبيعة تموقعها في المشهد السياسي التونسي كحزب وطني يقطع مع أي ارضية عقائدية تكون أساس فعله السياسي، ومع أيّ صلة مرجعيّة خارجيّة. كما يُنتظر منه أيضًا حسم مسألة الفصل بين الدعوي والسياسي وكيفية الذهاب من حركة بصدد التحول من حزب يجمع بين الدعوي والسياسي إلى حزب وطني عصري سياسي يتحرر داخله نهائيًا الفعل السياسي للحركة من ارتهانه لوظائفها الدعوية، ولكن من دون التخلي عن الجانب الدعوي الذي يبدو أنّه سيكون من خلال الجمعيّات المرتبطة بالحركة، لكن من دون تدخّل حزبي مباشر في نشاطاتها. وبهذا، فإنّ حركة النهضة ستسعى إلى الحفاظ على أساسها كحركة اجتماعيّة منغرسة بقوّة في الواقع الوطني، مع تغيير بعض ملامح إيديولوجيّتها بالتوجّه أكثر نحو التعبير عن تطلّعات منتسبيها بدل الطوباويّات التي طبعت مراحل تأسيسها. ولعلّ التقارب، إن لم يكن التحالف، الملاحظ بين حركة النهضة وحزب نداء تونس من حيث ادّعاء نفس المرجعيّة الإصلاحيّة التونسيّة عند كليهما والعودة المكثّفة في خطاباتهما إلى استلهام بعض شخصيّاته من قبيل الطاهر الحدّاد وعبد العزيز الثعالبي (مؤسّس حزب الدستور)، قد يُنبئ بأن يتجاوز التقارب مجرّد التحالف السياسي الظرفي نحو ولادة إيديولوجيا «وطنيّة إسلاميّة» قد تسمح بجمع الطرف الدستوري ذي الإيديولوجيا الوطنيّة والطرف النهضوي ذي الإيديولوجيا الإسلاميّة على مشروع سياسي واحد يستبعد في آن الطرف اليساري بمكوّناته الماركسيّة والقوميّة وكذلك الطرف الإسلامي الممثّل في حزب التحرير والجماعات السلفيّة الجهاديّة المصنّفة رسميًّا إرهابيّة وهما طرفان رافضان أصلًا للديمقراطيّة التي يبشّر بها الخطاب الجديد لأهمّ طرفين سياسيّين في البلاد: حركة نداء تونس ذات الإيديولوجيا الوطنيّة وحركة النهضة ذات الإيديولوجيا الإسلاميّة.

دور قوى «الإسلام السياسي» وانعكاسه على القوى «المدنية» بالمغرب

د. عبد العزيز قراقي*

هل يمكن اليوم مواصلة الحديث عن الربيع العربي مثلما كان الأمر في سنة ٢٠١١، بعدما اتضح بل تأكد أن ديناميكية المجتمعات تختلف من دولة إلى أخرى وأنه لا يمكن تعميم التجربة على كل الدول؟ لو سئلت الشعوب العربية التي مرت في تجربة الربيع أو تلك التي تشاهد مآسي العراق وسوريا وليبيا... حول الحكم الأفضل، ماذا كانت ستختار؟ لقد أكد تاريخ الثورات أن التغيير المبني على العنف عمومًا، قد لا يتبعه الاستقرار، بل تليه موجات من العنف تختلف مدتها من مكان إلى آخر، فهل نستطيع أن نتكهن بالمدة الزمنية التي سيستغرقها ذلك في السياق العربي؟

منذ جلاء الاستعمار عن المنطقة العربية، تعوّد الناس على تنازع قوى سياسية توزعت بين اليمين-الباحث عن تبيئة الكثير من الأفكار واستنباتها

* دكتور دولة في الحقوق وأستاذ العلوم السياسية وحقوق الإنسان بجامعة محمد الخامس في الرباط.

في بيئة تحكمها ثقافة يتعايش داخلها الديني بالسياسي إلى حد التماهي وبين اليسار الساعي باستمرار إلى تحقيق الانسجام بين الاشتراكية التي تؤمن بصراع الواقع وبين أفكار تم استبطانها عبر قرون تحضر فيها الميتافزيقا، وترجع أسباب أزمات المجتمع إلى غير مسبباتها، وعلى هامش ذلك، ومن جراء فشل التيارين معًا، ظهرت قوى جديدة أخذت تبحث لها عن موقع بين القوى السياسية الكلاسيكية ويتعلق الأمر بالأخص على ما اصطلح عليه بقوى الإسلام الساسي التي تبنت مسارًا جديدًا أطلق عليه مسار «الصحوة الإسلامية»[١]، والبحث عن تكوين دولة تطبق «حكم الله»[٢] ومع ذلك فداخل هذه القوى هناك تعدد حتى داخل نفس الدولة. مثل ما هو الأمر بالنسبة للمغرب.

إن ما تأكد لحد اليوم هو أن التحولات التي أحدثها الربيع العربي لم تكن على الدرجة نفسها في كافة البلدان العربية، ولا على الشكل نفسه، ذلك أن بعض المناطق لم يفلح فيها هذا المسار في إحداث التغيير السياسي المنشود، بل أفرز عنفًا و دمارًا ومآسي بشرية تعددت مظاهرها، وقذفت بالآلاف إلى تيهان الهجرة واللجوء نحو أوروبا بحثًا عن أفق أفضل تحترم فيه حقوق الإنسان ويوفر حدًا أدنى للكرامة، غير أن أغلب التجارب العربية بالرغم من الاختلاف الموجود بينها، عرفت ظهور قوى «الإسلام السياسي» كأطراف في معادلات ما بعد الربيع، وهو الأمر الذي لم يُستثنَ منه المغرب.

لقد أكدت التجارب التي شهدها العالم العربي أن ظهور الحركة الإسلامية في بلد ما، هو نتيجة تفاعل شروط داخلية مع ظروف عامة مرتبطة أساسًا «بالنظام الإقليمي العربي والإسلامي[٣]»، ومن ثم ارتبطت كافة القوى السياسية

---

١) يقصد بالصحوة نوع من القطيعة مع ما هو سائد وتقديم حلول لجميع الإشكاليات التي يواجهها المجتمع. انظر:
الدكتور المختار بنعبدلاوي: الإسلام المعاصر قراءة في خطابات التأصيل، دار معد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩٨ ص ١٧.

٢) يقصد بذلك أن تكون الدولة دولة دعوة انظر:
محمد قطب: الصحوة الإسلامية، توزيع المكتبة السلفية، ١٩٩٢، الدار البيضاء، الصفحة ٧٠.

٣) محمد ضريف: الحركة الإسلامية النشأة والتطور، منشورات الزمن، الطبعة الثانية ٢٠٠٨ ص ١١.

الإسلامية المغربية بالتحولات التي شهدها العالم العربي. فالشبيبة الإسلامية[٤] ظهرت نتيجة ما عاشته الحركة الإسلامية في مصر مع الناصرية، وجماعة العدل والإحسان[٥] ارتبط ظهورها بوصول الخميني إلى السلطة، حيث نجد لديها حضور الزعيم الذي ينتج فكرًا يتم من خلاله تأطير الجماعة وبناء مواقفها[٦]، عكس الشبيبة الإسلامية التي غلب عليها طابع النضال الجماعي، وأثقلت منذ البداية بدم عمر بنجلون[٧]، ولم يفلح زعيمها فيما نجح فيه عبد السلام ياسين، أي بناء جماعة سياسية ذات حضور قوي، تعلن صراحة أنها تنتظر تحقق «الحكم الإسلامي»[٨]. بيد أن المنشقين عن

٤) تزعم هذه الحركة عبد الكريم مطيع الذي يعيش في المنفى بليبيا، وهي الحركة التي تورطت في مقتل الزعيم الاتحادي عمر بن جلون، وهي حركة ممنوعة في المغرب.

٥) يقود هذه الجماعة منذ أن تأسست عبد السلام ياسين الذي سبق أن وجه رسالة إلى الملك الراحل الحسن الثاني سنة ١٩٧٤ تحمل عنوان: الإسلام أو الطوفان، وهي الرسالة التي يعتبرها الكثيرون بمثابة اللحظة التي ظهرت فيها الجماعة، بينما يربط ذلك المتخصصون في شؤون الجماعة بسنة ١٩٧٢ التي أصدر فيها الشيخ ياسين كتابه «الإسلام بين الدعوة والدولة» انظر:
الدكتور محمد ضريف: جماعة العدل والإحسان، قراءة في المسارات، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى ١٩٩٥ ص ٩.

٦) يعتبر عبد السلام ياسين من بين الزعماء السياسيين المغاربة الذين أنتجوا الكثير من الكتابات الرامية إلى تعزيز تواجد الجماعة على المستوى الفكري. من أبرز كتاباته كتاب حوار مع الفضلاء الديموقراطيين، يعلن من خلاله موقفه من الديموقراطية: «ليس لنا مع الديموقراطية نزاع إن نحن عرفنا حقيقة ظواهرها وبواطنها، وإن نحن شرحنا لأنفسنا ولغيرنا لوازمها كيف تتلاقى مع المطالب الإسلامية أو تنافي»... انظر:
عبد السلام ياسين: حوار مع الفضلاء الديموقراطيين، مطبوعات الأفق، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ١٩٩٤ ص ٥٨.

٧) عمر بن جلون هو مناضل يساري كبير كان عضوا قياديًا في الاتحاد الاشتراكي وقد اغتيل أمام بيته في دجنبر ١٩٧٥ من طرف عناصر من الشبيبة الإسلامية، ومنذ ذلك التاريخ دخلت الحركة عالم السرية بعد أن هرب زعيمها إلى خارج المغرب وانفصل عنها الكثير من العناصر الذين سيقودون الحركة الإسلامية بالمغرب مثل عبد الإله بن كيران ومحمد المعتصم ومحمد المرواني...

٨) محمد ضريف: المرجع السابق ص ١٠٦.

حركة الشبيبة الإسلامية[٩]، الطامحين إلى ولوج العمل السياسي، سيلتحقون بحزب الحركة الشعبية الدستورية[١٠]، الذي سيحمل فيما بعد إسم العدالة والتنمية[١١].

إن قوى الإسلام السياسي بالمغرب ليست وليدة الربيع العربي، بل إن التاريخ المغربي حضر فيه توظيف الدين في مجال السياسة باستمرار[١٢]، ولعل هذا ما يؤكد فكرة أن الإسلام بطبيعته «مولد لنظام السلطة»[١٣]، وبطبيعة الحال لن نبحث في الإرهاصات الأولى لظهور الإسلام السياسي لأن ذلك ليس هو موضوعنا، بقدر ما سنسعى إلى بحث مختلف الأدوار التي لعبها الإسلام السياسي منذ انطلاقة الربيع العربي. غير أن ما يلاحظ على هذه القوى كون أغلبها نبذ العنف.

٩) سينضم هذا التيار أولًا إلى حزب الحركة الشعبية الدستورية الذي سيتحول فيما بعد إلى حزب العدالة والتنمية الذي يقود أول حكومة في إطار دستور ٢٠١١.

١٠) حزب الحركة الشعبية الدستورية تأسس في سياق الصراع الذي كان بين السلطة وقوى الحركة الوطنية التي تفرقت بعدما كان يجمعها مطلب الحصول على الاستقلال، وهو حزب انشق عن الحركة الشعبية التي قاد تأسيسها المحجوبي أحرضان والدكتور محمد الخطيب الرافضين لهيمنة حزب الاستقلال، غير أن علاقة القيادة بالسلطة ستتغير عند إعلان السلطة حالة الاستثناء وحل البرلمان، ما دفع بالدكتور الخطيب وابن عبد الله الكوتي ومحمد الخاليدي... إلى الانفصال، غير أن هذا الحزب لم يفلح عبر تاريخه في انتزاع مكانة هامة على الخريطة السياسية.

١١) غير الحزب اسمه في سنة ١٩٩٨، وهو التغيير الذي كان يعبر عن انتقال الحزب من مرحلة إلى أخرى.

١٢) يمكن التأكيد على ذلك من خلال الكيفية التي وظف بها الدين كآلية معبئة لمقاومة المستعمر عبر تنظيم حملات قراءة اللطيف في مختلف المساجد المغربية قبل الخروج إلى التظاهر في الشوارع. انظر في هذا الصدد:
أبو بكر القادري: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من ١٩٣٠ إلى ١٩٤٠ الجزء الأول ١٩٩٢ صفحة ١٠٧.

١٣) الدكتور علي أومليل: السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٨ ص ١٠.

أولًا: وضع قوى «الإسلام السياسي» ودورها في الحراك الذي حصل في المغرب

حضرت قوى الإسلام السياسي[١٤] بشكل متميز ومستمر في كافة التحولات التي شهدها المغرب، غير أن علاقتها بالسلطة السياسية اختلفت من مكون إلى آخر ومن مرحلة سياسية إلى أخرى، إلا أن حضورها وتأثيرها في مجريات الربيع العربي يعتبر متميزًا على مستويات متعددة، نستشفها عند مقاربة الأدوار التي لعبتها مختلف هذه القوى.

١. جماعة العدل والإحسان

ارتبطت جماعة العدل والإحسان بزعيمها الراحل عبد السلام ياسين،[١٥] ويرجع بعض الباحثين ذلك بالضبط إلى اللحظة التي أرسل فيها إلى الملك الحسن الثاني رسالة تحمل عنوان «الإسلام أو الطوفان» سنة ١٩٧٤ بينما يربط آخرون ذلك بظهور كتاباته الأولى، وبالضبط كتاب «الإسلام بين الدعوة والدولة» سنة ١٩٧٢، وكتاب «الإسلام غدًا» سنة ١٩٧٣[١٦]. وهي الكتابات التي تعتبر أرضية إيديولوجية للجماعة من خلالها تعبر عن رفضها التمييز بين «الدين والدولة» وتعتبره نوعا من (الفتنة)،[١٧] ويرفض زعيم الجماعة صفة (الجاهلية) التي تعتبر من المفاهيم المركزية في إيديولوجيات الجماعات الإسلامية منذ عهد أبي الأعلى المودودي، حيث يرى عبد السلام ياسين أنه في حالة ما إذا «حكمنا بأننا جاهليون فربما نطمس معالم الحياة المتجددة طمسًا لا رجاء معه...»[١٨] وتذهب الجماعة في وصفها لمكونات الدولة إلى تقديم مرتكزين اثنين

١٤) يقصد بالإسلام السياسي.

١٥) محمد ضريف: جماعة العدل والإحسان، قراءة في المسارات، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ص ٩.

١٦) نفس المرجع.

١٧) عبد السلام ياسين: الإسلام بين الدعوة والدولة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء ١٩٧٢، ص ٢٧.

١٨) عبد السلام ياسين: الإسلام غدًا، مطبعة النجاح، الدار البيضاء ١٩٧٣ ص ٤٧٠.

وهما «الدعوة والقيادة الجهادية»[١٩]، حيث يغيب فصل الدين عن السياسة، وتدرك الجماعة أن السلطة السياسية تعتمد نفس المنحى، ولهذا فهي توضح طبيعة الاختلاف الموجود معها من خلال نعتها بكونها «سيست الإسلام دون أسلمة السياسة»[٢٠]. ويوضح زعيم الجماعة خطها السياسي ساعيًا إلى التميز والاختلاف عن القوى السياسية الأخرى «خطنا السياسي هو أننا لا نعارض حكام الجبر معارضة الأحزاب على مستوى تدبير المعاش والاقتصاد، بل نعصاهم لأنهم خرجوا عن دائرة الإسلام...»[٢١]

غير أن ما يلاحظ في الحراك العربي هو أن جماعة العدل والإحسان شاركت إلى جانب القوى السياسية الأخرى، بل يمكن القول إن مشاركتها في حركة ٢٠ فبراير هو الذي جعل هذه الحركة تتقوى وتنزل إلى الشارع في أعداد كبيرة، عبر كافة المدن المغربية التي شهدت احتجاجات الربيع العربي، غير أن ما يلاحظ هو أن مناضلي الجماعة أثناء مشاركتهم في المسيرات، كانوا يحافظون على انضباطهم، ما كان يجعلهم متميزين مقارنة مع القوى السياسية الأخرى، إذ لم يكن التمايز على مستوى اللباس فقط، بل أيضًا على مستوى الامتثال لأوامر القيادات الميدانية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجماعة سبق لها أن مارست عملية الشد والجذب مع السلطة، ولعل المحطة البارزة على هذا المستوى، هي تلك التي حدثت في صيف سنة ٢٠٠٠ بعد أن تم منعها من تنظيم مخيمات صيفية خاصة بها، فنزل أعضاؤها إلى بعض الشواطئ التي تشهد إقبالًا كبيرًا للمصطافين، للتعبير عن الذات، والإصرار على التحدي بطرق سلمية.

٢. حزب العدالة والتنمية

يجسد حزب العدالة والتنمية تيارًا معتدلًا ضمن الحركة الإسلامية المغربية، ولعل مسار تكوينه يختلف عن مختلف مكونات هذه الحركة بالمغرب، فهو

١٩) محمد ضريف: نفس المرجع.
٢٠) نفس المرجع ص١٦.
٢١) عبد السلام ياسين: المنهاج النبوي تربية وتنظيمًا وزحفًا، الطبعة الثانية ١٩٨٩، صفحة ٢٥.

أولًا يؤكد طبيعة ظاهرة الانقسام التي تميز الحركات السياسية المغربية، إذ هو في البداية انشقاق عن حركة الشبيبة الإسلامية[٢٢]، التي اتهمت باغتيال الزعيم عمر بن جلون أحد قيادات حزب الاتحاد الاشتراكي[٢٣]، وثانيًا كونه من خلال اختيار الجناح المنشق العمل في إطار حزب سياسي موجود، يجسد الالتزام بمقتضيات الدستور التي تمنع تأسيس «الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، وبصفة عامة على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان...»[٢٤]، لقد اختار التيار الرافض أساليب عمل حركة الشبيبة الإسلامية العمل السياسي من داخل حزب الحركة الشعبية الدستورية، ما منحه إطارًا سياسيًا ما فتئ يتطور، حيث تقوى جناح الإسلاميين داخله إلى الحد الذي تحولت معه تسمية الحزب إلى نوع من الطيف البعيد المرتبط بسنوات خلت، وحلت محل ذلك التسمية الجديدة وهي «حزب العدالة والتنمية».

لقد تعرض هذا الحزب إلى محنة كبيرة عقب الأحداث الإرهابية التي شهدها المغرب في سنة ٢٠٠٣، وسعى البعض إلى تحميله مسؤولية ما حدث، بل هناك من طالب بحله بشكل نهائي، وقد دفع ذلك الحزب إلى مراجعة البعض من أفكاره، وتأقلم بشكل كبير مع مستلزمات مناخ العمل السياسي بالمغرب، وقبل منطق التدرج في بناء قوته السياسية، عبر عدم تقديم مرشحيه في كافة الدوائر الانتخابية تجنبًا لمصير جبهة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر، يل

٢٢) تأسست هذه الحركة في فبراير ١٩٧٠ على يد عبد الكريم مطيع إلى جانب عبد اللطيف عدنان ومحمد العبدلاوي المدغري وإبراهيم كمال، ووضعت إطارًا يسمح لها بإيجاد موطئ قدم في الساحة السياسية عبر ثلاث شعب تستهدف الأساتذة والعمال والطلبة، وفي مرحلة ثانية أسست مجموعة من الجمعيات من قبيل جمعية شباب الدعوة الإسلامية، وجمعية طلائع الإسلام، وجمعية خريجي مدارس المعلمين الإسلاميين، وجمعية الشباب المسلم...

٢٣) عمر بن جلون هو مناضل يساري كان عضوًا قياديًا في الاتحاد الاشتراكي، وقد اغتيل أمام بيته في دجنبر ١٩٧٥ من طرف عناصر من الشبيبة الإسلامية، ومنذ ذلك التاريخ دخلت الحركة عالم السرية بعد أن هرب زعيمها إلى خارج المغرب وانفصل عنها الكثير من العناصر الذين سيقودون الحركة الإسلامية بالمغرب مثل عبد الإله بن كيران ومحمد المعتصم ومحمد المرواني...

٢٤) الفصل السابع من الدستور الحالي والذي كان له دائمًا ما يقابله في الدساتير السابقة.

يمكن القول إن اختياره هذا، مكن قياديه من التمرس بالعمل السياسي، خاصة على مستوى البرلمان. وفهم عالم السياسة الذي لا يقبل بالمطلق، كما عمل الحزب وبشكل تدريجي على إدخال نوع من الفصل بين الحزب وذراعه الدعوية حركة «التوحيد والإصلاح»[٢٥].

ساهم كل ذلك في جعل الحزب يقف موقفًا حذرًا من حراك ٢٠١١، إذ في الوقت الذي طالبت فيه بعض مكوناته الانخراط في المسيرات المطالبة بالتغيير، قرر الحزب ترك المجال مفتوحًا للمواقف الفردية، حيث نزلت بعض مكوناته الشبابية وبعض القيادات إلى الشارع للتظاهر من أجل المطالبة بالإصلاح، بينما تبنى الحزب موقف عدم المشاركة[٢٦]، وقد كانت تلك مناسبة ليؤكد فيها الحزب أن سقف مطالبه لا يتعدى المطالبة بالإصلاح.

٣. الإسلام الصوفي

عادة ما لا يهتم المحللون بهذا التيار، نظرًا لتصريحه العلني أنه يتوخى العمل الدعوي البعيد عن المجال السياسي، غير أن نزول الزاوية البودشيشية[٢٧] إلى الشارع في مسيرة خاصة بها أثناء الحراك الذي شهده المغرب، يفرض بحث هذه الظاهرة ويجعلها في رأينا لا تشذ عن مختلف قوى «الإسلام السياسي» حتى ولو كان ما قامت به لايتعدى المسيرة المؤيدة للدستور.

---

٢٥) تدعو حركة التوحيد والإصلاح إلى الإصلاح «باتباع رسالة الأنبياء وإثبات عناصر الخير والصلاح في الفرد والمجتمع وتقويتها ومقاومة عناصر الفساد والإفساد في الفرد والمجتمع». وهي بذلك تختلف عن الحزب الذي يتنافس عبر الانتخابات ويسعى إلى الوصول إلى ممارسة شؤون السلطة. للمزيد من التفاصيل انظر موقع الحركة على العنوان التالي: http://www.alislah.ma/

٢٦) خاطب عبد الإله بن كيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية شباب حركة ٢٠ فبراير قائلا: « نحن لم نقف ضدكم، لم نصطدم معكم ولم ندع إلى مقاطعة حركتكم كما لم ندنها، قلنا فقط إننا كحزب سياسي لن نشارك، أما من أراد المشاركة بصفته الشخصية فقد فعل».
ندوة نظمتها مجلة «الأيام» صدرت في عدد رقم ٤٦٥ الصادر بتاريخ ٥ مارس ٢٠١١.

٢٧) أحمد بوكاري: دور الزاوية المغربية في تدعيم المذهب السني مجلة دعوة الحق، العدد ٢٥٧، يوليو ١٩٨٦.

ظهرت الزوايا بالمغرب منذ القرن ١٤ الميلادي كمؤسسات دينية تقوم بوظائف اجتماعية متعددة، ومع مرور الوقت توسعت أنشطتها وباتت تلعب أدوارًا مختلفة تتجاوز الدعوي إلى ما هو اجتماعي، غير أن ظهورها بصفة عامة يربطه البعض بما حدث في الشرق الأوسط من ردة فعل في القرن الثامن الميلادي إزاء تشدد الفقه الإسلامي.[٢٨] ويلاحظ أن أدوارها في المغرب عبر التاريخ، ترتبط بما تسمح به السلطة السياسية. ففي حالة القوة يتراجع دور الزوايا وينحصر في المجال الدعوي الصرف[٢٩]، أما في حالة الأزمات التي تمر بها السلطة السياسية، فإنها تتقوى ويتغير خطابها لتصبح حمولته السياسية أكثر وضوحًا. ولا يسمح الموضوع بالتفصيل أكثر في هذا المجال، غير أنه من الضروري الوقوف عند الزاوية البودشيشية التي تضم اليوم في صفوفها الكثير من رجالات النخبة السياسية والاقتصادية. تقوت هذه الزاوية إبان ولاية شيخها حمزة القادري البودشيشي الذي يرجع أهل الزاوية نسبه إلى الرسول، وتنتشر مقرات الزاوية في أماكن عديدة بالمغرب، وتلقن مريديها طريقتها في التصوف، ولا يقتصر دورها على ما هو ديني، بل تتعدى ذلك إلى تنظيم أنشطة لفائدة الأطفال وحتى النساء، وتتوفر الزاوية على موقع إلكتروني للتواصل مع المريدين بطرق حديثة[٣٠]. غير أن ما يلاحظ هو أن هذه الزاوية لم تخرج من أجل تعزيز الحركة الاحتجاجية بقدر ما نظمت مسيرتها حول مساندة الدستور، ولعل هذا ما جعل البعض يرى في هذه الزاوية آلية من آليات السلطة، تلقت الضوء الأخضر منها قصد تحقيق نوع من التوازن مع جماعة العدل والإحسان التي كانت ولا زالت في الجانب الآخر.

٢٨) Georges Spillman: Esquisse d'histoire religieuse du Maroc confreries et zawayas université mohamed V Rabat 2011 page 279

٢٩) عادة ما تقوم الزوايا بأدوار أخرى من قبيل إطعام ومساعدة قاصديها وحماية أتباعها والسعي إلى التوسط بينهم وبين السلطة في حالة مواجهتهم مشاكل معها، وقد كانت السلطة السياسية أحيانًا تستفيد من إشعاع الزاوية فتسند إليها بعض المهام... انظر في هذا الصدد:
عبد الجليل حليم: الزاوية والتصوف عودة الروحي أم النزوع إلى النفوذ السياسي. مجموعة مقالات تحت عنوان الزوايا في المغرب، الجزء الأول، ص١٢، منشورات وزارة الثقافة ٢٠٠٩.

٣٠) عنوان موقع الزاوية هو http://www.boutchichiya.com/

وتجدر الإشارة إلى أن قوى «الإسلام السياسي» بالمغرب لا يمكن اختزالها في ما قدمناه بل يتعدى الأمر ذلك إلى حركات أخرى كحزب النهضة والفضيلة أو البديل الحضاري... غير أن امتداداتها داخل المجتمع المغربي تبقى محدودة، وفي المقابل باتت بعض الفئات تقع أسيرة خطاب حركات قوى الإسلام السياسي التي تنشط في الشرق الأوسط، والتي تتبنى تكفير المجتمع واللجوء إلى العنف، وبالفعل توضح التقارير الأمنية أن الكثير منها تجاوز مرحلة الافتتان بالخطاب، وانتقل إلى محطة الإعداد لتنفيذ عمليات إرهابية تستهدف المواطنين والمؤسسات.[٣١] خاصة وأن البعض من هؤلاء سبق له أن قاتل في سوريا أو العراق.[٣٢] ولعل ما يؤكد ذلك هو ارتفاع عدد الخلايا الإرهابية التي تم تفكيكها بشكل استباقي ما بين سنتي ٢٠١٣ و٢٠١٥.[٣٣]

ثانيًا: علاقة قوى الإسلام السياسي بالتحول الديمقراطي

إن علاقة قوى الإسلام السياسي بالتحول الديمقراطي بالمغرب، تفرض التأكيد في البدء على أن أغلب هذه القوى الموجودة اليوم في الساحة السياسية تنبذ العنف، وترفض أن تعتمده كأحد الخيارات التي يمكن اللجوء إليها، غير أن هذا لا يعني أنها كلها تقبل بكافة مضامين الديمقراطية.

انصبت اهتمامات «الإسلام السياسي الصوفي» بالمغرب على الجانب الدعوي والتجديد الروحي الذي يترك الجسد ويهتم بالقلب «لا بالقالب وبالباطن لا

٣١) تم توقيف ١٧٠ شخصًا خلال الأربع سنوات الماضية بتهم التخطيط لأعمال إرهابية، وتبقى سنة ٢٠١٥ بتسعين معتقلًا سنة تحطيم الرقم القياسي على هذا المستوى.

٣٢) خيمت الأحداث الإرهابية الأليمة التي شهدتها فرنسا في محيط ملعب سان دونيس على المغرب، خصوصًا وأن من بين المشاركين فيها شباب من أصول مغاربية سبق له أن تردد على مناطق القتال في الشرق الأوسط. ما جعل الكثير من الدول تدرك أن محاربة الإرهاب أمر لا تقدر أية دولة بمفردها على مواجهته، وأن أمره يتطلب تعاونًا وتكثيفًا للجهود، خصوصًا في مجالات تبادل المعلومات والمعطيات.

٣٣) فاق عدد هذه الخلايا ٢٠، وقد ضبط لدى البعض منها أسلحة ومواد قابلة لتصنيع المتفجرات، بل هناك من وصل مراحل متقدمة في الإعداد لعمليات إرهابية.

بالظاهر وبالمعنى لا بالحس... فالتجديد الروحي[٣٤]، يحيي الحياة الروحية والإيمانية في الإنسان، لتعلقه بروح وقلب الإنسان؛ بحيث يخرجه من درك البهيمية إلى مرتبة الإنسانية إلى أن يحصل على أخلاق الكمال...»[٣٥]. وبذلك فهو ينسجم بشكل كلي مع المدرسة الصوفية في العالم العربي التي تنأى بنفسها عن السياسة وما تطرحه من إشكاليات جوهرية. وحتى التجديد الروحي هذا فإن الغاية منه ليست ذات طبيعة سياسية بل تبقى مرتبطة بما هو مقاصدي، أي تدور في إطار نسق شرعي يبقى عصيًا بل رافضًا لكل ما يأتي من خارجه.

غير أنه في حالة المغرب، وما دامت الزاوية البودشيشية التي تعتبر أكبر الجماعات الصوفية بالمغرب قد تظاهرت من أجل التصويت على الدستور، فيمكن المجازفة والقيام بنوع من الإسقاط، للوصول إلى خلاصة مفادها أن الصوفيين هم مع التحول الديمقراطي.

أما بالنسبة لجماعة العدل والإحسان التي تعتبر إحدى أقوى الجماعات بالمغرب، فإنها قد أصدرت ورقة صادق عليها المجلس القطري للدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان حول الموضوع، تحمل عنوان «وفاء وعصرنة لروح الاستبداد» من بين ما ورد فيها «إن منهجية الدستور وشكله ومضمونه بعيدة كل البعد عن مبادئ الدين الإسلامي، مبادئ الشورى والحرية والعدل والكرامة، وبعيدة كل البعد عن قيم الديموقراطية الحقة،

---

٣٤) «إن موضوع التجديد الروحي من منظور مقاصدي يقتضي تفكيك صورته الكلية والإجمالية بالحديث عن جزئياته وتفصيلاته بتبيين المستغلق غير المفهوم والمجمل غير المفصل وذلك من خلال مسائل أساسية تتجلى في ما يأتي: الأولى: النظر في الدلالة المفهومية للتجديد الروحي عبر استنطاق المادة اللغوية، واستخراج المعاني الإصلاحية المتصلة به، مع استحضار مختلف أنماط التجديد في الثقافة الإسلامية الثانية: تبيين أصالة التجديد الروحي في الإسلام، من خلال تفصيل القول في أصوله الشرعية، وقواعده ومبادئه الكلية المستمدة من مصدري التشريع الإسلامي الكتاب والسنة. الثالثة: الإبانة عن مقاصد التجديد الروحي وغاياته بالكشف عن المحال التي يسري فيها ذلك السريان الإصلاحي النوراني الحي، وثمراته سواء في الصلة بالحق أو في العلاقة مع الخلق». انظر الدكتور جمال بوشما: التجديد الروحي المفهوم، انظر موقع الجماعة http://www.boutchichiya.com

٣٥) نفس المرجع.

فهل سيكف أصحاب القرار عن التغني بثوابث حرفوها تحريفًا لتكريس استبدادهم واستمراره»[٣٦].

ويؤكد هذا القول إن العلاقة مع السلطة السياسية سمتها الأساسية التوتر، ذلك أن الجماعة لحد الآن لم تحصل على الاعتراف القانوني، الذي يمكنها من التواجد الطبيعي على الساحة السياسية، دون أن يساهم ذلك في تقزيم تواجدها، كما يظهر التراتبية التي تتبناها الجماعة على المستوى المعياري، فالأولوية أن ينسجم الدستور مع «مبادئ الدين الإسلامي»، وهذا قد يفهم منه أن الجماعة لا تعير أي اهتمام لفصل الدين عن السياسة. ثم تأتي في المرتبة الثانية «القيم الديمقراطية»، ولعل هذا يؤكد مرة أخرى أن نظام الحكم الذي تتبناه حركات الإسلام السياسي، لا يختلف عما هو موجود الآن، إذ ينحو بدوره نحو نوع من النظام الذي تستطيع فيه السلطة السياسية تحقيق التعايش بين الدين والسياسة.

إن جماعة العدل والإحسان تدرك جيدًا، أن التحول الديمقراطي له منطقه الخاص الذي من شأنه أن يسمح لها بالتواجد بشكل طبيعي، ولمَ لا التحول إلى حزب سياسي، وهذا بطبيعة الحال يفترض تليين المواقف إزاء النخب الموجودة في المجتمع التي لا تتبنى اختيارات الجماعة أو تتقاسم معها المرجعيات، ويبدو أن الاختلاف بين النخبتين عميق إلى حد ما، حيث إن منطق الإقصاء يخيم بظلاله على الجانبين، وإنه يحتاج إلى وقت أطول لتغيير المواقف.

في مقابل ذلك يبرز حزب العدالة والتنمية كقوة تنتمي إلى عالم «الإسلام السياسي» تمكن من الانسجام مع المسار الديمقراطي إلى الحد الذي أصبح فيه فاعلًا أساسيًا قويًا داخل المنظومة الحزبية، لقد خاض الحزب قبل الحراك الانتخابات واصطف في المعارضة، ومكنه الحراك العربي من تبوؤ مكانة خاصة، ذلك أنه سيحصل على أغلبية مهمة على مستوى المقاعد البرلمانية ستجعله القوة السياسية الأولى في البلاد المؤهلة لتشكيل أول حكومة بعد تبني دستور ٢٠١١، ولعل قوة حزب العدالة والتنمية تكمن في بنيته التنظيمية، وفي قدرته على التواصل مع مختلف فئات المجتمع. وتبقى سياسة القرب التي تقوم بها الجمعيات المنتمية إلى الحزب آلية تمكن من التواجد في كل مناطق التراب الوطني. وتضمن إمكانية تطوير علاقات بين الحزب وفئات واسعة من الناخبين.

٣٦) أصدرت الجماعة موقفها هذا في كتيب صغير صدر ردًا على دستور ٢٠١١.

ثالثًا: علاقة قوى «الإسلام السياسي» ببقية الفاعلين السياسيين

ربطت قوى الإسلام السياسي علاقات مع الأحزاب السياسية وفعاليات المجتمع المدني، وإن كانت هذه العلاقات لم تفلح في إقامة جو من التفاهم المستمر، وبقيت تخضع لأمور يصعب أحيانًا تفسيرها وإخضاعها للمنطق.

أولًا: العلاقة مع الأحزاب السياسية

ارتبطت قوى الإسلام السياسي بعلاقات مختلفة ومتنوعة مع الأحزاب السياسية، وإن كان الأمر ليس هو نفسه بالنسبة للجميع. فإذا كان الإسلام السياسي الصوفي ممثلًا في الزاوية البودشيشية يغري عددًا من أعضاء الأحزاب السياسية، خاصة عند تنظيم الاحتفال السنوي الذي بات يحج إليه الكثيرون حتى من خارج المغرب، ما حوله إلى ملتقى دولي للمتصوفة[٣٧]. ولكن هذه العلاقة تبقى ذات طبيعة روحية خالصة لا تتجاوز الحضور إلى حلقات الذكر، ويساعد عدم تبني الزوايا في المغرب بصفة عامة لموقف سياسي، بعض السياسيين في عدم الوقوع في التناقض، إذ لا يلزم الانتماء إلى الزاوية أو حضور أنشطتها صاحبه إلا فيما هو طقوس روحانية[٣٨].

أما جماعة العدل والإحسان، فعلاقتها مع الأحزاب السياسية ليست واضحة المعالم، فباستثناء بعض المساندة الضمنية التي قد تقدمها أحيانًا لحزب العدالة والتنمية، فإن الكثير من الأحزاب التي تتبنى الحداثة تتجنب التعامل معها، إذ بالرغم من أن بعض قياديها تتم دعوتهم لحضور عدد من الأنشطة، خصوصًا تلك المتعلقة بمؤتمرات الأحزاب، إلا أن الحظر المفروض عليها،

---

٣٧) ينظم الموسم السنوي للزاوية البودشيشية بقرية مداغ التي توجد بشرق المغرب، ويصادف احتفال المغاربة بعيد المولد النبوي، ويقام على هامشه عدد من الأنشطة الصوفية أبرزها ليلة للذكر يقرأ فيها القرآن ويتم إنشاد عدد من الأناشيد الدينية، التي تهز كيان المريدين إلى الحد الذي قد يفقد فيه البعض وعيه.

٣٨) ليست الزاوية البودشيشية وحدها التي تعرف إقبال بعض السياسيين عليها، بل هناك نموذج آخر تشخصه الزاوية التيجانية التي يمتد إشعاعها إلى قلب إفريقيا، حيث يحج إليها وزراء وسياسيون ويعلنون انتماءهم إليها من دون أن يترتب على ذلك أي التزام سياسي.

والصعوبات التي تعانيها على مستوى مناطق متعددة، يجعل بعض الأحزاب تنظر إليها نظرة فيها الكثير من التوجس. غير أن تواجدها بكثافة في بعض الفضاءات، مثل الجامعات، يفرض أحيانًا التنسيق مع مكوناتها، حتى وإن كان الأمر قد يأخذ أحيانًا غطاء نقابيًا أو جمعويًا. إلا أن علاقتها مع أحزاب اليسار تبقى متوترة، ذلك أن هذه الأحزاب تتبنى تصورًا خاصًا عن الحداثة، يستبعد الدين من الدائرة السياسية، ولعل أبرز لحظة التقت فيها الأحزاب السياسية بجماعة العدل والإحسان منذ تأسيسها[٣٩]، هي تلك التي خرجت فيها إلى جانب كافة القوى الحية بالمغرب في ما سمي بحركة ٢٠ فبراير ٢٠١١ التي رفعت شعار الإصلاح[٤٠]. ولعلها المرة الأولى التي تنزل فيها الحركة إلى جانب القوى السياسية الأخرى بشكل متواتر يتجاوز المناسباتي.

وعلى العكس من ذلك، استطاع حزب العدالة والتنمية الانتقال من فكرة «الإسلام السياسي» إلى نوع من التنظيم المنسجم تمامًا مع ما يفرضه منطق العمل السياسي الذي يؤطره القانون. وتحول في ظرف وجيز إلى أقوى حزب سياسي في المغرب، حيث بوأته انتخابات ٤ شتنبر ٢٠١٥ المحلية مكانة أكدت أن تواجده في الحكومة منذ ٢٠١١ لم ينل من قوته وقدرته على استمالة الناخبين، خاصة أولئك الذين يعيشون مرحلة التردد في الجهة التي يستحسن التصويت لفائدتها.

لقد استطاع حزب العدالة والتنمية أن يقود أول حكومة في إطار دستور ٢٠١١، وبما أن الحقل الحزبي المغربي يشهد تعددًا غير منطقي لا يسمح بأن ينفرد أي حزب بإمكانية تكوين حكومة من المنتمين إليه فحسب، فإن حزب العدالة والتنمية كان عليه أن يبحث عن شركاء في العمل الحكومي[٤١]. وإذا

٣٩) خرجت الجمعية في تظاهرات إلى جانب كافة القوى السياسية بالمغرب، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية التي يعتبرها المغاربة قضية جماعية يغيب في التعاطي معها الاختلاف.

٤٠) تبنت هذه الحركة شعار الشعب يريد إصلاح النظام عكس ما كان يرفع في دول الحراك العربي، وهو ما جعل هذه الحركة تتميز عما وجد في العالم العربي.

٤١) لقد سبق للمفكر المغربي محمد عابد الجابري أن اقترح على كافة القوى السياسية أن تتوحد في كتلة تاريخية تنضم إليها حتى قوى الإسلام السياسي، من أجل الانتقال إلى الديمقراطية، غير أن بعض «القوى التقدمية» رفضت ذلك واعتبرت أن التحالف مع قوى الإسلام السياسي هو خط أحمر حتى وإن قادها إلى المعارضة.

كان منطق الأشياء يقتضي وفق ما ذهب إليه محمد عابد الجابري أن تقبل الأحزاب الكبرى بالعمل مع حزب العدالة والتنمية، لأن السياق كان متميزًا وفيه الكثير من العناصر التي من شأنها أن تساعد الأحزاب السياسية على استعادة الأدوار الطلائعية التي كانت تقوم بها في الماضي، فإن حزب الاتحاد الاشتراكي امتنع عن المشاركة معتبرًا أن عدم تصويت الناخبين عليه، يفيد بأن الشعب يريده في المعارضة وليس العكس، وقد فتح هذا الباب واسعًا لعدد من التأويلات، غير أن القريب من الصواب في رأيي هو كون الاتحاد الاشتراكي لم يستطع تجاوز الحاجز النفسي الذي انتصب بعد أن اغتالت عناصر الشبيبة الإسلامية زعيم الحزب عمر بن جلون حتى ولو كان في الأمر إضعافًا للحزب.

بينما هب حزب الاستقلال[٤٢] إلى المشاركة في الحكومة، خصوصًا وأن ما يجمعه مع حزب العدالة والتنمية كثير، ثم إن حزب الاستقلال يدرك جيدًا أنه من السهل خدمة الحزب من داخل الحكومة، أكثر مما لو كان الأمر من المعارضة، في المقابل رحب حزب العدالة والتنمية بهذه المشاركة وقبل التنازل للحزب عن بعض الحقائب الوزارية المهمة مثل المالية، بالإضافة إلى رئاسة البرلمان. غير أن حزب الاستقلال سيعقد مؤتمره الوطني الذي سيشهد وصول السيد حميد شباط إلى منصب الأمين العام، ومعه سيصل جيل جديد من الأطر إلى مراكز القرار، وأمام استغراب الجميع سيعقد الحزب مؤتمرًا لبرلمانه يعلن فيه عن مغادرته الحكومة، والالتحاق بالمعارضة، ثم سيشرع بعدها في توجيه سهام النقد إلى الحكومة ونعت زعيمها المنحدر من حركات الإسلام السياسي، بأوصاف قد لا يقبلها منطق تبادل الاتهامات التي تكون في أي دولة بين الأغلبية والمعارضة، فتارة ينعته بأنه عميل للموساد وتارة أخرى

٤٢) يربط الاستقلاليون ظهور الحزب السياسي بشكل منظم بتقديم وثيقة الاستقلال سنة ١٩٤٤ التي تعتبر أول وثيقة قدمتها القوى الوطنية إلى المستعمر وعدد من ممثلي الدول بالمغرب آنذاك، تطالب فيها بالاستقلال وليس بالإصلاح. وتجدر الإشارة إلى أن بعض زعماء الحزب عندما انتظموا أول الأمر في تنظيمات سرية كانوا يطلقون عليها إسم «الزاوية» وهو الإسم الذي له حمولة دينية، ولعل مرد ذلك يعود إلى كون البعض منهم كان من خريجي جامعة القرويين التي منحتهم ثقافة دينية. للمزيد من التفصيل في هذه النقطة يمكن زيارة موقع الحزب على العنوان التالي: http://istiqlal.info/

يتهمه بالعلاقة مع «داعش»، غير أن انتخابات ٤ من شتنبر ٢٠١٦ ستجعل هذا الموقف يتراجع، خصوصًا بعد أن رشح أحد قياديه[٤٣] إلى رئاسة الغرفة الثانية، فإذا بأحد مكونات المعارضة ينقض على ذلك أمام دهشة الجميع، وهو ما فتح الباب واسعًا أمام سيل من التأويلات الساعية إلى محاولة فهم ما جرى في كواليس العمل السياسي والحزبي بالمغرب[٤٤].

لقد أكد وصول السيد بن كيران المنحدر أصلا من رحم «الإسلام السياسي» أن قوى اليسار بالمغرب، من الصعب أن تتوحد، ذلك أن حزب التقدم والاشتراكية[٤٥] الذي يمثل الاتجاه الشيوعي بالمغرب، بادر إلى قبول المشاركة في حكومة يقودها حزب إسلامي، انطلاقًا من منطق براغماتي، يتوخى تقوية الحزب من داخل الحكومة[٤٦]، ما جر عليه الكثير من الانتقادات من طرف بعض أعضائه أو من طرف بعض قوى اليسار، غير أن القيادة لم تأبه لذلك بعدما اتضح أن من يعارضون العمل مع الإسلاميين ليسوا إلا أقلية ضعيفة.

وقد أكدت الانتخابات المحلية الأخيرة أن هذا الحزب هو الأكثر التزامًا في المواقف إزاء حزب العدالة والتنمية الإسلامي، وأنه بسلوكاته تلك أعطى معنى وقيمة أخلاقية للعمل السياسي، وقد بينت الانتخابات المحلية الأخيرة أن الحزب استطاع أن يجد أرضية عمل مشتركة مع حزب العدالة، حيث إن كلاهما

٤٣) يتعلق الأمر بالسيد عبد الصمد قيوح الذي لم يفلح في الوصول إلى الرئاسة بالرغم من أن حزب العدالة والتنمية صوت لفائدته، وفاز بالمنصب السيد حكيم بنشماس الذي ينحدر من حزب الأصالة والمعاصرة.

٤٤) سيعوض حزب الاستقلال في الحكومة حزب التجمع الوطني للأحرار وهو حزب كان إلى حد قريب يمثل الوسط، غير أنه منذ وصول السيد صلاح الدين مزوار إلى قيادته، تخلى عن ذلك وأصبح يتخندق إما في الحكومة أو في المعارضة، هذه الأخيرة التي صعب عليه أن يتأقلم مع مناخها.

٤٥) حزب التقدم والاشتراكية هو وريث الحزب الشيوعي الذي رأى النور سنة ١٩٤٣ اعترف به رسميًا سنة ١٩٧٤ تخلى عن النهج الشيوعي منذ عام ١٩٩٥ وقد سبق أن منع الحزب بناء على حكم قضائي.

٤٦) أكدت الانتخابات الجهوية والمحلية التي أجريت في ٤ شتنبر ٢٠١٥ أن الحزب حقق تقدمًا ملموسًا على مستوى هذه الانتخابات، واستطاع إيجاد موطئ قدم له داخل بعض المناطق القروية، التي كانت حكرًا إلى عهد قريب على حزبي الاستقلال والحركة الشعبية.

استفاد من تقوية مواقعه، وأنه عكس الأحزاب السياسية الأخرى، يعتبر الحزب الأقل إثارة للمشاكل داخل التحالف الحكومي. بل أعلن أنه بعد الانتخابات التي سيشهدها خريف سنة ٢٠١٧، سيواصل التحالف مع الحزب الإسلامي.

ثانيًا: العلاقة مع المجتمع المدني

يشهد المجتمع المدني تعددًا في المكونات، ونموًا مطردًا، وتختلف العلاقات التي يربطها مع قوى الإسلام السياسي بالمغرب، فالجمعيات التي تعمل في المجال التنموي عادة ما لا يكون لديها أي مشكل، إذ إن هاجسها الأساسي والأول هو البحث عن موارد مالية لتمويل مشاريعها، وهو ما توفره بطبيعة الحال الكثير من القطاعات الحكومية بالمغرب، التي يرأس البعض منها وزراء حزب العدالة والتنمية الإسلامي. أو الجماعات المحلية وحتى بعض المنظمات الدولية.

وفي المقابل هناك جمعيات تخصصت في الترافع حول قضايا حقوقية، وتربطها علاقات مع بعض الأحزاب السياسية، وقوى اليسار بصفة عامة، فإنها لا تنظر بعين الرضا إلى الإسلاميين ولا تثق في ما يقومون به، وكلما وجدت الفرصة سانحة لاتخاذ مبادرات تضايقهم فإنها تبادر إليها، إذ في الوقت الذي أطلقت فيه الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني مشروعًا يتوخى مقاربة المجتمع المدني والقوانين المهيكلة له، عبر مقاربة تشاركية تشمل كافة التراب الوطني، إذا ببعض الفعاليات التي تنتمي في أغلبها إلى اليسار تطلق ما اصطلح عليه بدينامية الرباط، التي أصدرت إعلانًا عرف بإعلان ونداء الرباط للجمعيات الديمقراطية، دعت في نهايته إلى:

«إرساء حوار وطني يهدف إلى بلورة مقترحات جماعية من أجل إصلاح شامل يعزز الحريات ويكرس استقلالية الحركة الجمعوية. كما تدعو إلى عقد جلسة مشاورات موسعة لإثراء المحاور المقترحة، ووضع استراتيجية وخطة عمل في أفق عقد المناظرة الوطنية للحركة الجمعوية الديمقراطية، لوضع ملف مطلبي والمطالبة باعتماد قوانين وإجراءات ملموسة كفيلة بترسيخ سيادة القانون وتكريس دور الجمعيات باعتبارها فاعلًا طبيعيًا وأساسيًا في التنمية الديمقراطية»[٤٧].

٤٧) يمكن الاطلاع على الإعلان كاملًا على العنوان التالي:
http://www.dynamiqueappelrabat.org/

الشيء نفسه يصدق أيضًا على الجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض السري، التي ترافعت حول هذه القضية، في الوقت نفسه الذي كانت فيه وزارة الصحة تنظم ملتقيات حول الموضوع نفسه، تشارك فيها كافة الأطراف المعنية بذلك، وهو الأمر الذي أدى إلى تدخل ملكي من أجل تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف.

ثالثًا: العلاقة مع السلطة السياسية

بوأ الدستور المغربي السلطة الملكية مكانة متميزة[٤٨]، إذ يمكن اعتبارها المستوى الأعلى من السلطة الذي لا يخضع لمنطق صناديق الاقتراع ولا يتأثر بنتائجه، وبالرغم من أن دستور ٢٠١١ وسع صلاحيات كلٍّ من رئيس الحكومة والبرلمان، فإن الكفة ما زالت غير مائلة لصالح هذه المؤسسات، يزيد من حدة ذلك تمثل ترسخ منذ أن حصل المغرب على الاستقلال لدى الكثير من المواطنين، وهو أن السلطة الوحيدة ذات الفعالية هي السلطة الملكية. وإذا كانت جماعة العدل والإحسان قد رسمت طبيعة العلاقة مع السلطة الملكية[٤٩] منذ عهد الحسن الثاني، ولجأت إلى النصح كأسلوب لمخاطبة السلطة السياسية، وفق ما كان معمولًا به في تاريخ الحضارة العربية، حيث لم يكن صدر السلطة يتسع للنقد وقبول الرأي الآخر، فإن ذلك لم يشفع لها في الحصول على الوضعية الطبيعية كحزب سياسي يشارك في الحياة السياسية، لكون السلطة السياسية لا تقبل أن ينافسها أحد أو يتقاسم معها طرف أسس المشروعية.

أما بالنسبة لحزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة ويتوفر على أغلبية برلمانية مريحة، فإن علاقته بالسلطة الملكية لحد الآن تسير دونما مشاكل تذكر، ولعل هذا هو الذي جعل الحزب يواصل قيادة تجربة الحكومة المنبثقة من صناديق الاقتراع إلى حد الآن، مع أن إمكانية حلها كانت متاحة عندما انسحب منها حزب الاستقلال.

---

٤٨) خصص الدستور المغربي للملكية بابًا كاملًا يتكون من ١٩ فصلًا.

٤٩) أرسل عبد السلام ياسين رسالة إلى الملك الحسن الثاني أطلق عليها إسم «الإسلام أو الطوفان»، وأرسل رسالة إلى الملك محمد السادس عنونها بـ«إلى من يهمه الأمر».

رابعًا: آفاق التحول في المغرب في المستقبل وآفاق الدور الذي يمكن أن تلعبه قوى الإسلام السياسي

ستجري في المغرب الانتخابات التشريعية الثانية في ظل دستور ٢٠١١ يوم ٧ من أكتوبر من سنة ٢٠١٦، ويبدو أن قوى الإسلام السياسي الممثلة في حزب العدالة والتنمية التي استطاعت أن تتأقلم مع الأجواء الديمقراطية قد تحصل على أغلبية مريحة، خصوصًا بعدما أكدت الانتخابات المحلية التي نظمت في ٤ شتنبر من السنة الماضية، أنه قوة سياسية منظمة بشكل عصري قادرة على رفع كافة التحديات، تتوفر على نخبة استطاعت أن تتملك آليات التواصل السياسي الحديث وتستطيع أن تبني خطابًا سياسيًا تحضر فيه الشفافية، والقدرة على الإقناع، وخير خاف أهمية القيادة وكفاءتها في مجال التدبير السياسي، وهي أمور لا يعاني منها الحزب لحد الساعة. إلا أن مواصلة مسلسل الإصلاحات، قد يجعل بعض الفئات التي تعودت مؤازرة الحزب تتضرر مصالحها، ما تتغير معه العلاقة بين الطرفين. في الوقت الذي تراجعت فيه قوى اليسار إلى الحد الذي لا يمكن تصوره، فحزب الاتحاد الاشتراكي الذي قاد تجربة التناوب على السلطة سنة ١٩٩٧ توارى إلى الخلف، وتاه في تدبير أزمة البحث عن قيادة تحظى بقبول كل الاتحاديين، وحتى التحالفات التي قد يقبل عليها من شأنها أن تضعفه أكثر مما هو عليه اليوم، ولعل همه اليوم لا ينصرف إلى الفوز بالانتخابات المقبلة، بقدر ما يسعى إلى الحضور في البرلمان المقبل بشكل محترم ينسجم مع الأدوار التاريخية التي لعبها.

أما حزب الاستقلال الذي يبحث اليوم عن طريقة يمحو بها مغامرته التي لم تكن محسوبة بشكل جيد عندما غادر الحكومة، فإن مكوناته تسعى اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى التصالح مع الذات. غير أن عودته إلى الحكومة قد تفرض عليه وضع يده في يد حزب العدالة والتنمية، وهو الأمر الذي قد يطرح أسئلة عميقة على نخب الحزب تتعلق بالقيادة وبطبيعة القرارات التي تتخذها، وهل ستفلح في تقديم الحزب كشريك يمكن الاعتماد عليه في قيادة تحالفات حكومية.

في إطار ذلك يبدو أن حل مشكل جماعة العدل والإحسان ومنحها شرعية العمل قد يعطي للساحة السياسية المزيد من الدينامية، ولكن هذا بطبيعة

الحال من المفروض أن يمر عبر عدد من المراجعات، يصعب القيام بها الآن، وقد تصبح ممكنة عندما تصل نخبة أخرى إلى القيادة، تستطيع قراءة الواقع من زوايا أخرى، وتدرك أن الكثير من النظريات التي صاغها الزعيم الراحل عبد السلام ياسين يصعب تجسيدها على مستوى الواقع، فشتان بين الفكر والممارسة.

لعل المشكل الحقيقي لا يكمن اليوم في الحياة السياسية التي بات إيقاعها مضبوطًا يؤطره دستور يحتكم إليه كل الفاعلين السياسيين، فحتى القيادات السلفية التي كانت في السجون، قام الكثير منها بمراجعات على مستويات متعددة، ويستعد البعض منهم إلى خوض السياسة من موقع الانتخابات والانتماء الحزبي، إلا أن تزايد أعداد الشباب الذي يرغب في السفر إلى العراق أو سوريا من أجل القتال، أو أولئك الذين ذهبوا إلى هناك وعادوا يحملون تشبعًا بالفكر الذي يتبنى العنف، ويكفّر المجتمع، يبين أن الخطر الحقيقي الذي يهدد الجميع هو هذا الذي يحمل إسم الإرهاب.

إن التجربة المغربية في مجال الانتقال الديمقراطي، أكدت أنه من الممكن حدوث تحول في العالم العربي في إطار الاستمرارية، بعيدًا عن أي تغيير متسرع يؤمن بالقطيعة على المستوى السياسي بشكل منفصل تمامًا عن دينامية المجتمع. وأن الديمقراطية هي نتيجة منطقية لتراكم سمته البطء أحيانًا. لكنه يمنح لجميع الأفكار والتيارات والقوى مشروعية الوجود.

تجرعت «القاعدة» لقاح البعث... وإذ بها تصير «داعش»

حازم الأمين*

في جلسة في العاصمة الأردنية عمان، جمعتني مع شيخي «السلفية الجهادية» أبو محمد المقدسي (عصام طاهر البرقاوي) وأبو قتادة (عمر محمود عثمان)، في منزل الثاني، أبدى الرجلان ذهولًا من مستوى العنف الذي يمارسه تنظيم الدولة على ما يسميان «داعش»، علمًا أنه لم يعرف عن الشيخين، اللذين يعودان بأصولهما إلى فلسطين، اعتدال أو اقتصاد في الدعوة إلى القتال منذ بدء «الجهاد» في أفغانستان التي زارها البرقاوي في حينها، ومرورًا بالجزائر التي كان أبو قتادة مفتي «الجهاد» فيها في تسعينات القرن الفائت، ووصولًا إلى العراق الذي قتل فيه نجل المقدسي، وسورية التي ألقي القبض على نجل أبو قتادة في عمان بتهمة تجنيد شبان للقتال فيها.

يومها كان المقدسي قد تولى التوسط بين «داعش» والحكومة الأردنية في مسألة الطيار الأردني معاذ الكساسبة. فقد أرسل الرجل موفدًا من قبله إلى

---

* كاتب وصحافي لبناني ومسؤول قسم التحقيقات في جريدة الحياة.

«داعش» في الرقة وعرض على التنظيم مبادلة الكساسبة بعدد من قادة التنظيم وأقاربهم ومن بينهم العراقية ساجدة الريشاوي، وهي من كانت تنوي تنفيذ عملية انتحارية في أحد فنادق عمان وفشلت في حينها، بينما نجح زوجها بتفجير نفسه. علمًا أن ساجدة هي شقيقة أحد أمراء «داعش».

«داعش» أحرقت الكساسبة بعد أقل من أسبوع على أسره، وهو ما لم تعلنه على الرغم من تصويرها عملية الإحراق. وساورت المقدسي شكوك حول ذلك، كما أن معلومات غير موثقة وصلت إلى الأمن الأردني حول إعدامه. لكن موفد أبو محمد إلى الرقة جاء بأخبار أخرى، إذ أبدى التنظيم اهتمامًا بالعرض الأردني، أي المبادلة، وعاد الموفد من الرقة متفائلاً. وبعد أيام قليلة بث التنظيم فيلم إحراق الطيار، في وقت كان المقدسي يعتقد أن المبادلة على وشك أن تتحقق.

«من أقدم على إحراق الكساسبة هم بعثيو داعش وليس شرعيوه»، هذه العبارة راح المقدسي يُرددها أمامي في تلك الجلسة. وهو أشار إلى أن موفده قصد شيوخًا في التنظيم يقيمون في الرقة، وليس مسؤولين عسكريين وأمنيين، وأن الشيوخ، كحاله، لم يكونوا على علم بإعدام الكساسبة وإحراقه.

من أطلق عليهم المقدسي اسم «بعثيو التنظيم»، هم ضباط الجيش العراقي الذين يتولون القيادة الفعلية للتنظيم في العراق وسورية، والرجل محق حين يقول إن عنف «داعش» ينطوي على مشهدية بعثية، وان عنى بـ«البعث» أكثر مما يحتمل حزب عتيق وصدئ كحزب البعث. فالبعث في عرف المقدسي هو الخبرة المتحصلة من الخدمة في الجيش العراقي في مراحله الصدامية الأخيرة، وهو أيضًا أنواع من العلاقات العنيفة بين العشائر والمناطق العراقية. وهو العنف الذي يتضمن العلاقة بين القبيلة وبين نسائها وضِعَافها.

ويومها أيضًا قال لي المقدسي إن «داعش» لم تكن تريد استعادة ساجدة الريشاوي، المرأة التي يعتقد الشيخ السلفي أن استعادتها من السجن تفوق أهمية استعادة الرجال. لم يُشر المقدسي إلى ما دعاه إلى الاعتقاد بأن «داعش» غير مهتمة بمصير الريشاوي، فهذا بالنسبة إليه شعور غير متبلور بقناعة واضحة. لكن تعقبًا لسيرة المرأة التي أرسلها أبو مصعب الزرقاوي في العام ٢٠٠٥ إلى عمان لكي تنفذ عملية انتحارية تؤشر إلى أن المهمة أوكلت إلى المرأة بعد عملية تخلٍ واضحة عنها أقدمت عليها عائلتها، وشقيقها الذي كان مقربًا من الزرقاوي.

الريشاوي أرسلت في مهمة مع زوجها الذي «عقدت عليه» قبل أيام من تنفيذها المهمة. هو فجر نفسه وهي «لم تنجح»، ويقول الباحثون في الانتحار إن معظم محاولات الانتحار الفاشلة يقدم عليها أشخاص لا يرغبون في الانتحار. ويعزز هذا الاعتقاد في حالة ساجدة أنها امرأة، وغالبًا ما لا يرتبط انتحار المرأة بفعل قتل الغير. لكن، يبقى ذلك من باب التوقع والاستشراف طبعًا.

لكن الأكيد أن عائلة ساجدة المباشرة، هي من أرسلها لكي تقتل نفسها وتقتل آخرين. هي من عائلة «قاعدية زرقاوية»، شقيقها كان أمير الأنبار في «القاعدة»، وأشقاؤها الآخرون ناشطين في التنظيم. وتملك الريشاوي سيرة شخصية مضطربة تجعل من قرار عائلتها التخلص منها أمرًا محمودًا في الوعي العشائري، لا سيما أن موتها سيستثمر في فعل «جهادي».

لا شك في أن فشل الريشاوي بتفجير نفسها خلف مرارة وبعض العار في وجدانات أشقائها أبناء الفرع «القاعدي» في عشيرة أبو ريشة الأنبارية. لقد فشلت شقيقتهم في المهمة التي أرسلوها من أجلها. لا بل إن الزرقاوي الذي استعجل نعيها «شهيدة» قبل أن يعرف بهربها من الفندق بعد أن فجر شريكها و«زوجها» نفسه، أصيب أيضًا بخيبة. فكيف لأمير التنظيم الذي يشغل العالم أن ينعى «شهيدة» لم تبلغ الشهادة.

العار مضاعف هنا. أرسلت الشقيقة لكي تموت ولكي تدفن معها قصص اضطرابها النفسي، ولكي تكون «شهيدة»، ولم تقدم على الموت. لا بل إنها تحولت سجينة في قبضة رجال المخابرات الأردنية، وهم رجال. أي عار هذا؟ من رأى وجه ساجدة في المحكمة أثناء محاكمتها في عمان عاين مقدارًا كبيرًا من هذه الصور. لا شك في أن أشقاءها كانوا يتقافزون في وعيها وفي نظراتها أثناء المحاكمة. الصمت والعبارات القليلة غير الحاسمة التي نطقتها في قاعة المحكمة توحي بأن مأساة وقعت خلف مأساتها الخاصة المتمثلة في عدم ضغطها على صاعق التفجير. خوف مما يجري خارج قاعة المحكمة، هناك في الصحراء الممتدة من الرطبة إلى الرمادي.

وقصة ساجدة تصلح أيضًا مدخلًا لتناول البعد «الزرقاوي» لـ«داعش»، ذاك أن تنظيم «القاعدة في بلاد الرافدين» بدأ بتكوين شخصيته المستقلة عن تنظيم «القاعدة» الأم في زمن الزرقاوي في العراق، أي بدءًا من العام ٢٠٠٤

واستمر في الابتعاد عن التنظيم الأم إلى ما بعد العام ٢٠١١، أي بعد مقتل الزرقاوي بسنوات. في مرحلة أبو مصعب حصل قطع تنظيمي مع القيادة العالمية للتنظيم، وهذا ما تكشفه مراسلات جرى الكشف عنها بين «أمير العراق» وبين أسامة بن لادن كشفت عن خلافات وتحفظات أبدتها القيادة في وزيرستان على مستويات العنف التي بلغها التنظيم لجهة استهدافه المدنيين الشيعة، ومساجد «المخالفين من أهل السنة». وثُبتت هذه الخلافات برسالة «المناصحة» التي وجهها أبو محمد المقدسي من سجنه في عمان إلى الزرقاوي، وأثارت الرسالة ضجة كبيرة في الأوساط «السلفية الجهادية» في الأردن وفي الكثير من مناطق انتشار التيار، وأحدثت انقسامًا يشبه إلى حد كبير الانقسام الذي يسود التيار اليوم بين مؤيدين لـ«داعش» ومؤيدين لـ«النصرة».

الملامح «الزرقاوية» للتنظيم الوليد تحمل كل الخصائص التي تميز «داعش» عن «القاعدة» اليوم. فالزرقاوي فتوة شرق أردني من عشيرة بني حسن، وهو ضعيف العلاقة بالمشيخة والإفتاء، وقدم في إمارته التنظيم قيم القوة والعنف والدم على ما تفترضه الإمارة في تنظيم «القاعدة» من بعض الصلة بـ«السلف الصالح» على ما يرطن السلفيون في أدبياتهم. احتقر أبو مصعب نخبوية «القاعدة» وربط تنظيمه بقيم الدم التي فرضها الانقسام المذهبي الذي راح يتغذى من الحرب الأهلية العراقية، كما ربطه بأنواع من العلاقات العشائرية التي كان صدام حسين قبله قد استثمرها في سنوات حكمه الأخيرة في العراق. وهذه كلها عناصر جديدة على عمل «القاعدة»، وهي تؤسس لانتقال بالعنف من مرحلة «الاعتراض» إلى مرحلة تأسيس السلطة وإقامة «الخلافة».

«داعش» على عكس «القاعدة»، مسألة الدولة هي في صلب تطلعاته، وهو منذ سنوات «الجهاد» الأولى في العراق أطلق على نفسه اسم «الدولة الإسلامية في العراق»، وراح يراكم التجارب في إدارة المناطق التي سيطر عليها مستفيدًا من الخبرات الكبيرة التي يملكها نشطاؤه الجدد من ضباط الجيش العراقي السابق. فـ«دارة التوحش» وضبط المناطق الجامحة والسيطرة على الفوضى، عبارات لطالما وردت في أدبيات الجماعة، ولطالما مورست بصفتها وسيلة الحكم وطريقًا لـ«تثبيت الخلافة». وبهذا المعنى وفر «داعش» نظامًا صارمًا من العقوبات ومن الأمن ومن الخدمات، لم يسبق أن طرحته «السلفية الجهادية» على نفسها بصفته هدفًا لـ«الجهاد».

ويبدو أن الكثير من أمراء «النصرة» ممن انشقوا عن الفرع العراقي لـ«القاعدة» والذي تحول إلى تنظيم «داعش»، حاولوا أن يستثمروا تجاربهم «الداعشية» في المناطق التي تحولوا إلى أمرائها. فأمير «النصرة» في درعا، الأردني إياد الطوباسي (أبو جليبيب) حاول تأسيس ما أطلق عليه في درعا اسم «دار العدل» ومحاكم ومدارس لإدارة المناطق التي تمت السيطرة عليها، وهو أشرك في تجربته كتائب من الجيش الحر ومن أحرار الشام، وهو ما أدى وفق ناشط سلفي إلى فشل التجربة، ذاك أن السلطة تقتضي بأن يكون الحاكم واحدًا، وتنفيذ الأحكام يقتضي حزمًا لا توفره سلطة مشكّلة من حزمة خيارات مختلفة.

تكشف المقارنة مأزقًا كبيرًا تكابده «النصرة» وتدركه القيادة الدولية لتنظيم «القاعدة»، لا سيما أن رجحان كفة «داعش» في هذه المنافسة يتغذى أيضًا من قدرته على مخاطبة الضائقة المذهبية التي تشطر المنطقة كلها. فالعدو المذهبي الذي أعلن «داعش» أنه وجهة حربه الوحيدة قادر على تغذية الجماعة بالمقاتلين والمريدين، فيما يتولى إغراء الدولة و«الخلافة» والفعالية حسم تفوقه على «القاعدة» وعلى صيغتها السورية، أي «جبهة النصرة».

يقول قتيبة، وهو جهادي أردني من مدينة السلط إن تنظيم «الدولة» هو دولة وهو خلافة، بينما النصرة مشروع «جهادي» بلا أفق. ويرى الشاب أن إعلان «الخلافة» يملي على المسلمين البيعة للخليفة المقتدر حتى لو لم تقنعهم شخصيته. ويشير قيادي من التيار السلفي الجهادي الأردني إلى أن مسارعة البغدادي في إعلان خلافته شكلت تحديًا كبيرًا لخصومه في التيار، ذاك أنها وضعتهم أمام تحدي «اكتمال الجهاد»، فيما كشفت عن نقص كبير في العدة الإيديولوجية لـ«النصرة»، فبين «جهاد التمكين» الداعشي و«الجهاد النكائي» النصراوي، وجد الكثير من «الجهاديين» الجدد أنفسهم أمام إغراء الخلافة التي يوفرها «داعش».

والحال أن بقاء «النصرة» كفكرة مجردة لـ«الجهاد» فيما تولى «داعش» ابتذالها عبر مشروع الدولة والخلافة، كشف عن معضلة أخرى، تتمثل في أن «داعش» هو حقيقة الدعوة فيما «القاعدة» هي فكرتها غير الواقعية. علما أن نموذج المقاتل القاعدي غالبًا ما يكون مشحونًا بقيم يخاطبها اليوم «داعش» أكثر من تلك المتوفرة لدى «النصرة»..فالعنف المطلق والقوة والفعالية، هي

من عناصر الإعداد الإيديولوجي الذي تتولى السلفية الجهادية ضخها في وعي متلقنيها في المساجد.

و«داعش» أيضًا تنظيم عراقي قبل أن يكون سوريًا أو أي شيء آخر. وعلى الرغم من أن الزرقاوي ليس عراقيًا، لكن عرقنة «القاعدة في بلاد الرافدين» جرت في زمنه. والعرقنة لا تعني هنا أن التنظيم صار عراقيًا، لكن همومه «العراقية» أملت عليه أجندات عراقية. طموح بفرض السيطرة على مناطق في العراق فرضت ضرورة التعامل مع المعطيات المحلية العراقية، لا سيما في مناطق الأنبار والشمال وبعض مناطق الوسط. وهذه مناطق لطالما شكلت فراغًا يسهل استثماره من قبل جماعة لم تعد غريبة عن التركيبة المذهبية والعشائرية للمنطقة.

علينا هنا أن نستعيد ما في ذاكرتنا القريبة عن هذه المناطق التي يتجول «داعش» في مدنها. بر الشام الهائل المساحات لم تربط أهله بدولتهم سوى مراكز الجيش والأمن. ومدن صحراء الأنبار على جانبي الأوتوستراد الذي يخترقها تبدو للعابر برًا من بغداد إلى الحدود مدنًا غبارية بعيدة ولا تتصل بغير هذه الرمال الكثيبة، وأنت إذ تكتشف أن أصول صديق لك منها، تباشر في التأمل به محاولًا رد شيء من وجهه إليها، فلا تنجح، إذ إنك لا تعرف شيئًا عن هذه المدن التي كانت مضارب. مدينة الزرقاء الأردنية تصلح أيضًا لضمها إلى هذا الفراغ. الزرقاء غير البعيدة عن عمان، تقيم أيضًا في الصحراء وحدها منفصلة عن العاصمة وقيمها وعمارتها. والزرقاء الأشد كثافة واكتظاظًا من عمان تنبسط في هذا الفراغ الغباري مولية وجهها إلى الحدود التي عبرها مئات من شبان المدينة للالتحاق بـ«داعش».

عندما أخلت السلطة الدموية في دمشق وفي بغداد نفوذها، انكشف هذا الفراغ. لا شيء يمسك بهذه المدن سوى غبار الدولة المترنحة والنظام الفاسد. حتى العشائر التي خلفتها الدولة كانت منهكة ومترنحة ومتنازعة.

هنا تمامًا، تكمن خطورة «داعش» وقوته، أي في أنه الصورة الحقيقية لفراغ يضرب جذوره في عقود طويلة من انعدام الدولة. وفي أنه الحقيقة المتولدة عن فساد العلاقة بين دولة متسلطة وجماعاتها المتروكة في غبار مدنها.

ثم إن الحديث عن المقدمات الممهدة لولادة التنظيم يجب أيضًا أن يعيدنا قليلًا المرحلة التي سبقت سقوط النظام في العراق، وتحديدًا إلى تسعينات القرن

الفائت، وهي المرحلة التي شعر فيها صدام حسين أن البعث لم يعد يصلح كهوية لنظامه، فباشر ما أطلق عليه «الحملة الإيمانية»، وهو بدأها في الجيش تحديدًا، أي المؤسسة التي يعرف صدام أنها عصب النظام. في تلك الحقبة بدأ الإسلام كنموذج سلطة بالتسرب إلى ضباط الجيش العراقي، وبرز في حينها دور عزت الدوري بصفته متوليًا مهمة نقل النظام من ضفته البعثية إلى ضفته الإسلامية.

اليوم يشكل ضباط الجيش العراقي المنحل نواة القيادة الفعلية لـ«داعش»، لا بل إن البغدادي وهو من غير الضباط يعتبر هامشيًا في القيادة نظرًا لانعدام أصوله العسكرية، ناهيك عن ضعف آخر يعانيه الرجل ويُعزز القناعة بأن زعامته للتنظيم شكلية، وهو ضعف مشيخته، فهو أستاذ تجويد قرآني وغير متفقه بغير التجويد.

ولعل العودة إلى سير الضباط العراقيين السابقين الذي قضوا أثناء مطاردة قوات التحالف لهم يعطي فكرة عن موقع هؤلاء الضباط في التنظيم، وعن دورهم الذي يفوق بأهميته دور الشيوخ.

فالتحقيق الذي أجرته مجلة دير شبيغل الألمانية عن ضابط سابق في جيش الرئيس العراقي السابق صدام حسين كان «أهم استراتيجي» في تنظيم «الدولة الإسلامية» عندما سيطر هذا الأخير على شمال سورية يكشف دور الضباط في تدفق «داعش» على مدن السنة في العراق، وتجاوزها هذه الحدود إلى سورية. فقالت المجلة إن الضابط سمير عبد محمد الخليفاوي المعروف باسم الحاج بكر، هو عضو سابق في المجلس العسكري لتنظيم «الدولة الإسلامية»، قتله مقاتلو المعارضة السورية في تل رفعت بشمال سورية في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٤.

وكان الرجل عقيدًا سابقًا في مخابرات سلاح الجو العراقي في عهد صدام حسين، حسب المجلة التي قالت إنها استندت في معلوماتها إلى وثائق صاغها بكر بخط يده وأنها حصلت عليها بعد مفاوضات طويلة مع مقاتلي المعارضة السورية في حلب (شمال).

أشارت المجلة إلى أن الوثائق تظهر برنامجًا محددًا لإقامة خليفة في شمال سورية وزرع خلايا تجسسية في المدن والقرى والقيام باغتيالات وعمليات خطف «كمقدمة لتولي السلطة».

كما أفادت المجلة أيضًا أن الحاج بكر أصبح عاطلًا عن العمل بعد قرار حل الجيش العراقي من قبل بول بريمر الحاكم الإداري للعراق العام ٢٠٠٣

بعد سقوط نظام صدام حسين في الهجوم الذي شنه التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. وقد التقى الحاج بكر بأبي مصعب الزرقاوي، القائد السابق في تنظيم القاعدة والذي قتل في غارة أميركية العام ٢٠٠٦، ثم سجن الحاج بكر لمدة عامين بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ في السجون الأميركية وخصوصًا في سجن أبو غريب. وبعد ذلك تقاطعت طريق الحاج بكر مع طريق الإسلاميين. وفي العام ٢٠١٠ خطط «هذا الاستراتيجي المهم»، كما تصفه دير شبيغل، مع مجموعة من الضباط العراقيين السابقين لتعيين أبو بكر البغدادي على رأس «الدولة الإسلامية» من أجل إعطاء بعد ديني للتنظيم.

ونقلت دير شبيغل عن شاهد قوله إن الحاج بكر «لم يكن أبدًا إسلاميًا» بل كان قوميًا «وقد استعمل الدين كغاية تبرر الوسيلة». وأضافت «كان حاد الذكاء وحازمًا وبارعًا في الرياضيات».

وسقط ضابط سابق آخر في الجيش العراقي في غارة للتحالف الدولي على موقع لـ«داعش» في الموصل. إنه العقيد فاضل الحياري، الملقب بأبو مسلم التركماني، ووصف أيضًا بأنه الشخص الثاني في التنظيم الإرهابي. وإذا أردنا استخدام تقنية الـ«هاش تاغ» تلك التي يستعان بها اليوم في صحافة الديجيتل لمساعدة «غوغل» في البحث عن الرجل، فعلينا أن نكتب الجملة المفتاح على هذا النحو: #عقيد_داعش_عراق_ بوكة. لقد صارت هذه العبارات من المفاتيح الأساسية في البحث عن تنظيم الدولة. وإذا كان تعبيرا «داعش» و«العراق» بديهيين، فإن تعبير «عقيد» يجب التوقف عنده مليًا، كما يجب التوقف عند تعبير «بوكة»، وهو اسم السجن الذي التقى فيه ضباط الجيش العراقي السابق، وهناك انعقدت رابطة بينهم صارت لاحقًا «داعش».

أما حكاية «العقيد»، فالملاحظة تأخذنا إلى حقيقة أن معظم قادة التنظيم عقداء سابقون، وهي رتبة لم يتجاوزها أحد ممن أدرجوا في هرمية قيادة التنظيم. عقيد في المخابرات العراقية وعقيد في الحرس الجمهوري وعقيد في القوات الخاصة. كانوا عقداء في لحظة انهيار الجيش العراقي وإعلان حله في ٢٠٠٣. وهذا ليس صدفة على الإطلاق. فعمر العقيد في الجيش آنذاك يتراوح بين ٤٠ و٥٠ سنة، وكان هؤلاء في حينه القيادات الوسطية التي تتولى بث توجيهات صدام حسين وتحولاته في العقد الأخير من حكمه إلى قواعد أجهزة

السلطة وإلى محيطها الاجتماعي والمذهبي والعشائري. وفي ذلك العقد عصف بعقل صدام المحاصر والمنهك، الكثير من التحولات، وتوجت بـ«الحملة الإيمانية»، أي ضخ جرعة من «الإسلاموية» في «الروح البعثية» وفي «عروبة» عشائر البادية.

إذًا، قادة «داعش» من عقداء الجيش العراقي المنحل، ليسوا بعثيين بالكامل. البعث لحس بعضًا من عقولهم، لكنه لم يلتهمها كلها، ذاك أنه من المفترض أن يكون هؤلاء في ثلاثيناتهم عندما باشر صدام حسين توجيه البعث إلى الإسلام في التسعينات. ثمة شيء لم يتم الاقتراب منه حتى الآن في تفسير تنظيم «الدولة»، وهو «عروبتها»، وهذه الأخيرة ليست بناء ذهنيًا وفكريًا، إنما خليط مشاعر وأمزجة وأهازيج وقيم، مضافًا إليها وعي مباشر وغير مركب بالتاريخ وبالاجتماع. يصاحب هذا كله حس أمني مؤامراتي عال وقدرة هائلة على الذهاب بالعنف إلى أقصاه.

وعروبة عقداء صدام حسين التي هذه مادتها، ليست فريدة في تاريخ العروبة، ولطالما لازمها العنف أينما حلت. انقلابات سورية في الخمسينات، ووصول البعث إلى السلطة في العراق عبر سلسلة من عمليات السحل نموذجان عنها، ولا تخلو العروبة الناصرية في تجربتها المصرية من جرعات عنف، وإن كانت أقل عنفا ومشهدية.

لكن مسرح «العروبة» الذي يتحرك عليه «داعش» أكثر نموذجية في تظهير علاقة التنظيم الإرهابي بقيم العروبة. الأمر بدأ بوجدان بعثي مستقر على بنية عصبوية عشائرية ومذهبية، تم شحنه بعد هزيمة صدام في الكويت بجرعة من الإسلاموية، ثم ألحقت به هزائم متتالية دفعت بميول المؤامرة الأصلية فيه إلى منتهاها. هذا هو معنى أن تكون عقيدًا سابقًا في الجيش العراقي. أو هذه هي نواة «داعش». ولم تعد محاولات إشاحة النظر عن ذلك مفيدة. التعرض لـ«العروبة» عبر رد «داعش» إلى شيء فيها يستفز على الأرجح كثيرين ممن لم يهز الزمن عروبتهم. «داعش» سلفية جهادية، و«داعش» مؤامرة، و«داعش» لحظة انهيار كبرى. كل هذا قد يكون صحيحًا، لكن «داعش» نحن أيضًا. قيمنا وخبرتنا وعنفنا وأنماط علاقاتنا. وهو اقترابنا من أنفسنا التي أفسدتها «عروبة» عسكرية عشنا في ظلها عقودنا الأخيرة.

حين نفكر في «داعش» يجب دائمًا العودة إلى لحظات التأسيس، وإلى جغرافيا التأسيس وسوسيولوجيا التأسيس. الصحراء المشتركة بين العراق والأردن وسورية. وضباط سابقون في حزب البعث يقودهم في البداية فتوة من صحراء شرقي الأردن، وتضخ لهم الحدود السورية العراقية آلافًا من المتطوعين. البعث ليس وحيدًا في هذه الصحراء. قيم البادية مستمرة في تغذية النفوس بتصوراتها، في وقت تنهار فيه دفاعات المدن المتباعدة في صحراء هائلة.

هنا تمامًا تقع لحظة الافتراق بين «السلفية الجهادية» وبين تنظيم «الدولة». الافتراق بين أبو محمد المقدسي القادم من «جهادية مسجدية» وبين تلميذه أبو مصعب الزرقاوي القادم من «جهادية سجنية». السجن هنا بصفته عنصرًا «ثقافيًا» غير غريب عن خبرات اجتماعية تنعدم فيها الحدود بين السجان والسجين. فالزرقاوي تماما كما البغدادي كانا نزيليه وفيه تشكلت «جهاديتهما» مثلومة بوعي السجان وعنفه. نعم «داعش» مؤامرة. وهنا علينا العودة إلى وقائع التأسيس والمبايعة. فالسرية والغموض اللذان لابسا خلافة أبو بكر البغدادي يشعرانك أن «مبايعته» حدث بعثي. ونحن حيال هذا الحدث أمام انقلاب يشبه انقلابات سورية والعراق في عقدي تأسيس دولة البعث فيهما. ضباط من رتب متوسطة تولوا تصفية العوائق أمام قدوم الخليفة، وتدبير المؤامرات والوشاية بالأسلاف، إلى أن استقرت لهم «الخلافة». تقول الرواية عن الضابط العراقي السابق حجي بكر الذي قتل بالقرب من مدينة حلب أن الرجل كان «قوميًا» ولم يكن إسلاميًا، وأنه بنى «داعش» في ريف حلب معتمدًا على خبرات حصلها في الأجهزة الأمنية العراقية. ولم يعثر في منزله على أثر لممارسته الصلاة. الأمر نفسه تقريبًا بالنسبة لأبو مسلم التركماني. عقيدة عسكرية مطعمة بأقدار متساوية من روح البعث وعنف البادية وإسلام «الحملة الايمانية» الصدامي.

واحتاج مثلث الانهيارات هذا إلى شحنة «جهادية» لكي يستقيم سلطة، فأسعفته السلفية بـ«فقه التوحش»، أي الانقضاض على المجتمع في لحظة انهياره وتوحشه. فتتشكل السلطة حينها من عنصري «الانهيار» و«التوحش». وكم يردنا ذلك، وإن على نحو أقل وضوحًا، إلى لحظات أعاد البعث فيها انقضاضه على المجتمعات المحلية.

وأن يحدث ذلك من تلقائه، أي أن تنهار مدينة و«يتوحش» الناس فيها، فهذا ما سبق أن عايناه في العراق في ٢٠٠٣ عندما انهار النظام فيه، ولكن أن تتشكل سلطة في لحظة الانهيار ومن مادته، فهنا تكمن العبقرية الشيطانية لضباط البعث.

والحال أن «القاعدة» تجرعت لقاح البعث خلال إمارة أبو مصعب الزرقاوي، الأب الفعلي لـ«داعش»، ومفيد جدًا هنا العودة إلى كتاب الباحثين محمد أبو رمان وحسن أبو هنية «تنظيم الدولة؟ الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية» الذي يعرض بإسهاب لأبوة الزرقاوي لـ«داعش» ولانفصاله غير المعلن عن التنظيم الأم. كما من المفيد أيضا العودة إلى معركة الفلوجة الثانية في ٢٠٠٤، حيث اختبر الزرقاوي الخبرات القتالية للجيش العراقي وأيقن أن لا «نصر» من دون ضباطه الذين صاروا بعد قرار حل الجيش بلا عمل.

ما أضافه تحقيق «دير شبيغل» هو الوقائع، وهو أيضا أن «داعش» ابن أبوتين: ذاك أن البعث السوري كان استضاف حجي بكري في دمشق خلال سنوات «المقاومة» العراقية، والتنظيم، وفق المجلة الألمانية، ليس ابنًا عقوقًا لوالده الثاني، فقد أقام معه علاقات عرض التحقيق لوقائع منها. والصحيفة إذ ترد البناء الإجرامي للتنظيم إلى أشباه غربيين، لا سيما جهاز المخابرات الألماني خلال الحقبة النازية، فهذا إنما لضعف في معرفتها بالبعث وبالسلطة التي أنشأها في كل من العراق وسورية، على اختلاف التجربتين.

البعث سطا على «القاعدة» ووظفها في مشروعه لعراق ما بعد السقوط ولسورية ما بعد الثورة، وبدورها سطت «القاعدة» على الخبرات البعثية ووظفتها في خلافتها. ونجم عن هذا «التلاقح» هذا الكائن المحير، أي «داعش». وحين نتحدث عن البعث هنا، نعني تلك الخبرات السلطوية المتحصلة من الانخراط بآلة العنف النظامي في كلا البلدين، ذاك أن البعث فيهما كف عن كونه جهازًا حزبيًا فعالًا، وتقدمته في النفوذ هرميات الولاء لـ«القائد» ولعشيرته وطائفته.

لكن يبقى أن «داعش» هي أيضًا جزء من انهيار النظام العالمي وانهيار الحداثة وتفتت قيمها، وهنا يبرز ذلك الإقبال الغربي المذهل على التطوع في هذا التنظيم المتوحش. كما يلفت ارتباط التنظيم بقيم التقدم التكنولوجي

وشبكات التواصل الاجتماعي. فـ«داعش» صورتها قبل أن تكون حقيقتها، وإدراك التنظيم قوة هذه المعادلة أكسبه ما كان ليتم لولا صدوره عن ضائقة حديثة وموازية لمستويات من التقدم شهدها الغرب.

لـ«داعش» جذر غير شرقي، هو جزء من شبكة جذور يتشكل منها التنظيم، ويختلف فيها عن أشقائه، التنظيمات العنفية و«السلفية الجهادية». كما أن «السلفية الجهادية» أضعف المركبات التي يتشكل منها تنظيم «دولة الخلافة».

الأصل غير الشرقي لـ«داعش» هو ذاك البعد المشهدي والتراجيدي. فالقتل المصور والمُكثف بالصور يتصل بثقافة غير محلية. يتضح ذلك أكثر عندما نعلم أن لتكثيف القتل عبر تصويره وإعطائه عمقًا ملحميًا، دورًا في مسيرة الجماعة. للهلع الذي تُخلفه الصورة وظيفة. فهو ما سبق «داعش» إلى سنجار التي انهارت دفاعاتها بسهولة، وسبقها أيضًا إلى دير الزور فسلمت المدينة نفسها. والحال أن جعل الصورة جزءًا من نشاط دموي وإجرامي أمر مستدخل على ثقافة «السلفية الجهادية». «القاعدة» «البنلادنية» لم يسبق أن وظفت الذبح في نشاطها. لا بل عابت على أبو مصعب الزرقاوي مغالاته في الذبح المصوَّر. وإذا كان الأخير من افتتح زمن الذبح كـ«تقنية جهادية»، فقد قُتل قبل أن يحوله من ذبح للأفراد إلى ذبح لـ«الجماعات».

«داعش» هوليوودية أيضًا، لا بل إنها تمكنت من نقل خيال العنف الهوليوودي إلى مستواه الواقعي. فالبريطاني الذي ذبح الصحافي الأميركي جيمس فولي، والذي كان يرطن الإنكليزية بلهجة لندنية، حرص على أن يُخلف مشهد الذبح المُصور ذعرًا لطالما اقتربنا منه في الأفلام الهوليوودية. لا بل إن الفيلم الدعائي الذي صورته «داعش» قبل أشهر عن نفسها في مدينة الفلوجة العراقية، أعادت فيه تصوير مشاهد من المدينة مستعينة تمامًا بمشاهد أخرى كانت عرضتها هوليوود في فيلم «البحث عن بن لادن».

الفارق أن هوليوود خيال و«داعش» حقيقة، وهو فارق هائل صنعته جذور غير غربية للتنظيم الدموي. فهوليوود تخاطب غير الممكن وغير الواقعي في الوعي الغربي، فيما «داعش» جعلت غير الممكن ممكنًا، وهنا تكمن جاذبيتها بالنسبة إلى أشقياء غربيين قَدموا من أوروبا إلى سورية والعراق.

فبالنسبة إلى هؤلاء أتاحت «داعش» أن يحولوا عنفًا افتراضيًا ومشهديًا، إلى عنف حقيقي وواقعي. وكم نجد لهذه المعادلة أثرًا في جرائم عادية حصلت في المدن الأميركية، أقدم عليها قاتل متسلسل أو طالب في مدرسة أو جندي سابق.

لكن «داعش» استقدمت جذور إجرام أخرى. فهي استجمعت القابلية للعنف وللقتل من كل المصادر. وهو عنف مجرد من أي قيمة وأي معنى. عنف فقط، ولا شيء غير العنف. انتزعت من البعث عنفه وقابليته للقتل، ومن العشائر نزعاتها الثأرية وضغائنها القديمة، ومن الصحراء قسوتها وخشونتها. وهي بهذا المعنى ظاهرة «برانية» لا تضرب جذورها بغير أفعالها. وهذه منتهى «الحداثة الدموية»، ذاك أن الأخيرة تستعين بكل شيء من دون أن تكون مخلصة له. تستعير من الغرب حداثة آلة القتل، ومن العشيرة شكيمتها، ومن البعث ضغائنه، ثم تعود لتقتل الغرب بآلته، ولتطعن العشيرة بأبنائها، ولتعدم الضباط البعثيين الذين قاتلوا إلى جانبها من دون أن يُصبحوا جزءًا منها.

هذه الهوية المُشكّلة من عناصر شديدة الانفجار هي ما يولد كل هذا الموت. عنف «السلفية الجهادية» «البنلادنية» يبدو بسيطًا حيالها، فهو مركب من عنصرين: «الجهادية» بصيغتها الفلسطينية، والسلفية بصيغتها الخليجية. الزواج بين هذين العنصرين أنجب تنظيم «القاعدة». من الواضح أن «داعش» مسألة أخرى. العنف بنموذجه العراقي جزء من هذه الهوية القاتلة، والعشائر المُهمشة أيضًا، والضغائن المذهبية تتقدم في هذه الهوية على أي وجهة عنفية أخرى. وهي هوية بلا ماضٍ، من دون أن يعني ذلك نفي الأصل الثقافي والتاريخي لهذا العنف. فالماضي معطى منسجم في الهويات، بينما الماضي في هوية «داعش» غير منسجم وغير قابل لأن يتعايش مع نفسه.

ثمة شيء يشبه انتحار الأشرار. السائر إلى موته يريد لغيره ميتة أشد ألمًا، ويريد أن يُلوث وعي الناجين بمشاهد موتهم المحتمل. لا تدعي «داعش» أكثر من ذلك. لا تريد لأحد أن يقتنع أو أن يقبل، تريد بث الخوف فقط، وهي لا تلوح بالموت لكي يعتبر من لم يعتبر. هي تُقدم على الموت ولا تلوح به، والأسباب سابقة على حياة من تقتلهم. الأيزيديون يجب أن يُقتلوا لأنهم أيزيديون قبل أن يولدوا. لا وقت لديها لإعفائهم من الموت، ففي الطريق

من الموصل إلى أربيل يجب أن يموت الجميع. لم يجر ذلك بموجب خطة، إنما جرى لأن واقعًا يمكن أن يتحول خيالًا وليس العكس. فما نُقل عن الناجين الأيزيديين من روايات عن المجزرة يجعلك تشعر بأن كليشيه «تحويل الخيال إلى واقع» انقلب ليصبح «تحويل الواقع إلى خيال».

إلى هذا الحد تبدو «داعش» غير حقيقية. فالتدرج من مشاهد القتل الفردي المصور الذي باشره الزرقاوي، إلى مشاهد القتل الجماعي المُصور أيضًا، ترافق مع استدخال مكثف للخيال الهوليوودي، ومع توظيف هائل لطاقات الكراهية التي تُضمرها صحراء الأنبار لنفسها ولأبعاضها، وهذا كله يُنتج موتًا واقعيًا لكنه غير قابل للتصديق.

وإذا كانت «داعش» بهذا المعنى غير حقيقية، إلا أنها، بهذا المعنى أيضًا، موجودة في كل واحد منا. ذاك أننا نعيش في زمن نحن معرّضون فيه لأن يستيقظ غير الحقيقي في أنفسنا. هذا اللاوعي الشقي الذي لم تتمكن مجتمعاتنا البائسة من معالجة صدوعه. فـ«داعش» على ما كشفت الوقائع ليست قوامًا ذهنيًا تشكل في مسجد أو من خبرة أو قناعة، بل هي استيقاظٌ مفاجئ لشقاء قديم غير مُدرك. فجأة وجد الرجل نفسه عنصرًا في «داعش». فجأة اكتشف أن الأيزيديين «يعبدون النار» وأن جيرانه المسيحيين في الموصل «أهل كتاب» يجب أن يدفعوا الجزية أو أن يتحولوا إلى الإسلام. وفي الـ«فجأة» هذه تكمن دموية «داعش» وتكمن غير حقيقيتها، أي في أنها ليست امتدادًا لشيء نعرفه عن أنفسنا، وأنها تكمن في شيء لا نعرفه عن أنفسنا.

أما هؤلاء الأشقياء الغربيون الذين يُصورونا بكاميراتهم كقتلة وكمقتولين، فقد جاؤوا للاشتراك في مشهد ظنته هوليوود خياليًا، فجعلناه لها حقيقيًا.

ملاحظات ختامية وخلاصات

حسن كريّم*

في الختام، لا بد من توجيه الشكر إلى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، ولمديره معالي الوزير السابق د. طارق متري، ولرئيس الأبحاث د. ناصر ياسين، ولفريق العمل بأكمله، على الجهد العظيم الذي وفر الظروف الملائمة لنجاح ورشة العمل هذه من كل النواحي اللوجستية التنظيمية والإعلامية والأكاديمية. ونأمل أن تكون هذه الورشة فاتحة لبرنامج تعاون بين الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية والمعهد، من أجل إنتاج معرفة قائمة على التعاون والتفاعل بين الأكاديميين من جهة، والناشطين من جهة أخرى، ما يؤمن التكامل بين المعرفة النظرية والمعرفة العملية المتأتية من الممارسة الواقعية.

تعمل الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية منذ العام ٢٠٠٧ على دراسة موضوع الديمقراطية في المنطقة العربية، وقررت الشبكة منذ العام ٢٠١١ أن

* استاذ محاضر في العلوم السياسية في الجامعة الاميركية في بيروت.

تخصص كل جهدها لرصد وتوثيق وتحليل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، على أثر انطلاق الانتفاضات والثورات المنادية بالحرية في العديد من بلدان المنطقة. وأصدرت الشبكة عدة أبحاث ودراسات لحالات معضم البلدان، ولتقييم التطورات التي حدثت وتحليل أبعادها، وأهمها **كتاب الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات**، الصادر في بيروت العام **٢٠١٣**. والذي عاد وصدر العام **٢٠١٤** باللغة الانجليزية[١]، وتلاه صدور ثلاث أوراق سياسات إحداها عن المنطقة ككل، واثنتان عن مراجعة أوضاع سوريا وتونس[٢].

وجاء تنظيم هذه الورشة في السياق العام نفسه لمحاولة الإجابة عن سؤال بحثي رئيسي هو: ما الذي جرى،

وما النتائج التي توصلنا اليها بعد خمس سنوات من انطلاق الحراك العربي نحو الحرية؟

وبناءً على الصعوبات والتعقيدات والإخفاقات التي واجهت الحراك نحو الحرية في العديد من بلدان المنطقة، أتى طرح السؤال البحثي عن أسباب الإخفاق أو التراجع أو تعقيد الصراع أو حرفه عن مساره إلى مسارات مختلفة، نحو صراعات أهلية مدمرة وحروب إقليمية ودولية مدمرة كذلك.

ومن أجل حصر الموضوع، تطرقت ورشة العمل إلى ثلاثة عوامل رئيسية أثرت على مسار التطورات في المنطقة العربية منذ أواخر العام **٢٠١٠** ومازالت وهي:

أولًا: أثر الانقسامات الاجتماعية أو المجتمعية الداخلية مثل الانقسامات الإثنية والطائفية والجهوية.

---

١) THE ARAB SPRING, Revolutions for Deliverance from Authoritarianism: Case Studies

٢) أحمد كرعود، أوراق سياسات: تونس – يناير **٢٠١٥**. هل يمهد الاستقطاب إلى إرساء نظام تعددي أم هو مقدمة لتفاقم النزاعات حول السلطة.
أياد العبدالله، أوراق سياسات: سوريا – أيار/مايو **٢٠١٥**، في المشهد السوري بعد أربع سنوات على بدء الثورة.
وحسن كريّم، أوراق سياسات: خمس سنوات بعد الربيع العربي: ما الذي حدث؟ تشرين الأول **٢٠١٥**.

ثانيًا: أثر الدور الذي لعبته القوات المسلحة من جيش وقوى أمنية في مسار الأمور.

ثالثًا: أثر الدور الذي لعبته قوى الإسلام السياسي بتنوعاتها واختلافاتها.

وركزت ورشة العمل على عرض حالة البلدان التي جرت فيها الأحداث الرئيسية، والتي أثرت وغيرت مسار الأمور في المنطقة.

أولًا: أثر الانقسامات الاجتماعية أو المجتمعية الداخلية مثل الانقسامات الإثنية والطائفية والجهوية

وضعت ورقة الأستاذ سمير فرنجية الإطار المفاهيمي لواقع الانقسامات الاجتماعية في المنطقة، مركزة على تبيان البعد الثقافي، حيث إن المجتمعات المركبة تتميز بواقع التنوع والتعدد الذي يجب، ليس فقط الإقرار به، وإنما كذلك الحفاظ عليه وإدارته إدارة حكيمة. وهذا ما عبر عنه الأستاذ سمير فرنجية بقوله:

> «فهوية الإنسان هي هوية مركّبة تحتوي على انتماءات متعددة (عائلية، مهنية، وطنية، طائفية، ثقافية، إنسانية...)، يحدد بعضها تاريخ المجموعات القائمة في المجتمع، وبعضها الآخر التكوين الطبيعي للبلاد (الساحل والجبل والسهل الداخلي)، إضافة إلى عوامل أخرى، وهذه الهوية المركبة ليست تراكمًا عشوائيًا للانتماءات المتعددة، إنما هي تعبير عن خلاصة موّحدة للشخصية الإنسانية».

وهذا يتطلب الإقرار بالمساواة في الحقوق والواجبات لمواطنين متساوين على أساس المواطنة بغض النظر عن الانتماءات الأخرى. ويستدل على ذلك من التجربة اللبنانية حيث:

> «يحتاج الإقرار بالتنوع إلى صيغة سياسية تضمن عيشًا مشتركًا بين مكونات هذا التنوع، فتجمع بين ما هو مشترك وبين ما هو خاص بكل مجموعة، فتربط تاليًا بين المواطنة التي يعنى بها الجميع والتنوع الذي هو شأن كل جماعة من الجماعات».

ويبرز البعد الثقافي لمشروع التحول الديمقراطي في تحميل أنظمة التسلط المسؤولية عن ثقافة الفصل والإلغاء بإنكار التنوع، بينما المطلوب ثقافة وصل

وانفتاح على الأخر للاعتراف بالتنوع واحترامه والحفاظ عليه في مجتمعات تنعم بالحرية والديمقراطية.

وعلى الرغم من الملاحظات التي يمكن إدراجها عن الصيغة اللبنانية وما طبق منها مشوهًا، فلقد كشفت الأحداث الأخيرة في المنطقة العربية أن الانقسامات المسكوت عنها أو المقموعة من قبل أنظمة التسلط هي في غاية الخطورة والأهمية، وربما أخطر من تنظيم هذه الانقسامات في صيغة شبيهة بالصيغة اللبنانية، ولذا لا بد من معالجتها لتأثيرها السلبي البالغ على مسار الانتقال السياسي والحريات، ناهيك عن الديمقراطية.

حالة سوريا

في الحالة السورية، قدم د. فؤاد فؤاد توصيفًا للوضع الإنساني الكارثي الذي وصلت اليه سورية والسوريين حيث إن:

> «الكارثة السورية هي الكارثة الإنسانية الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية بتعبير مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان ديمستورا، حيث كثير من الأحياء في مدن عريقة قد دمرت، وبلدات وقرى صغيرة مسحت عن الوجود، وحيث نصف مليون قتيل وخمسة ملايين لاجئ وسبعة ملايين نازح من دياره ورقم غير معروف من المعتقلين والمفقودين والمغيبين قسرًا، كل هذا جعل سورية تبدو أقرب ما يكون إلى أنقاض منها إلى دولة ومجتمع».

وفي محاولة لتحليل الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج الكارثية، يقدم الكاتب ثلاثة عوامل بشكل أسئلة هي:

> «هل الأمر متعلق بالجيوسياسة؟ بالموقع التاريخي والجغرافي الذي كانته بلاد الشام وورثته الدولةُ الأكبر فيها؟ وبالتالي سرعان ما تحولت المطالب شديدة الشرعية إلى فرصة للقوى الإقليمية والعالمية لإعادة ترتيب المنطقة كما جرى تمامًا قبل قرن من الزمن؟
>
> هل السبب هو طبيعة النظام الذي حكم سورية منذ خمسين سنة، حيث توارث الحزب أولًا والعائلة تاليًا بلدًا صار مملكة، دونها الاستيلاء أو الحرق؟
>
> هل طبيعة تكوين المجتمع السوري بأصله – المتعدد والمتنوع إثنيًا وطائفيًا وثقافيًا – الذي أُنشئتْ دولتُه من فوق، غصبًا عن رأي مكوناته، ومن دون مراعاة لما تريده وترغبه وتتوافق عليه؟».

وفي البحث في الموقع الجيوستراتيجي لسوريا، يبدو تأثير الجغرافيا في خلق تنوع إثني وطائفي ودولة مركبة يسهب الكاتب في شرح تطورها التاريخي في المناطق السورية كافة، وكذلك بالنسبة للصراعات الجهوية بين حلب ودمشق، ليستنتج أنه:

«لم تكن إذن، سورية التاريخية ولا سورية سايكس بيكو، دولة مركزية كمصر حيث ليس من نهر النيل الذي يتوسط البلاد وتنبني الحضارات قربه وعلى امتداده وتقوم بسببه سلطة مركزية. فجغرافية سورية/بلاد الشام فرضت تنوعًا جغرافيًا كبيرًا؛ جبال وصحارى وسهول، جعلتها مساحة مفتوحة لمجتمعات مستقلة خلقت تنوعًا أقواميًا ودينيًا كبيرًا. كما أن الموقع الجغرافي جعل منها ممرًا تجاريًا أساسيًا من ممرات تجارة العالم القديم والوسيط، ما جرّ تنوعًا آخرَ أقواميًا ودينيًا. وهكذا تراكمت طبقات الجغرافيا والتاريخ والموارد الطبيعية، لتخلق طبقات اجتماعية يختلط فيها المذهبي والإثني والطبقي».

وفي طبيعة النظام التسلطي الذي حكم سورية منذ خمسين سنة، يوضح الكاتب كيف تأسس النظام التسلطي من اللجنة العسكرية، وكيف تم إخضاع الكل لسيطرة العسكر وانكار التنوع الموجود وقمعه بالقوة، فهو يقول:

«لقد شكلت هذه الطبقة الأمنية/الحزبية/البيروقراطية/الدعائية المرتبطة بالكامل بشخص الأسد، طلاءً سميكًا على المجتمع، حجبت كثافته غير المسبوقة الفوارق الاجتماعية والدينية والإثنية، حتى بدا للمشاهد الخارجي أنه لم يعد ثمة فوارق، ولم يكن هناك أصلًا فوارق وأن الشعب السوري بدأ واحدًا واستمر واحدًا وسيمضي إلى أبعد مستقبل له كتلة واحدة متراصة «خلف قيادته الحكيمة».

لكن التحليل لا يكتمل من دون الخوض في الانقسامات المجتمعية الإثنية والطائفية والجهوية، وصولًا إلى الانقسام المدني العسكري. وانعقدت هذه الانقسامات على تهميش واسع للمناطق الطرفية مثل الحسكة ودير الزور. ولعب هذا التهميش دورًا في نشوء المناطق الثلاث الآن بسوريا بتمايزاتها: منطقة دمشق والساحل يسيطر عليها النظام ومنطقة الأكراد في الشمال والمنطقة الوسطى التي يسيطر عليها داعش. وهذا ليس فقط بحكم التكون التاريخي، بل أيضًا بحسب التطورات العملية على الأرض، ما يفتح

الصراعات الحالية على تقسيم أو أنظمة اتحادية فدرالية أو كونفدرالية. ويعيد الكاتب تأكيد هذا الاحتمال في ضوء الصراعات الإقليمية والدولية على سوريا فيقول:

«فمنذ تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن لعب دور مؤثر، وزيادة النفوذ الايراني وتدخل القوات الروسية في أيلول ٢٠١٥، يبدو أن سورية تتجه نحو ثلاث مناطق».

وعلى الرغم من قتامة الصورة وفداحة الكارثة التي حلت بالسوريين، ينهي الكاتب مقالته بتفاؤل وأمل لا بد منه حيث يقول:

«ربما يكون هذا البعد هو الإرادة، ربما هو الماضي القريب الذي صنع رغم كل إخفاقاته وتعثراته، أرضًا مشتركة عاش بين ظهرانيها أناس حلموا بكرامة وعيش لائق وازدهار كما يحلم كل البشر في كل مكان».

يكشف التحليل العميق للتركيبة التاريخية والسوسيولوجية لسوريا والشعب السوري، أن مسؤولية ما آل إليه الوضع في سوريا يقع بشكل أساسي على كاهل النظام التسلطي الذي لم يتردد في الذهاب إلى سيناريوات التدمير الواسع والحرب الأهلية والصراع المفتوح، والذي أدى إلى دخول أطراف إقليمية ودولية عديدة، كما في كل الحروب الأهلية، والأهم أدى إلى مستوى غير مسبوق من القتل والتدمير.

حالة اليمن

وفي حالة اليمن، شرح د. عادل الشرجبي كيف تمت هندسة المجتمع لصالح إدامة الدولة التسلطية التي أنشأها الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح. ويذهب الكاتب في تحليله إلى التركيب الاجتماعي في اليمن، حيث حلت المشيخة محل القبيلة في تشكل هرمي يقف على رأس الهرم الشيخ ناسجًا التحالفات وشبكة العلاقات التي تؤمن إعادة إنتاج وديمومة النظام التسلطي الذي يكون الشيخ جزءًا منه وعليه حمايته لتأمين مصالحه. أما الدولة فهي:

«أقرب إلى النظام العائلي، يرتبط كبار موظفيه بالرئيس بعلاقة شخصية مباشرة وغير مباشرة، تتوحد مصالحهم مع مصالحه، يدينون له بالولاء الشخصي، فهو الذي يعينهم بدون منافسة تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص، ويحصلون على امتيازات مالية وعينية خارج القانون، إلى درجة بات معها نظام الموالاة يشمل

كل مستويات البيروقراطية الحكومية، وتحولت السلطة في ظل هذا النظام إلى شأن خاص، الدولة الباتريمونيالية: السلطة الباتريمونيالية، هي استمرار للنظام العائلي، حيث تقوم علاقة الرئيس بكبار الموظفين والمواطنين بشكل عام على العلاقات الشخصية والولاء الشخصي».

قامت الثورة حين زادت الانقسامات الداخلية في شبكة تحالفات نظام التسلط وأدت إلى انقسام الجيش وأدى ذلك إلى صعود القضايا الانقسامية من مطالب الحوثيين إلى مطالب الجنوب إلى مطالب الإسلاميين، ما أدى إلى تعقيد الصراع. ومع استخدام القوة والسلاح تحول الصراع إلى حرب أهلية وحرب إقليمية. ويعبر الكاتب عن أزمة النظام ومأزقه بالإشارة إلى استمرار نفوذ القبائل فيقول:

«على الرغم من إضعاف سلطة كبار الشيوخ، وتقوية سلطة الشيوخ الأصغر، وبناء مجتمع عنقودي يرتبط فيه كل حائزي السلطة القبلية بالرئيس صالح، إلا أن في موازاة الباتريمونيالية السياسية ظلت العلاقات الباتريمونيالية الاجتماعية فاعلة، فاستطاع الشيخ الأحمر والجنرال علي محسن الأحمر تعبئة كثير من شيوخ القبائل للثورة خلال العام ٢٠١١، سواء أولئك الذين يحتلون مواقع رسمية في الدولة والنظام، أو الذين لا يحتلون مواقع رسمية، فأعلن كثير من شيوخ القبائل انشقاقهم عن النظام».

وفي موضوع تحول الصراع إلى صراع دموي، هناك إشارة إلى ضعف القوى المدنية التي قامت بالثورة وتم تهميشها من القوى المتصارعة بعد اللجوء إلى العنف والسلاح. ويبقى من المهم الإشارة إلى التدهور المريع للأوضاع الإنسانية في بلد فقير مثل اليمن، والذي وصل إلى مستويات غير مسبوقة، حيث أعلنت الأمم المتحدة أقصى حالات الطوارئ الإنسانية في اليمن، الذي يحتاج فيه أكثر من ٢١ مليون شخص أو ٨٠٪ من الشعب اليمني إلى مساعدات لنقص الاغذية والمياه وانتشار الأوبئة.

حالة ليبيا

في الحالة الليبية، ركز الكاتب أحمد الفيتوري على مسؤولية التدخلات الخارجية في تفاقم الصراعات وتدهور الأوضاع الداخلية. وفي هذا المجال

لعب عامل غياب الجيش الوطني دورًا حاسمًا في الانفلات الأمني، والجيش الوطني لم يكن موجودًا في حقبة القذافي الذي بنى كتائب أمنية مرتبطة به وتعمل لحمايته وحماية نظامه التسلطي.

ويبرز في الحالة الليبية أثر الانقسامات الجهوية حيث يقول الكاتب:

«تؤكد وقائع الثورة الليبية دور العامل الجهوي في تقسيم البلاد أثناء حدوث الثورة، فقد تمكن شرق ليبيا من التحرر من قبضة القذافي أولًا، ثم عانت مصراته من حرب امتدت لأشهر مع كتائب القذافي الأمنية وكذا جبل نفوسة حيث مدينة الزنتان، فيما كانت طرابلس/العاصمة وبقية الغرب الليبي تحت سيطرة «القذافي»، أما جنوب ليبيا فظهر كما منطقة الحياد الإيجابي مع الثورة قلبًا لكنه تحت نفوذ كتائب القذافي فعلا».

أما في ما يخص أبرز القوى الاجتماعية التي انخرطت في الثورة من بدايتها، فإن الكاتب يشير إلى دور الفئات الوسطى والشباب بشكل خاص حين يؤكد أن:

«وقد بان في الأيام الأولى للثورة أن الفئة الأبرز الشباب وهم المُكون الرئيس لليبيا وأنهم من طبقة متوسطة، ثم برز القادة من مُعارضي القذافي الذين عادوا من الخارج أو من عاشوا تجربة السجون الطويلة وغالبيتهم من متوسطي الأعمار ومن الطبقة الوسطى ذاتها، وكذا برزت فئة المحامين ممن لهم نقابة نشطة خلال فترة طويلة من تاريخ البلاد، وفئة المحامين كانت سباقة في الظهور عن السلطة. لقد شارك في التظاهرات الأولى لثورة ١٧ فبراير التيار المدني والديمقراطي، أما الجماعات الإسلامية فقد شاركت بعد أيام، وخاصة أخوان ليبيا، وقد كانوا قبيل الثورة قد دخلوا في مُصالحة تاريخية مع النظام بقيادة ابن القذافي سيف الإسلام».

ويعود الكاتب ويوضح أن التيار المدني لم يكن ضعيفًا في الحالة الليبية ويقول إن:

«التيار المدني أكثر تنوعًا وهو غير منظم بشكل عام، وفصيله الأساس عاش في الخارج نتيجة ما واجهه من عسف نظام القذافي، وقد أعدم بعض رموزه في فترة مبكرة، لكن في الفترة الأولى للثورة كان التيار المدني المشارك الأساس، وأبرز زعامات شخصية منه وقادة مثل «محمود جبريل» وهو من فلح في إنشاء «تحالف القوى الوطنية» بشكل عاجل ومبكر، وقد نجح هذا التيار في الاستحواذ على الانتخابات التي أجريت في البلاد سواء في حالة «المؤتمر الوطني» أو «مجلس

النواب»، وقد عُدت الانتخابات الليبية الحالة المفارقة بشهادة دولية بما ابانتهُ من خيار لليبيين في صندوق اقتراعهم لصالح تيار مدني ما عُد ليبراليًا في صحافة العالم المتابعة لتلك الحالة».

وتمثل الحالة الليبية صورة مثالية عن طبيعة الدولة التسلطية الهشة في مؤسساتها كافة، فيما عدا أجهزتها الأمنية والقمعية. ولذلك يعتبر انهيار الأجهزة الأمنية وانقسام الجيش سببًا في الدخول في صراعات مدمرة على الرغم من التوق إلى بناء الدولة المدنية المنشودة. وستأخذ عملية البناء هذه وقتًا طويلًا يتطلب التوافق والاتفاق على صيغة حكم مقبولة واستبعاد للخيارات المتطرفة والتدميرية، وهذا ما هو مأمول من المفاوضات الجارية بين الأطراف الليبية برعاية الأمم المتحدة.

بينت الأوراق والنقاشات في هذا المحور انه انكشفت الدولة التسلطية التي تصهر المجتمع والفئات جميعها بالقوة والقهر تحت نظام تسلطي وشمولي، وتمرد المجتمع وهذا هو معنى سقوط حاجز الخوف عند الجماهير فلجأت الدولة التسلطية إلى العنف المفرط ولكنها فقدت شرعيتها، وباستمرار الصراع سقطت فكرة الدولة ومؤسساتها وانقسم المجتمع وعاد إلى انتماءاته الأولية يحتمي فيها، ويقاتل من أجل البقاء أولًا.

ثانيًا: أثر الدور الذي لعبته القوات المسلحة من جيش وقوى أمنية في مسار الأمور

شدد د. محمد مخلافي على أهمية مأسسة الجيش وإبعاده عن شخصنة السلطة، وأعطى مثال اليمن لتوضيح فكرته الأساسية، فبالنسبة له:

«لم يكن موقف القوى العسكرية والأمنية في بلدان الربيع العربي موحدًا تجاه ثورات التغيير، وإنما تعددت المواقف حسب البنية للمؤسستين، فحيثما كانت توجد مؤسسة موحدة للجيش امتنعت المؤسسة عن الاستمرار في قمع الثورة وسفك الدماء، وسمحت بإسقاط العوائل الحاكمة كما حدث في مصر وتونس، لكن البلدان التي كانت فيها المؤسستان العسكرية والأمنية غير موحدة، كانت عبارة عن أجهزة منفصلة وتختلط فيها المهام العسكرية بالمهام الأمنية، وتخضع هذه الوحدات لقيادة أفراد عائلة الرئيس، وعقيدتها العسكرية والأمنية تتمثل بالولاء للرئيس وعائلته».

حالة اليمن

ويمكن القول إن حالة اليمن تشبه حالتي ليبيا وسوريا كذلك، حيث انقسم الجيش وزج به في الحرب الداخلية. ويبين البحث في حالة اليمن كيف سخّر النظام القديم والرئيس المخلوع بالتحديد أجهزة الدولة، التي استمر هو بالسيطرة عليها، والجيش والألوية العسكرية للقيام بالثورة المضادة وللانقلاب على العملية السياسية، وكيف منعت الثورة المضادة التغيير بالقوة ومن ثم كيف دخل النظام القديم في مغامرة الانقلاب واستدعاء الخارج والتدخلات الخارجية. يقول الكاتب:

> «كل هذا مكن النظام القديم من استخدام جهاز الدولة لمنع التغيير وإعاقة تنفيذ مهام الفترة الانتقالية ومكنه من تحويل القوات المسلحة والأمن إلى مليشيات تخضع لأمر الرئيس السابق وعائلته وجعل السلطة المحلية آلية للحشد والتمويل لتنفيذ الانقلاب على العملية السياسية وشرعية المرحلة الانتقالية واستخدام مجلسي النواب والشورى لتبرير الثورة المضادة».

وبناءً عليه، يشدد الكاتب على تأكيد أهمية إعادة بناء الجيش والقوات المسلحة ويختم بالقول:

> «نخلص مما تقدم إلى أن القوات المسلحة والأمن في اليمن قد مثلت الأداة الأولى للثورة المضادة والانقلاب على ثورة فبراير ٢٠١١م ومنع التغيير والتحول الديمقراطي، الأمر الذي يجعل مهمة هيكلة الجيش والأمن بعد استعادة الدولة وبسط سلطتها الشرعية على كل أجزاء البلاد، أولوية أولى طبقًا لأسس ومبادئ ومعايير وثيقة الحوار الوطني الشامل».

حالة تونس

الحالة التونسية مختلفة بالوقائع والنتائج، ويقدم الكاتب أحمد كرعود تفسيرًا للنجاح النسبي للتجربة التونسية في عملية الانتقال الديمقراطي. ويستند التفسير إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي:

١. «الأدوار التي لعبتها مؤسستا الجيش والأمن في ماجرى بعلاقة بسقوط أعلى هرم السلطة التنفيذية، وثم في المرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد منذ خمس سنوات.

٢. أدوار منظمات المجتمع المدني التونسية في المساهمة في تحصين المرحلة الانتقالية.

٣. تأثير الاستقطاب السياسي على مسار الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية».

لعب الجيش التونسي دورًا حاسمًا في قصة النجاح النسبي بالإطاحة برأس النظام وفي التطورات اللاحقة بعد ذلك، وخصوصًا لطبيعة الجيش التونسي المؤسساتي منذ نشأته، وابتعاده عن التدخل المباشر في السياسة الداخلية لتونس، وأحيانًا حياده عند الضرورة كما جرى حين اندلاع الثورة. وهذا بالطبع لا يشمل دور الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، حيث يقول الكاتب:

«أما في ما يخص الأجهزة الأمنية، فالوضع يختلف بعض الشيء. فبعكس الجيش، كانت ولا تزال وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية تلعب أدوارًا واضحة في الحياة السياسية في تونس. فإلى جانب القيام بدور المراقبة اللصيقة لكل هياكل المجتمع وأيضًا لكل الفاعلين السياسيين بما في ذلك هياكل وأعضاء الحزب الحاكم، كانت مصالح وزارة الداخلية هي التي تنظم وتشرف على الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية بهدف دعم انفراد الحزب الحاكم (الحزب الحر الدستوري ثم التجمع الدستوري الديمقراطي) بكل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية».

وفي ما يخص منظمات المجتمع المدني المشهود لقوتها وحيويتها في تونس، فلقد انتقل هذا الدور من المساهمة الفاعلة في الثورة إلى الحرص على تنظيم الصراعات السياسية بين جميع القوى سلميًا وعبر الحوار. وعمليًا انطلق الحوار الوطني بإشراف ما يعرف بالرباعي الراعي للحوار الذي ضم الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة.

حالة مصر

بالانتقال إلى الحالة المصرية، نلاحظ أن الجيش في مصر لعب دومًا الدور المحوري من موقع كونه في الحكم أوصاحب التأثير الأساسي في الحكم في مصر منذ **١٩٥٢**. وهذا ما يفسر تحكم المجلس العسكري بالبلاد منذ ١١ فبراير ٢٠١١، وانفراد الرئاسة والجيش والأمن بالحكم منذ ٣ يوليو ٢٠١٣ استثمارًا للهبة الشعبية الرافضة لحكم الأخوان الاستبدادي في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ولكن الحكم الجديد استبعد القوى المدنية والسياسية الديمقراطية تدريجيًا، تلك التي

كانت جزءًا رئيسيًا من تحالف ٣٠ يونيو. وفي وصف الوضع الحالي للنظام يستعير الكاتب فؤاد السعيد توصيف ناثان براون الذي يصف الوضع الجديد منذ عام ٢٠١٣ بالآتي:

«انه تجسيد لدولة أمنية تعمل (على الأقل في المدى القصير) في جو من التأييد الشعبي المصاب بالهلع والسعار، ومعارضة إسلامية يجري استبعادها من العملية السياسية على نحو متزايد ومستعدة لاستخدام القوة العنيفة، وصراع أهلي مستمر، كما توفّر العملية الدستورية الشكلية وسيلة لإضفاء الطابع المؤسّسي على الترتيبات السياسية الحالية. (ناثان براون، فورين بوليسي، ٢٠ أغسطس ٢٠١٣)».

ثم يواصل الكاتب شرح التطورات اللاحقة باقتضاب واضح حيث:

«إن النظام الجديد استثمر في أعقاب ٣٠ يونيو ٢٠١٣ حالة الفراغ التشريعي لاستصدار مئات القوانين التي رسخت القبضة الأمنية سواء خلال فترة الرئيس المؤقت أو الرئيس المنتخب، وحتى بعد انتخاب أعضاء البرلمان الذي تمت هندسته من قبل الحكم ويتم الالتفاف على مواد الدستور بشكل متواصل».

ويواصل الكاتب توصيف حالة الحريات وحقوق الإنسان فيقول:

«تتدهور أوضاع الحريات وحقوق الإنسان بشكل متصاعد ويشهد المجتمع والإعلام نوعًا من المكارثية ليس فقط في مواجهة الإخوان ولكن ضد كل رأي معارض. وعلى المستوى السياسي تنتهج الدولة سياسة إنهاك تنظيم الإخوان أمنيًا وقضائيًا، وتم تشريع قانون الإرهاب الجديد الذى أعدته وزارة الداخلية اعتمادًا على عبارات مطاطة تتيح للسلطة التنفيذية والقضائية التوسع في استخدامه ضد المعارضين السلميين من كافة الاتجاهات السياسية من دون استثناء، وكانت ٢٢ منظمة حقوقية قد أجمعت على رفض المشروع واستهجانه، كما تم تمديد فترة الحبس الاحتياطى بحيث يتحول في الممارسة العملية إلى سلاح يعرض أي متهم للسجن لفترات طويلة من دون أن تثبت إدانته أو تورطه فى الجرم الذى يحاسب بسببه».

وفي تقدير المأزق الذي تعيشه مصر حاليًا تحت حكم العسكر وفي ظل التقديرات عن عدم قدرته على تقديم أجوبة للمشاكل المطروحة أمام مصر، فإن الصراع العسكري المدني مرشح للازدياد، ويشخص الكاتب الموضوع الأساسي في العلاقات المدنية–العسكرية في مصر في ما:

«يتعلق بالدور السياسي غير الرسمي وغير المعلن الذي تلعبه مؤسسات عسكرية واستخباراتية وأمنية للهيمنة على العملية السياسية (إدارة الانتخابات البرلمانية الأخيرة في مصر مثالًا)، إضافة إلى نزعة الهيمنة العسكرية والأمنية من خلال تسكين شبكة واسعة من الضباط في أهم المواقع الإدارية والاقتصادية واصطناع واجهات للدولة من رجال الأعمال في الاقتصاد والاعلام».

إن المسألة الرئيسية في التحول الديمقراطي في مصر تنحصر في ضبط المؤسسة العسكرية تحت إشراف الهيئات المدنية المنتخبة، والقبول بمسار متدرج للوصول إلى هذا الهدف وحرص الأطراف المدنية والعسكر على تفادي الصدام، مع إدراك الكاتب أن معظم شروط هذا المسار لم تتوفر بعد ولكنها قد تتوفر مستقبلًا.

ثالثًا: أثر الدور الذي لعبته قوى الإسلام السياسي بتنوعاتها واختلافاتها

حالة تونس

قدم الكاتب محمد الحاج سالم تحليلًا لانخراط حركات الإسلام السياسي في تونس، وخصوصًا حركة النهضة وحزب التحرير وتنظيم أنصار الشريعة، من أجل فهم أفضل لأدائها وللاستراتيجيّات المعتمدة من قبلها في تعاملها مع مسائل الدستور وطبيعة الدولة وإعادة صياغة المجتمع المدني، ومواقفها من عمليّة الانتقال الديمقراطي. والدراسة تقصت الإيديولوجيا المحركة لهذه الحركات الإسلامية، وأطلق عليها الكاتب اسم الإيديولوجيا الدينيّة تعبيرًا عن أنماط التديّن الرامية إلى تحقيق هدف سياسي. وفي مقابل الإيديولوجيا الدينية هذه تتبع الكاتب كذلك نشأة الإيديولوجيا الوطنيّة والمجتمع المدني في تونس.

ثم يوضح الكاتب أن الاعتدال الذي ميز مواقف حركة النهضة، التنظيم الحزبي المتماسك والقويّ، لا يعود إلى قوّة إيديولوجيّته-السياسيّة الدينيّة بقدر ما يعود إلى:

«قدرة الحركة على تجديد مواقفها بفعل المراجعات التي تمّت داخل السجون وبفعل بروز جيل جديد من الناشطين في المنفى الذين كان لهم دور أساسي في توجيه الحركة. فقد وفّر المنفى الأوروبي لكثير من القادة والأعضاء فرصة الالتقاء بمكوّنات علمانيّة وليبراليّة وبمنظمّات المجتمع المدني الغربيّة، وهو ما سهّل تطوّر الآراء وساهم في تطوّر الحركة».

أما حزب التحرير فإنّ:

«ضعف انتشاره في تونس قد يعود إلى هذا البعد الأممي العابر للقوميّات، وهو ما قد يمثّل أحد نقاط ضعفه في التعبير الإيديولوجي عن الحراك الاجتماعي داخل تونس، ويفسّر تركيز أدبيّاته على «محاربة الإمبرياليّة الغربيّة» وتبشيره بـ«خلافة عالميّة على منهاج النبوّة»، فالبعد الأممي في إيديولوجيّته نقطة ضعف قاتلة وتفسّر ضعف انتشاره التنظيمي في تونس».

وأخيرا يأتي التيّار السلفي الجهادي الذي يعاني من التشتّت التنظيمي

«والذي زاد في حدّته فشل أوّل تجربة انتظام شكليّ له في إطار ما عُرف بتنظيم أنصار الشريعة، وهو فشل قد يكون عائدًا لأسباب قصور ذاتي في التنظيم نفسه، لكنّ تصنيف الحكومة له تنظيمًا إرهابيًّا كان عاملاً حاسمًا في تفكّكه، وبالتالي في فشل التجربة».

إن النجاح النسبي الذي مثلته التجربة التونسية، حصل عبر التوافق على دستور حصل على ٩٣٪ من الأصوات، وتنظيم انتخابات برلمانية ديمقراطية اعتمدت التمثيل النسبي ومثلت كل الأحزاب والفرقاء، وانتخابات رئاسية ديموقراطية أتت برئيس جديد وأطاحت بالرئيس المدعوم من حركة النهضة الإسلامية. وكذلك تمّ تشكيل حكومة جامعة لكل الأطراف وتعمل على إدارة الأزمات وحلّها ديموقراطيًا وسلميًا. وهذا ما كان ليحصل لولا وجود مجتمع مدني ونقابات منظمة وفاعلة من جهة واعتدال سياسي لحركة النهضة الإسلامية التي توجته في مؤتمرها الحزبي الأخير بالفصل بين الدعوي والسياسي كما توقع الكاتب:

«كما يُنتظر منه أيضًا حسم مسألة الفصل بين الدعوي والسياسي وكيفية الذهاب من حركة بصدد التحول من حزب يجمع بين الدعوي والسياسي إلى حزب وطني عصري سياسي يتحرر داخله نهائيًا الفعل السياسي للحركة من ارتهانه

لوظائفها الدعوية ولكن من دون التخلي عن الجانب الدعوي الذي يبدو أنّه سيكون من خلال الجمعيّات المرتبطة بالحركة، لكن من دون تدخّل حزبي مباشر في نشاطاته».

حالة المغرب

تعتبر حالة المغرب حالة خاصة سمحت بتوافق على إصلاح تدريجي ومحدود بين الملك وأغلبية أحزاب المعارضة بما فيها الحزب الإسلامي الأكبر حزب العدالة والتنمية الذي سيقود أول ٢٠١١ حكومة في إطار الدستور المعدل العام تأما حزب العدالة والتنمية فإن سقف مطالبه لا يتعدى المطالبة بالإصلاح، وقرر كحزب عدم المشاركة في التحركات الاحتجاجية في المغرب. وهذا الحزب يعمل على فصل الدعوي عن السياسي وهو بحسب الكاتب:

«تمكن من الانسجام مع المسار الديمقراطي إلى الحد الذي أصبح فيه فاعلاً أساسيًا قويًا داخل المنظومة الحزبية، لقد خاض الحزب قبل الحراك الانتخابات واصطف في المعارضة، ومكنه الحراك العربي من تبوؤ مكانة خاصة، ذلك أنه حصل على أغلبية مهمة على مستوى المقاعد البرلمانية جعلته القوة السياسية الأولى في البلاد وتشكيل أول حكومة بعد تبني دستور ٢٠١١».

تبين تجربة المغرب أن منطق الإصلاحات البطيئة والتدريجية سمح بمشاركة جميع القوى التي قبلت بعدم المسّ بالنظام الملكي وصلاحيات الملك، بما فيها حزب العدالة والتنمية الذي خرج كأكبر المستفيدين.

حالة داعش في العراق وسوريا

يركز الأستاذ حازم الأمين على فكرة أساسية في عرضه لحالة داعش في كل من سوريا والعراق، وهي أن فكرة الدولة أساسية عند تنظيم داعش وتميزها هذه الفكرة عن باقي الحركات الإسلامية والسلفية وعن تنظيم القاعدة، وهي تقوم على أساس قيام دولة بمعايير التوحش. فبالنسبة للكاتب:

«داعش» على عكس «القاعدة»، مسألة الدولة هي في صلب تطلعاته، وهو منذ سنوات «الجهاد» الأولى في العراق أطلق على نفسه اسم «الدولة الإسلامية في العراق»، وراح يراكم التجارب في إدارة المناطق التي سيطر عليها مستفيدًا من

الخبرات الكبيرة التي يملكها نشطاؤه الجدد من ضباط الجيش العراقي السابق. فـ«إدارة التوحش» وضبط المناطق الجامحة والسيطرة على الفوضى، عبارات لطالما وردت في أدبيات الجماعة، ولطالما مورست بصفتها وسيلة الحكم وطريقًا لـ«تثبيت الخلافة».

إن تتبع قيام داعش يظهر أنه لم يكن مفاجئًا، حيث كانت داعش تنمو تحت أنظار الجميع، وهناك أسباب متصلة بأوضاع العراق وانقساماته المذهبية وقمع المالكي للسنة ومطالبهم ولجوء كبار ضباط البعث من أنصار صدام حسين لداعش لمقاتلة النظام العراقي. ويشكل ضباط الجيش العراقي المنحل نواة القيادة الفعلية لـ«داعش»، ويوضح الكاتب كيف أن داعش تنظيم عراقي بالقول في عدة مرات التالي:

«و«داعش» أيضًا تنظيم عراقي قبل أن يكون سوريًا أو أي شيء آخر..... همومه «العراقية» أملت عليه أجندات عراقية. طموح بفرض السيطرة على مناطق في العراق فرضت ضرورة التعامل مع المعطيات المحلية العراقية، لا سيما في مناطق الأنبار والشمال وبعض مناطق الوسط. وهذه مناطق لطالما شكلت فراغًا يسهل استثماره من قبل جماعة لم تعد غريبة عن التركيبة المذهبية والعشائرية للمنطقة».

«..... البعث سطا على «القاعدة» ووظفها في مشروعه لعراق ما بعد السقوط ولسورية ما بعد الثورة، وبدورها سطت «القاعدة» على الخبرات البعثية ووظفتها في خلافتها. ونجم عن هذا «التلاقح» هذا الكائن المحير، أي «داعش»».

ومن استثمار الأحوال العراقية الداخلية امتد العمل إلى سوريا الممزقة والمنهكة بحربها الداخلية وترنح نظام التسلط. فكما يقول الكاتب:

«عندما أخلت السلطة الدموية في دمشق وفي بغداد نفوذها، انكشف هذا الفراغ. لا شيء يمسك بهذه المدن سوى غبار الدولة المترنحة والنظام الفاسد. حتى العشائر التي خلفتها الدولة كانت منهكة ومترنحة ومتنازعة».

في الختام لا بد من إعادة التأكيد على أن رصد الظواهر المتحولة والمتغيرة يجب أن يوضع في الإطار العام الذي تجري فيه هذه الظواهر أو أن يدرس من ضمن مفهوم التغير والتحول في البارادايم من التسلط بأشكاله وأنواعه ودرجاته إلى الحرية المنفتحة على الانتقال الديمقراطي. ولا يعني ذلك أن الطريق ستكون سالكة وسهلة، بل على العكس فهي ستكون صعبة وشاقة وملأى بالفشل

والثورات المضادة. وهي عملية صراعية ستستمر لعقود طويلة وستشهد تقدمًا وتراجعًا، نجاحًا هنا وإخفاقًا هناك. هذا كله سوف يعتمد على موازين القوى بين الكتل الاجتماعية صاحبة المصلحة بالحرية والتغيير من جهة، والقوى المستفيدة من التسلط وتعمل على حمايته واستدامته من جهة أخرى.

لقد سقط التسلط الفئوي العائلي التوريثي أو ما يسمى الدولة السلطانية في بعض البلدان العربية، ولكن هذا لم يصل إلى إسقاط منظومة التسلط الأمنية–العسكرية وضبطها دستوريًا وقانونيًا لأن القوى الاجتماعية، الحامل الاجتماعي والتاريخي للتغيير ليست قادرة حتى الآن على فرض الضوابط الديموقراطية بشكل سلمي ما أدى الى الحروب الداخلية والتراجعات التي نشهدها وتقدم قوى الثورة المضادة هنا وهناك.

ولأن هذه معركة طويلة ستطال الثقافة، والبنية الاجتماعية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والبنية الدستورية والقانونية لبناء دولة مؤسسات وقانون وحق، لا بد أن تتجه الجهود لتركيز الأبحاث القادمة على هذه القضايا.

المؤلفون

طارق متري

مدير معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بالجامعة الأميركية في بيروت، ورئيس اللجنة العامّة لمتحف سرسق. شغل منصب الممثّل الخاص للأمين العامّ للأمم المتّحدة في ليبيا في العام ٢٠١٢. وخدم، بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠١١، في أربع حكومات لبنانية، فكان وزيرًا للإعلام والبيئة والتمنية الإدارية والثقافة، وتولّى بالوكالة وزارة الخارجية. قبل انضمامه إلى الحكومة اللبنانية، شغل متري منصب منسق للعلاقات والحوار ما بين الأديان في مجلس الكنائس العالمي في جنيف (١٩٩١ – ٢٠٠٥)، وكان مديراً لبرنامج يهدف للحوار بين المسيحيين والمسلمين في مجلس كنائس الشرق الأوسط (١٩٨٤ – ١٩٩١). هو حائز على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة باريس العاشرة، ودرّس في الجامعة الأميركية في بيروت، وجامعة القديس يوسف، وجامعة البلمند، وجامعة هارفرد، وجامعة جنيف. لديه العديد من المؤلّفات في السياسة والفلسفة والأدب، آخرها كتاب «مسالك وعرة، سنتان في ليبيا ومن أجلها» عن دار رياض الريّس، ٢٠١٦.

زياد ماجد

كاتب لبناني وأستاذ دراسات الشرق الأوسط والعلاقات الدولية في الجامعة الأميركية في باريس؛ منسّق الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية. صدر له مؤخراً كتاب «سوريا الثورة اليتيمة» بالعربية والفرنسية. وسبق وأصدر مجموعة أوراق بحثية حول قضايا التحوّل الديمقراطي، كما ساهم في تقارير وكتب جماعية حول التنمية البشرية المستدامة وقوانين الانتخاب والأحزاب والمجتمع المدني والمشاركة السياسية للمرأة في المنطقة العربية.

سمير فرنجية

كاتب وباحث ونائب لبناني سابق، عضو مؤسس في «المؤتمر الدائم للحوار اللبناني» وفي تجمع «قوى ١٤ آذار». له مساهمات فكرية وسياسية عديدة ومقالات في كبريات الصحف الفرنسية والعربية واللبنانية. مؤلف كتاب «رحلة الى أقاصي العنف» باللغتين الفرنسية والعربية (حاز عليه جائزة فينيكس للأدب ٢٠١١)، وكتاب «اليوم التالي بعد الربيع» (مقابلة باللغة الايطالية ٢٠١٢). شارك آخرين في العديد من المؤلفات منها «ذاكرة للمستقبل» (النهار ٢٠٠٢)، كتاب «خيارات للبنان» الصادر باللغتين الانكليزية والعربية (٢٠٠٥)، و«الكتاب الأسود لمصير المسيحيين في العالم» (باللغة الفرنسية ٢٠١٤).

فؤاد فؤاد

طبيب وباحث سوري، واستاذ مساعد في كلية العلوم الصحية في الجامعة الأمريكية في بيروت. تتعلق اهتماماته البحثية بالتغيرات الديمغرافية في سوريا الناجمة عن النزوح داخليًا أواللجوء إلى دول الجوار، وتأثير الأزمة السورية المتطاولة على قضية الصحة بمعناها الواسع. كذلك يبحث في الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في تشكيل نظام المساعدات الدولي ومدى فاعليته. وهو المؤلف الرئيس لفصل «الصحة» في التقرير الذي تبنته الإسكوا حول «خيارات السياسات الصحية المستقبلية وإعادة بناء النظام الصحي».

عادل الشرجبي

دكتور في علم الاجتماع وباحث يمني، أستاذ علم الاجتماع في جامعة صنعاء منذ ٢٠١١. له العديد من الكتب والأبحاث المنشورة حول: التنمية الاجتماعية، التحول الديمقراطي، بناء الدولة، المجتمع المدني، التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني، وحقوق الإنسان بشكل عام والمرأة والطفل بشكل خاص. شارك في كثير من المؤتمرات المحلية والدولية. عضو مؤسس في الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، وهو عضو وناشط في عدد من منظمات المجتمع المدني في اليمن.

أحمد الفيتوري

كاتب صحافي وباحث ليبي. مؤسس «ميادين للصحافة والنشر والتدريب» في مدينة بنغازي ورئيس تحرير جريدة «ميادين» الأسبوعية منذ ٢٠١١. وكان سكرتير تحرير جريدة «الأسبوع الثقافي» في عام ١٩٧٨ التي كان يرأس تحريرها الأستاذ عبد الرحمن شلقم. له مساهمات أسبوعية في النقد الأدبي والسياسة في العديد من المجلات العربية والليبية كمثل «الفصول الأربعة» و«الوسط» الليبيتين و«الحياة الثقافية التونسية» و«الثقافة الجديدة المصرية». له العديد من الإصدارات ومنها: «مبتدأ في الفكر والثقافة – المنسي في الطين»، و«سيرة بني غازي – سريب» (رواية). وله كتب عدة كمخطوطات، منها رواية تحت الطبع عن تجربة السجن: «ألف داحس وليلة غبراء».

محمد المخلافي

دكتور في القانون ومحامي وباحث اول – استاذ في مركز الدراسات والبحوث اليمني. احد مؤسسي المرصد اليمني لحقوق الانسان ورئيس سابق له ومدرب في مجال حقوق الانسان. عضو الهيئة الادارية لمركز المعلومات والتأهيل. وزير الشؤون القانونية في حكومة الوفاق الوطني في الجمهورية اليمنية ديسمبر ٢٠١١. قام بتأليف ونشر العديد من الكتب والدراسات والأبحاث العلمية حول العولمة، مخاطر حرية الاستثمار، حقوق الملكية الفكرية، قواعد التحكيم التجاري الدولي، دولة القانون في الأزمة اليمنية، القضاء الحديث في الوطن العربي، النظام الانتخابي في اليمن. عضو مؤسس في الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية.

أحمد كرعود

أستاذ تدريب على حقوق الانسان والبناء المؤسسي للجمعيات، ومدير المكتب الاقليمي لمنظمة العفو الدولية وخبير تدريب لديه ولدى المعهد العربي لحقوق الانسان (تونس) سابقًا. عمل مدربا وخبيرا في بناء القدرات في معظم البلدان العربية مع المعهد العربي لحقوق الإنسان ومعهد جنيف لحقوق الإنسان والشبكة الدولية للتربية على حقوق الإنسان والمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان ومنظمة أوكسفام

ومؤسسة انتراك البريطانية. عضو مؤسس في الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية. وله مساهمات عدة في نشراتها عن ثورة الياسمين وعن الأوضاع الحالية في تونس.

فؤاد السعيد

دكتور وكاتب وباحث في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة. مهتم بدراسات الثقافة السياسية والإعلام السياسي واتجاهات الرأى العام. له مساهمات دورية في عدد من الصحف والمطبوعات العربية والمصرية. عضو في الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية.

محمد الحاج سالم

دكتور في العلوم السياسيّة وفي علم اجتماع الثقافة وعلم الاجتماع الحضري وفي اللغة والحضارة العربيّة. باحث في الإناسة والحضارة ومترجم وإعلامي، باحث بوحدة الشباب والأنترنت كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بتونس، باحث بوحدة تحليل الخطاب بكليّة الآداب والفنون والإنسانيّات بمنّوبة؛ رئيس وحدة البحث حول السلفيّة الجهاديّة بالمعهد التونسي للدّراسات الاستراتيجيّة (٢٠١٢ – ٢٠١٤). مستشار بمعهد لندن للاقتصاديّات والعلوم السياسيّة (LSE)؛. له العديد من المنشورات العلميّة وأكثر من ١٠٠ مقال منشور في عدد من المجلّات المتخصصة.

عبد العزيز قراقي

دكتور دولة في الحقوق وأستاذ العلوم السياسية وحقوق الإنسان بجامعة محمد الخامس بالرباط، مدير التنسيق والنهوض بحقوق الإنسان بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، عضو اللجنة العلمية المكلفة بوضع التصور القانوني لهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز بالمغرب، عضو مركز الدراسات في العلوم الاجتماعية في الرباط. مؤطر منظمات المجتمع المدني في مجال إعداد التقارير الموازية إلى لجن الأمم المتحدة الخاصة بمراقبة تنفيذ الاتفاقيات في مجال حقوق الإنسان. عضو في الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية.

حازم الأمين

كاتب وصحافي ومسؤول قسم التحقيقات في جريدة الحياة. حائز على دبلوم دراسات عليا في علم الاجتماع. مراسل متجول للجريدة غطى الحروب في أفغانستان والعراق وسورية ومناطق الأكراد وغزة. له كتاب صادر عن دار الساقي بعنوان «السلفي اليتيم» عن نشوء وتطور الحركات الجهادية والسلفية في المنطقة وخاصة في الاردن.

حسن كريم

استاذ محاضر في العلوم السياسية في الجامعة الاميركية في بيروت. مدير برنامج الحوكمة في مكتب لبنان لبرنامج الامم المتحدة الانمائي. له العديد من المؤلفات في الشؤون المتعلقة في الديمقراطية والانتخابات في لبنان والعالم العربي (ثلاثة كتب وأكثر من ٢٥ مقالة). عضو مؤسس وأمين عام سابق للجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات. عضو في الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية.

المحتويات

هذا الكتاب ٥

برنامج ورشة العمل ٧

استهلال

بقلم د. طارق متري ٩

لحظةٌ تأسيسيةٌ جديدة وسط الصراعات والمعالِم المتبدّلة

زياد ماجد ١٣

الجلسة الأولى

تأثيرات الانقسامات المجتمعية في المنطقة

تأثيرات الانقسامات الاجتماعية الداخلية على سير التحوّلات في البلدان العربية الإطار المفاهيمي

سمير فرنجية ١٩

الطبوغرافيا الاجتماعية
قراءة في الانقسامات المجتمعية في سورية وأثرها على الصراع الحالي
فؤاد م. فؤاد ٢٧
الثورة في مجتمع اللادولة
تأثير الانقسامات الاجتماعية على الثورة اليمنية
عادل مجاهد الشرجبي ٤٥
ليبيا في مهب الربيع العربي
أحمد الفيتوري ٦٥
المراجع ٩١

الجلسة الثانية

دور الجيش والقوى العسكرية

دور القوى العسكرية والأمنية في هذه البلدان وتأثيراتها على
تحديد مسارات التحول الديمقراطي (حالة اليمن)
د. محمد أحمد علي المخلافي ٩٥
تجربة الانتقال التونسية، «قصة نجاح نسبي»
أحمد كرعود ١٠٩
المراجع ١٢٧
الدور السياسي والتنموي للمؤسسة العسكرية المصرية
في نظام ٣٠ يونيو/٣ يوليو
فؤاد السعيد ١٢٩

الجلسة الثالثة

دور قوى «الإسلام السياسي» وانعكاسه على القوى «المدنية»

الإسلام السياسي في تونس بين الانتظام الإيديولوجي ومتطلّبات الحركات الاجتماعيّة
محمّد الحاج سالم ١٤٣

دور قوى «الإسلام السياسي» وانعكاسه على القوى «المدنية» بالمغرب
د. عبد العزيز قراقي ١٦١
تجرعت «القاعدة» لقاح البعث... وإذ بها تصير «داعش»
حازم الأمين ١٨١
ملاحظات ختامية وخلاصات
حسن كريّم ١٩٥
المؤلفون ٢١٣

تمّ إخراج هذا الكتاب
في مؤسسة درغام، بيروت
تموز ٢٠١٦
لحساب دار «شرق الكتاب» للنشر